طليعة لبنان الواحد

من أجل لبنان عربي ديمقراطي

حزيران | نشرة تصدر عن مكتب الإعلام في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي | ٢٠٢٢

فلسطين في قلوبنا وفي عيوننا إذا ما استدرنا إلى أي من الجهات الأربع

الشهيد القائد
صدام حسين

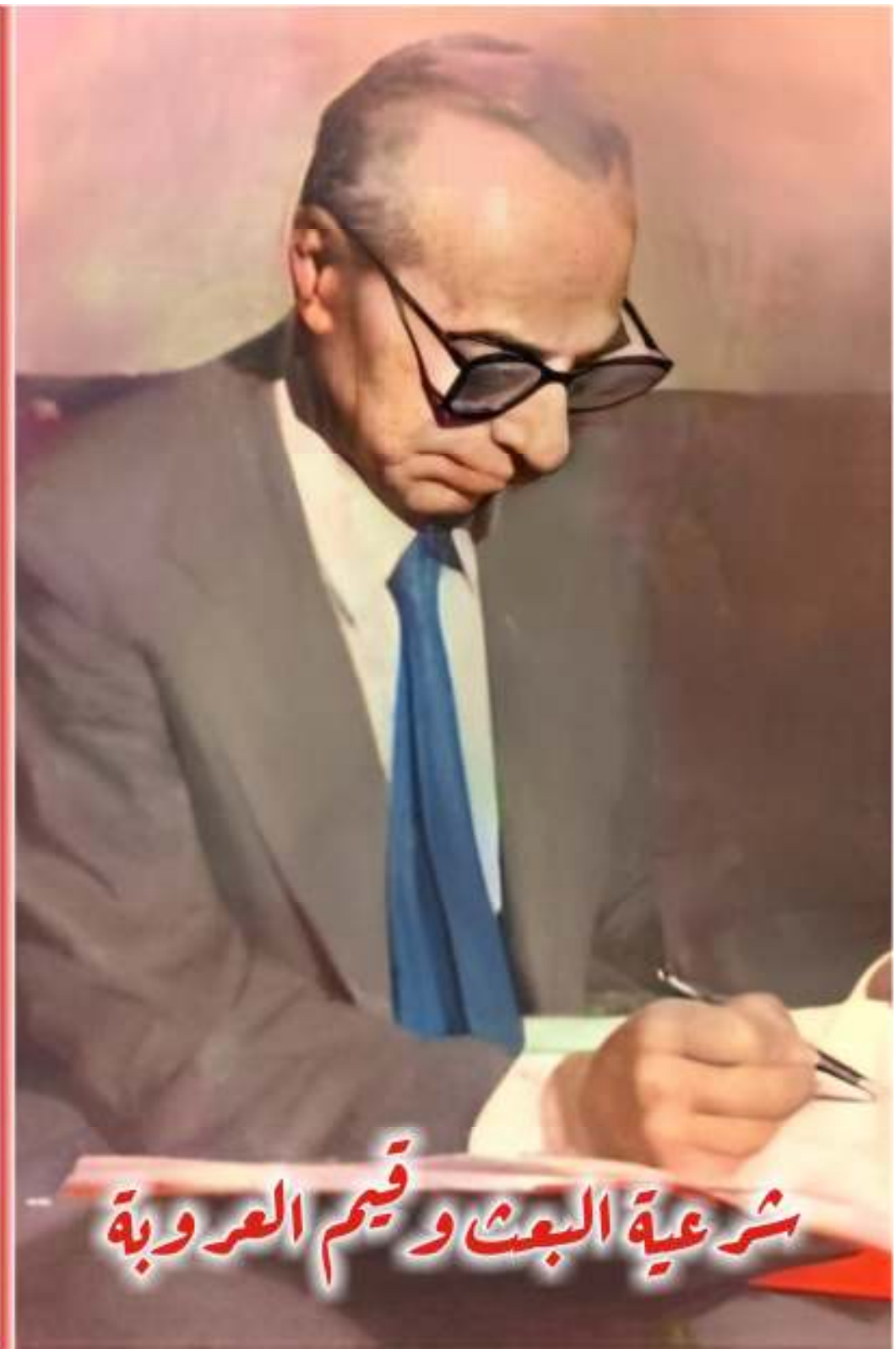

طليعة لبنان لإعادة ملف ترسيم الحدود البحرية إلى عهدة الجيش

من يتحمل مسؤولية الانهيار المالي بعد انتخابات ٢١ مجلساً نيابياً

القيادة القومية: لإعادة الاعتبار للنضال الجماهيري في الذكرى الثالثة والثلاثين لرحيل ميشيل عفلق

القائد المؤسس ورسالة الأمة

بيان قيادة قطر العراق في ذكرى التأميم

في رحاب الوطن العربي الكبير

كلمة الطليعة

عندما تصبح مهمة الحكم إدارة الفراغ

بعد إنجاز الاستحقاق الانتخابي، وتشكيل مجلس نيابي جديد، أصبح الوضع السياسي المرتبط بإدارة شؤون الحكم أمام استحقاقين، الأول، تشكيل حكومة جديدة، والثاني، التحضير لانتخابات رئاسية، يفترض أن تجرى بحسب النص الدستوري (المادة ٧٣) قبل موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الأقل أو شهرين على الأكثر. وإذا لم يدع المجلس النيابي للانعقاد لهذا الغرض بناء على دعوة من رئيسه، فإنه يجتمع حكماً في اليوم العاشر الذي يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس.

الثابت حتى الآن، إن الاستحقاق الانتخابي النيابي قد أنجز. لكن الاستحقاقين التاليين، تشكيل حكومة جديدة، وانتخاب رئيس جديد للجمهورية، ما يزال مصيرهما مجهولاً. فالتكليف الذي تأخر لمدة شهر وتم بعد استشارات نيابية ملزمة، ليس بالضرورة أن يفضي إلى تأليف حكومي. كما أن قرب موعد انتخاب رئيس جديد ليس بالضرورة أن يفضي الى إنجاز الاستحقاق الرئاسي. وعليه فإن الوضع مفتوح على احتمال التأليف من عدمه، كما على احتمال انتخاب رئيس للجمهورية من عدمه. والتجارب السابقة، خاصة طيلة الفترة التي أعقبت اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري، وانكفاء دور النظام السوري الذي كان يلعب دور ضابط الإيقاع لإدارة الأزمات السياسية ومنها أزمات التأليف الحكومي والانتخابات الرئاسية، لا تشجع على تمرير هذين الاستحقاقين بسلاسة حالياً. فالمدد الزمنية التي كان يسود فيها الشغور الحكومي كما الرئاسي، كانت توازي إن لم تزد أيامها عن مُدد ملء الشغور في هذين الموقعين الدستوريين. وهكذا وعلى مدى ما يقارب العشرين عاماً كان اللبنانيون يعيشون مسلسل أزمات لم تكن تجد طريقها للحل إلا عبر تسويات تشترك في إنتاجها عناصر الداخل ومؤثرات الخارج. وما هو قائم حالياً لا يخرج عن السياق العام، إلا لكون الأزمة الحالية التي تعصف بالبلد تتفاعل معطياتها مع واقع اقتصادي مأزوم وشلل شبه تام لمؤسسات المرفق العام يفوق بحدّيته كل ما سبق من مضاعفات الأزمات بكل انعكاساتها على مجرى الحياة العامة وخاصة المتعلق منها بسلة الخدمات الأساسية. ولذلك، لا مبالغة القول أن المناخات المخيمة على إنجاز الاستحقاقات الدستورية حالياً، تختلف عما اعتاد اللبنانيون رؤيته والتعامل معه حتى من موقع المتلقي.

فالأزمة الاقتصادية الاجتماعية والارتفاع المريع في أسعار السلع في ظل الانهيار الكبير لسعر صرف العملة الوطنية الذي انعكس تضخماً يصعب السيطرة عليه في ضوء معطيات الوضع القائم أضيف إليها ما أفرزته الانتخابات النيابية من نتائج، حيث لم تسفر النتائج عن أكثرية موصوفة في حدها الأقصى ولا أكثرية مطلقة في حدها الأدنى. وعليه فإن من كان يسعى للحصول على أكثرية موصوفة يستطيع بالاستناد إليها تعديل الدستور إذا ما رغب بذلك، أو تأمين نصاب الثلثين لانعقاد جلسة انتخاب رئيس للجمهورية، لم يتمكن من ذلك رغم حملة التجييش الإعلامي والخطاب الشعبوي الذي استثار الغرائزية الطائفية والمذهبية، واعتمد كل أساليب الترهيب والترغيب قبل الانتخابات وفي سياقاتها للتأثير على الخاص في البيئات التي يعتبرها تشكل حاضنة شعبية له ولمواقفه، أو للتأثير على العام في البيئة الوطنية الأشمل.

إن المعطيات السياسية التي أفرزتها الانتخابات النيابية وأعادت خلط الأوراق، مضافاً إليها الواقع المأزوم على كافة الصعد والمستويات الاقتصادية والمعيشية، فضلاً عن التطورات في الإقليم والحوض الأوروبي وما لذلك من انعكاسات على ساحة لبنان، باتت تحد من قدرة الأطراف الداخلية أياً كانت أطرها التحالفية أو الائتلافية أن تفرض خياراتها السياسية في إعادة تركيب المؤسسات الدستورية، وخاصة في موضوعي التأليف الحكومي، والانتخابات الرئاسية. لكن عدم قدرة أي من تمحورات الداخل على ممارسة خياراتها بالفرض، لا تعني أنها لا تملك خياراً آخر، هو خيار التعطيل. وهذا الخيار الذي دخل القاموس السياسي تحت مسمى الثلث الضامن تلطيفاً لتعبير الثلث المعطل، سيعود إلى الواجهة مجدداً عبر أكثر من طرف. وهذا ما يجعل الوضع مفتوحاً على تسويات تتقاطع فيها مصالح قوى الداخل مع مصالح قوى الخارج التي تنظر إلى الساحة اللبنانية باعتبارها مرآة تنعكس عليها نتائج المواجهات في الإقليم بين القوى التي ترى في المجال العربي مجالاً حيوياً لاستراتيجياتها.

على ضوء ذلك، فإن التأليف الحكومي دونه صعوبات كما إنجاز الاستحقاق الرئاسي في موعده الدستوري. وما يجعل الاستحقاق الحكومي بالتأليف مشوباً بالغموض، هو أن الكتل النيابية لم تتعامل معه باعتباره استحقاقاً يجب تسهيل تمريره لتوفير حد أدنى من إمكانية إدارة الأزمة في ظل الاستعصاء الاقتصادي- المالي والانسداد السياسي، بل تعاملت معه باعتباره محطة انتظار وترقب لما سيحدث من تطورات على مستوى الخارج. ولهذا أقدم العديد من الكتل النيابية على عدم تسمية مرشح لتأليف الحكومة في استشارات توصف بالإلزامية، ومن الذين لم يسموا مرشحاً

كتل كبيرة ذات هوية طائفية في التركيب السياسي لبنية النظام، ونواب دخلوا الندوة البرلمانية تحت مسمى التغييريين. وهنا نسجل تحفظاً على الذين لم يسموا مرشحاً لتأليف الحكومة سواء كانوا كتلاً أو أفرادا تمليه الاعتبارات التالية:

أولاً، أن مقاطعة الاستشارات النيابية لتشكيل حكومة أو عدم تسمية شخص بعينه، هو موقف غير دستوري رغم عدم وجود نص محدد حول هذه المسألة. والمقاطعة هنا أو عدم التسمية تختلف عن تلك التي تمارس في العملية الانتخابية. ففي الأخيرة، يمكن للمواطن أن يقاطع الانتخابات أما لأسباب سياسية كتعبير عن موقف، وأما لرفضه الانخراط بالانتخابات النيابية ترشيحاً أو اقتراعاً لرفضه التعامل مع هذه العملية على أساس قانون انتخابي يرفضه باعتباره قانوناً لا تنعكس من خلاله إرادة التمثيل الشعبي، أو لعدم توفر قناعة سياسية لديه بالمرشحين المحددين حصراً. ولذلك فإن عدم دستورية مقاطعة الاستشارات أو عدم التسمية، تم بناء لإرادة ذاتية أو لتقديرات خاصة سياسية أو غير سياسية من الذين قاطعوا أو لم يسموا. وإذا كان النائب يحمل وكالة عن الناخب ويصبح بعد انتخابه وفوزه ممثلاً لكل الشعب، فهل عاد إلى ناخبيه أو إلى الشعب ليبني على الشيء مقتضاه بما يتعلق بمقدمات تأليف الحكومة.؟ أن شيئاً من هذا لم يحصل لأن خلفيات الموقف من الإجراء أملته الحسابات الخاصة والفئوية. وهذا ينطبق على النواب الذين دخلوا المجلس من خارج الاصطفافات الطائفية، كما على الكتل الطائفية التي احتجبت عن التسمية. فإذا كان الناخب ملزماً بالتصويت لمرشح بعينه، فإن النائب غير ملزم بتسمية مرشح معين للتأليف الحكومي من الأسماء المطروحة في التداول، بل بإمكانه أن يسمي مرشحاً من غير المتداولة أسماؤهم، كما أنه ليس بالضرورة أن يحصل كل من يسمى على نسبة الأصوات التي تفتح الطريق أمامه للتكليف.

ثانياً، أن الاستشارات النيابية طالما سميت بالملزمة، فهذا الإلزام لا يقتصر على رئيس الجمهورية الذي يُكَلِّف من جاءت محصلة الاستشارات لمصلحته وحسب، بل إن الإلزام يطال بمفاعيله النواب الذين تتم استشارتهم. وطالما أن كثيراً من النواب حددوا مواصفات من يجب أن يؤلف الحكومة كما برنامج عملها،، فلماذا لم يكلفوا أنفسهم بتسمية من تتوفر فيه هذه المواصفات.؟

إن موقف الامتناع عن التسمية أو مقاطعة الاستشارات، لا تفسير له سوى تسجيل موقف اعتراضي، ولكن ليس بهذه الطريقة يسجل الموقف الاعتراضي.

ثالثاً، أن الاعتراض السياسي يمارس من خلال موقف من البيان الوزاري الذي يرسم سياسية الحكومة، كما يمارس بالاعتراض اليومي على موقف الحكم والحكومة من كل القضايا التي تمس بالأمن الوطني والأمن الحياتي، كما في إدارة شؤون الحكم على قواعد المحاصصة الطائفية والزبائنية وتمرير الصفقات المشبوهة. والأهم من كل ذلك، فإن من يقدم نفسه تغييرياً في الحد الأقصى. وإصلاحياً في الحد الأدنى عليه أن يخوض معركة تغيير القواعد التي تتشكل على أساسها السلطات وخاصة السلطة الاشتراعية التي تعتبر السلطة الأم التي تنبثق عنها سائر السلطات.

قد لا يستطيع النواب الذي يقدمون أنفسهم تحت عنوان التغيير والإصلاح، أن يغيروا في النهج القائم على التسويات بين أطراف المنظومة السلطوية بحكم موازين القوى السائدة، لكن بإمكانهم أن يشهروا موقفاً يستند إلى نص دستوري هو المادة ٢٢ التي تنص على تشكيل مجلس نيابي خارج القيد الطائفي. فلو استطاع النواب الذين يدعون لنظام تمثيلي أكثر عدلاً وعدالة في تمثيل الإرادة الشعبية تحقيق ذلك، لصح القول إن الاختراق الذي تحقق في العملية الانتخابية، أثمر نتيجة في تحقيق الاختراق في بنية النظام الطائفي.

لهذا كان على النواب الذين لم يسموا من موقع الاعتراض الوطني والسياسي على طبيعة نظام المحاصصة والطائفية أن يسمو من يرون فيه القدرة على الالتزام بموقف إعادة تشكيل السلطة على أساس قانون انتخابي خارج القيد الطائفي. فإن نال ما يكفي للتكليف، تخاض معه معركة الضغط في مرحلة التأليف، وإن لم يستطع، يكون الاعتذار ومنها تنطلق دورة جديدة من الحركة السياسية تحت سقف الدستور ووفق الآليات الدستورية، لأجل فرض ما عبرت عنه الإرادة الشعبية في انتفاضتها. فهذه الانتفاضة التي حققت الإسقاط الأخلاقي لمنظومة المحاصصة الطائفية مطلوب منها أن تحول هذا الإسقاط الأخلاقي إلى إسقاط سياسي عبر إسقاط القاعدة الارتكازية التي يتشكل منها نظام المحاصصة الطائفية، وهذه مهمة لا تنجز إلا إذا تكامل فيه الضغط من خارج أسوار السلطة مع الضغط من داخل أسوارها بعدما استطاع ضغط الخارج أن يحقق اختراقاً ولو محدوداً من خلال ما أسفرت عنه العملية الانتخابية من نتائج.

من هنا كان على النواب الذي احتجبوا عن التسمية أن يقولوا بصوت عالٍ، نسمي لأجل وضع لبنة في أسس نظام سياسي جديد، وليس للدخول في دوامة المساومات أو لمجرد تسجيل موقف اعتراضي وحسب. فهذا الاحتجاب فضلاً عن لا دستوريته فإنه لا يتسم بأية واقعية سياسية، لأنه وفر خدمة لأطراف منظومة المحاصصة التي تسعى لإعادة إنتاج نفسها بأية وسيلة كانت عبر إعادة تركيب سلطة على قياس مصالحها وفق (الخطة أ) ، وإن لم تستطع ذلك، فهي ستنتقل حكماً إلى اعتماد (الخطة ب) وهي جعل مهمة الحكم تقتصر على إدارة الفراغ، حتى ولو كان على حساب المصلحة الوطنية العليا للشعب. ويبدو أن الأمور سائرة في هذا الاتجاه بعدما سجلت قوى الاعتراض التغييري أولى سقطاتها السياسية من خلال توفير المعطى الذي مكّن قوى المنظومة من احتواء اختراقات نتائج الانتخابات. إنها بداية لا تُبَشِّر خيراً.

* * * * *

طليعة لبنان :
سكوت رسمي تلفه شبهة الصفقة في ترسيم الحدود البحرية

اعتبرت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، إن السكوت الرسمي حول بدء الإجراءات التنفيذية لبدء استخراج النفط والغاز من المياه اللبنانية، تلفه شبهة صفقة تطبخ في دوائر القرار الأميركي لمصلحة أشخاص ولتمرير شروط صندوق النقد الدولي. جاء ذلك في بيان للقيادة القطرية فيما يلي نصه:

في ظل السجالات السياسية والإعلامية في الداخل اللبناني حول قضايا تتعلق بملء المواقع في المؤسسات الدستورية، من رئاسة المجلس، إلى التشكيل الحكومي واستحضار البدع الدستورية حول التكليف والتأليف وصولاً إلى الاستحقاق الرئاسي المجهول المصير حتى الآن، تغيب عن الاهتمام الرسمي اللبناني قضية بدء الإجراءات التنفيذية لاستخراج النفط والغاز ليس من المناطق التي تعتبر متنازع عليها وحسب ، بل من المنطقة التي تعتبر داخلة ضمن حق لبنان السيادي عليها بحسب الخط ٢٩ .

فالسفينة التي استقدمت للتنقيب والاستخراج سترمي مراسيها ما بعد الخط ٢٣ باتجاه العمق اللبناني، والتي سبق وقدمت السلطة اللبنانية تنازلاً عنها بتراجعها عن التمسك بالخط ٢٩ كخط فاصل، والدخول في تفاوض حول الخط ٢٣ الواقع بين ما يسمى بخط هوف والخط ٢٩ .

إن بدء الاستعدادات الإجرائية لاستخراج النفط من حقل كاريش، يعني أن التجاوز لم يتخط الخط ٢٩ وحسب، وإنما تخطى الخط ٢٣ أيضاً وبالتالي تصبح حدود الترسيم بحدود حقل قانا، وان كل ما كان يعتبر مناطق متنازع عليها قد أخرج من نطاق التفاوض، وهذا يعني فقدان لبنان لأكثر من ١٤٥٠ كلم ٢ من مياهه بكل ما ينطوي عليه باطنها من ثروة نفطية وغازية هي بالأساس قضية سيادية لا يحق لأي شخص طبيعي أو معنوي ومهما كان موقعه أن يتنازل عنها أو أن يدير سياقات التفاوض بغير الاتجاهات التي تخدم حق لبنان السيادي على أرضه وثرواته الطبيعية .

إن التعاطي الرسمي اللبناني مع ملف ترسيم الحدود البحرية، بات موضع شبهة، لأن رائحة الصفقات بدأت تفوح منه عبر مقايضات تحقق مصالح ذاتية لأطراف المنظومة السلطوية، سواء المتعلق منها برفع عقوبات عن شخصيات لتبيض سجلها على أبواب الاستحقاق الرئاسي، أو المتعلق منها بالشروط التي يطرحها صندوق النقد الدولي لإجازته ما يسميه محفزات لانعاش الوضع الاقتصادي وهو الذي يسجل انهيارات متسارعة بدأت تداعياتها ترخي ظلالها الثقيلة على كل نواحي الحياة المعيشية .

إن القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، إذ تدين السكوت الرسمي اللبناني وارتباكه في مواجهة الإجراءات التنفيذية لبدء استخراج النفط والغاز لمصلحة العدو الصهيوني من البلوكات التي تدخل ضمن الحق السيادي، تدعو لإطلاق أوسع حملة سياسية وشعبية ضد هذا السكوت السلطوي الذي يرتقي حد التواطؤ لحماية الحق السيادي الذي هو حق غير قابل للتصرف من أي طرف مهما علا شأنه أو موقعه وتعتبر أن حماية هذا الحق هو مسؤولية وطنية بقدر ما هو مسؤولية شعبية، للحؤول دون تمرير هذه الصفقة المشبوهة كما الصفقات التي استنزفت المال العام ووصلت حد السطو على أموال المودعين وأغرقت البلد في مديونية، ظن أبناؤه أن الثروة النفطية في قاع بحرهم ستعيد التوزان إلى الاقتصاد اللبناني وسيوظف مردودها في المشاريع التنموية وتخفيف الأعباء المعيشية، فإذ بجهابذة المنظومة السلطوية يفرّطون بحق سيادي لغايات خاصة أصبحت معروفة وهي باتت بيد الطرف الأميركي الذي يقدم نفسه وسيطاً فيما هو يفاوض بالنيابة عن العدو الصهيوني .

إن المنظومة السلطوية التي تتحمل مسؤولية الانهيار العام، وما ترتب على ذلك من نتائج كارثية ، ويلوح بعض أطرافها في تسييل احتياطي الذهب لتغطية بعض أوجه الأنفاق، إنما تتحمل مسؤولية التفريط بالحق الوطني في الثروة النفطية والغازية، وأن صفقاتها المشبوهة لن تمر هذه المرة كما مررت صفقات الكهرباء والاتصالات والسدود. فالشعب الذي نزل إلى الشارع في ١٧ تشرين لقضايا تتعلق بمواجهة الفساد والزبائنية، واستطاع تحقيق الإسقاط الأخلاقي للمنظومة السلطوية، سيجدد انتفاضته عبر النزول مرة جديدة وبزخم اقوى لتحقيق الإسقاط السياسي لمنظومة يؤدي سلوكها السياسي للتفريط بحق سيادي مع تلهيها بقضايا ثانوية تتعلق برفع حرارة الصراع على المواقع السلطوية وتلفها شبهة موصوفة في التعامل مع ملف سيادي هو ملف وطني بامتياز.

بيروت في ٢٠٢٢/٦/٦

طليعة لبنان:

لإطلاق أوسع حملة سياسية و شعبية دفاعاً عن الحق السيادي وإعادة ملف الترسيم إلى عهدة الجيش

دعت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي إلى إطلاق أوسع حملة سياسية وشعبية دفاعاً عن الحق السيادي في المياه الإقليمية اللبنانية، طالبة إعادة ملف الترسيم إلى عهدة الجيش، ومعتبرة أن الخط ٢٩ هو الذي يجب الاستناد إليه في ترسيم الحدود البحرية مع فلسطين المحتلة. جاء ذلك في بيان للقيادة القطرية فيما يلي نصه:

قبل أكثر من عشر سنوات، وبعد أن دللت الاستكشافات البحرية في شرق المتوسط على وجود حقول نفط وغاز في قعر البحر، بادر الجيش اللبناني إلى تحديد الإحداثيات التي ترسم الحدود البحرية مع فلسطين المحتلة. وقد حددت تلك الإحداثيات الخط ٢٩ كخط يتم البناء عليه لترسيم هذه الحدود .

هذا الملف بقي في عهدة الجيش اللبناني طيلة فترة المفاوضات التي جرت في الناقورة ، وكان الوفد اللبناني الذي يرأسه العميد ياسين يصر على اعتماد الخط ٢٩ كأساس يبنى عليه لتحديد الحق السيادي للبنان، في وقت كان العدو الصهيوني يصر على اعتبار الخط الذي يحاذي "حقل قانا" هو الخط الذي يبنى عليه لترسيم الحدود البحرية. لقد بقيت الأمور تراوح مكانها استنادا إلى تشبث الوفد اللبناني بالخط ٢٩ ، إلى أن بدأت حركة المبعوثين الأميركيين الذين قدموا انفسهم وسطاء، بدءاً من الوسيط الأميركي هوف الذي اقترح خطاً سمي باسمه إلى المبعوث الحالي هو كشتين. وفيما كان التوقع أن يبقى لبنان متمسكاً بالخط ٢٩ كأساس يبنى عليه في ترسيم الحدود، حصلت مفاجأة قبول رسمي لبناني بخط جديد أطلق عليه الخط ٢٣، وهو الخط الذي اقترحه الوسيط الأميركي هو كشتين كأساس يبنى عليه. وباعتماد هذا الخط يكون لبنان قد فقد ١٤٦٠ كلم٢، وهي المساحة الواقعة شمال الخط ٢٩.

إن اعتماد الخط ٢٣، كخط يبنى عليه يجعل حقل "كاريش" خارج حدود هذا الخط، وبالتالي يصبح موقف العدو الصهيوني في موقع اقوى في عملية ترسيم الحدود، وان استقدامه لباخرة " انيرجي باور"، للتنقيب في حقل "كاريش" ما كان ليحصل لو لم يقدّم لبنان تنازلاً للوسيط الأميركي ويقبل بالخط ٢٣. كما أن دعوة لبنان للوسيط الأميركي للحضور من اجل إدارة جولة تفاوض جديدة، لن تغير من واقع الأمر شيئاً، طالما أن الجانب الرسمي اللبناني يسلم بالاقتراح الأميركي الذي تمت مناقشته أصلاً مع العدو، قبل أن يُطرح على الجانب اللبناني الذي قبل به. وهنا تطرح اكثر من علامة استفهام حول خلفية الموقف الرسمي اللبناني، بدءاً من سحب الملف من يد قيادة الجيش ووضعه في عهدة السلطة السياسية من رئاسة ومجلس وزراء ووزارة خارجية، وانتهاء بما يشتم منه بأن التنازل الرسمي اللبناني عن حق سيادي حصل مقابل مكاسب سياسية لأطراف في المنظومة السلطوية، من رفع العقوبات عن مسؤولين لبنانيين إلى القبول بشروط صندوق النقد الدولي الذي يربط تقديم القروض بتلبية الشروط التي وضعها لما يسمى بخطة التعافي الاقتصادي .

إن القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، وهي تسجل اعتراضها على الطريقة التي تدير فيها السلطة اللبنانية ملف مفاوضات ترسيم الحدود البحرية، وما انطوت عليها خطواتها الإجرائية وما أقدمت عليه من تنازلات، لا ترى في المبعوث الأميركي وسيطاً حيادياً وهو الذي يتبنى كل حيثيات الموقف الصهيوني، وبالتالي لا يمكن الركون إلى مقترحاته بشأن ترسيم الحدود وهو الذي ينطلق من خلفية انتزاع التنازلات لمصلحة العدو الصهيوني. فهذا الوسيط الذي طرح سابقاً الخط ٢٣ لتسويقه لدى السلطة اللبنانية وقبلت به مقابل تمرير مصالح سياسية فئوية ، سيعيد استحضار ذات الموقف، ولن يغير في واقع الأمر شيئاً طالما الجانب الرسمي اللبناني يفتقر للوضوح بشأن الرجوع عن قبوله بالخط ٢٣ وتعديل المرسوم ٦٤٣٣ والعودة للتفاوض على أساس الخط ٢٩ .

من هنا، فإنه أمام ميوعة الموقف الرسمي من هذه القضية الحيوية، فان وضع حدٍ للتفريط بالحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف بها، يتطلب اطلاق أوسع حملة سياسية وشعبية للدفاع عن هذه الحقوق في المياه الإقليمية وانطلاقاً من اعتبار الخط ٢٩، هو الخط الذي يبنى عليه لترسيم الحدود البحرية مع فلسطين المحتلة. وهذه الحملة الموصولة بطلب إعادة ملف الترسيم إلى عهدة الجيش اللبناني، لا تؤدي إلى تقوية موقع الجيش الاعتباري في حماية الحق السيادي وحسب، بل تؤدي أيضاً إلى إخراج هذا الملف الحيوي من دائرة المساومات السياسية التي تديرها منظومة منخورة بالفساد، وتحول دون التفريط به من قبل هذه المنظومة السلطوية التي تفتقر إلى ابسط المواصفات الوطنية.

إننا إذ ندعو إلى اطلاق هذه الحملة الشعبية والسياسية لحماية الحق الوطني بكل الوسائل والتعبيرات الديموقراطية المتاحة، فلأن حماية هذا الحق هي مسؤولية وطنية بالدرجة الأولى، وان الشعب اللبناني المعني بحماية حقوقه هو العامل الأساسي في ردع من يفرط بالحقوق الوطنية وليس بالمراهنة على دور أميركي هو دائماً في موقع المنحاز للعدو والاستنجاد به هو "كالمستجير من الرمضاء بالنار."

* * * * *

طليعة لبنان:

يواصل حملته الإعلامية دفاعاً عن الخط ٢٩ وعدم التفريط بالثروة النفطية الواعدة

* في نطاق الحملة الإعلامية التي يقوم بها حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي على مختلف الأراضي اللبنانية، انتشرت على مفاصل المدن والساحات العامة في المدن، عشرات اليافطات التي حملت العناوين التالية :
* لتبقَ قضية حماية الحقوق الوطنية في البر والبحر، خارج الصفقات السياسية.
* الخط ٢٩ خط احمر، ولا تراجع عنه، ولا مساومة على الحقوق السيادية .
* لإعادة ملف ترسيم الحدود البحرية إلى عهدة الجيش.

وقفة لمناضلي طليعة لبنان في الناقورة رفضاً للتراجع عن الخط ٢٩ ، ووقفة احتجاجية أمام مقر "اليونيفيل" في إبل السقي

فأين أنت يا دولتنا أمام خسارة حقوق الشعب في الأرض والمياه لذلك ومن أمام مقر قيادة قوات اليونيفيل نطالب عبرها المجتمع الدولي بحفظ حقوق لبنان التاريخية بالأرض والمياه وهذا لا يعفي مجلس الوزراء من ضرورة توقيع المرسوم ٦٤٣٣ وإعطاء لبنان الحق باستخراج ثرواته ليتخلص من ديونه وسياسييه المتآمرين والمتواطئين على حساب السيادة والحقوق فحق الشعب بثرواته لا يسقط والخط ٢٩ هو الخط الطبيعي الموجود بين لبنان وفلسطين المحتلة ولا مساومة عليه...

الدوران في الحلقة المفرغة

كتب المحرر السياسي

اللبنانيون لم يفقدوا توازنهم ويقعوا أرْضًا من جراء الزلازل الطبيعية التي يتولد عنها هزات ارتدادية، بل فقدوا توازنهم ووقعوا أرضاً من جراء الزلازل السياسي الذي أحدثه "العهد القوي" الذي تولد عنه هزات ارتدادية، لم تترك مرفقاً حيوياً وحياتياً إلا وضربته وَقَوَّضَتْ أركانه. فالبلد بلا كهرباء والبيوت بلا ماء، والطوابير عادت للظهور، وهذه المرة ليس على المحطات وحسب، بل على الأفران "وماكينات" الصرف الآلي على مداخل المصارف، في إذلال ما بعده إذلال لمواطن ظن نفسه انه يعيش في "وطن سعيد"، فإذ به يذوق "الأمرين" في ظل حكم منظومة سلطوية، يختلف أطرافها في الظاهر ويتوافقون في الباطن على اقتسام الحصص والمواقع التي تفضي بأصحابها إلى المغانم والإمعان في نهب المال العام، وَأَخِيرًا وليس آخراً مقايضة الثروة الوطنية بالحصول على منافع ومكاسب شخصية.

على مدى ثلاثة عقود من الزمن، مورست الوبائية في السياسية والوظيفة العامة بأبشع صورها، لكنها بلغت ذروتها مع "العهد القوي"، الذي كان قوياً إلى الحد إلى أدى بالبلد إلى الانهيار الشامل، وطيلة سنوات العهد العجاف، كان الدوران في الحلقة المفرغة هو السمة الأساسية التي طبعت المرحلة بسماتها الخاصة. فمن وعد بكهرباء ٢٤/٢٤ إلى عتمة ٢٤/٢٤، ومن وعد بإعادة الاعتبار للدولة إلى فقدان أي مظهر من مظاهرها، ومن حرص على الحقوق الوطنية في المياه واليابسة إلى التفريط بها، بعدما ضيّعوا الناس في لعبة الخطوط التي تزداد مع كل مبعوث أميركي يقدم نفسه وسيطاً فإذ به يفاوض بالنيابة عن العدو.

ومن دعوة لإقامة المؤسسات واحترام الدستور وتطبيق حكم القانون، إلى محاولات محمومة للسيطرة على المفاصل الأساسية في المؤسسات التي يناط بها إدارة المرفق العام وتطويع العام من أجل الخاص. ومن التزام بأحكام الدستور في إدارة شؤون الحكم إلى اعتماد البدع في تفسير النص الدستوري وفق مقتضيات المصالح الخاصة. وآخر البدع التي مَلَّ اللبنانيون من تكرارها هو الآليات التي تعتمد في التكليف والتأليف الحكومي. فرغم وضوح النص الدستوري المتعلق بالتكليف بعد استشارات نيابية ملزمة، يتم تجاوز النص، ويتأخر البدء بالاستشارات حتى تطبخ في الكواليس شروط التأليف حول الحقائب. وكما داخ اللبنانيون من الدوران حول ملفات الكهرباء والماء والدواء والخبز والوقود "والسرقة المشرّعة" لجني العمر عبر السطو على

الودائع، وأعقب ذلك الدوران حول ملف الخطوط البحرية، يعود اللبنانيون للدوران حول ملف التشكيل الحكومي وأيهما الأسبق التأليف الضمني أم التكليف العلني. وهذه ليست المرة الأولى التي يَدُوخ فيها المواطن بسبب هذه المسألة، بل هي تكرار لعمليات تدويخ تعيد إنتاج نفسها مع كل تشكيل حكومي. ولو قيست المدة الزمنية التي استغرقتها عملية التكليف والتأليف لفاقت المدة الزمنية التي ترى فيها الحكومة النور وتستمر حتى استقالتها بتوفر سبب من الأسباب التي نصت عليها المادة ٦٩ من الدستور.

وحتى لا تبرأ العهود السابقة من الموبقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه للأنصاف، فإن أيّ من العهود السابقة لم يصل إلى مستوى ما وصل إليها العهد الحالي من تفلت من الضوابط العامة التي تضمن حسن سير المرفق العام. لذلك ليس افتراء، وصف هذا العهد بأنه الأسوأ على اللبنانيين، لأنه العهد الذي أدار نظام الانهيار الشامل. وهو مع اقترابه من غروبه يذهب غير مأسوف عليه، ولو كان عند اللبنانيين الذي داخوا من الدوران في الحلقات المفرغة جرات من الفخار لكانوا كسروها كتعبير عن فشت خلق علّ أن لا يعود عهد على شاكلته.

* * * * *

عندما تتقدم المصالح الشخصية والفئوية على المصالح الوطنية

كتب المحرر السياسي

كثيرة هي القضايا التي ينشد إليها الاهتمام السياسي، لكنها ابرزها يتمحور حول ثلاثة عناوين.

العنوان الأول، هو عنوان وطني ويتعلق بملف ترسيم الحدود البحرية حيث باتت الناس تضيع عند أي من الخطوط ترتسم الحدود الوطنية للمسطح المائي الذي يختزن في باطنه احتياطاً كبيراً من النفط والغاز. فالخطوط التي يتم الدوران حولها هو الخط ٢٩ وهو الخط الذي حدده الجيش اللبناني استناداً إلى الإحداثيات التي تحدد بالدقة المجال الحيوي للمياه الإقليمية اللبنانية . وعلى طرفي هذا الخط يمتد ما يعرف بحقل كاريش الذي رست فيه سفينة التنقيب اليونانية تحضيراً لبدء استخراج النفط والغاز لمصلحة العدو الصهيوني. أما الخط الثاني فهو الخط الذي اعتبره العدو الصهيوني، خط الحدود اللبنانية والذي يعرف بخط قانا. وبين خط قانا والخط ٢٩ ، يرتسم خطان : خط هوف، وهو المتاخم لخط قانا ، ومن ثم الخط ٢٣ وهو الذي يقع بين خط هوف والخط ٢٩. وهذا الخط أصدرت الدولة اللبنانية مرسوماً باعتماده خطاً يتم البناء عليه لتحديد المساحة اللبنانية من المسطح المائي .

واعتماد الخط ٢٣ شكل تراجعاً عن الخط ٢٩ الذي حدد الجيش اللبناني إحداثياته، ودخل المفاوضات الأولى على أساسه. وقد اعتبرت السلطة اللبنانية أنها حققت "إنجازاً عظيماً" باعتماد الخط ٢٣ بدل خط هوف الذي كان يعتبره المبعوث الأميركي الخط الذي يبنى عليه في ترسيم الحدود البحرية، علماً أن التراجع من الخط ٢٩ إلى الخط ٢٣ يفقد لبنان مساحة ١٤٥٠ كلم ٢ .

إن من يراقب الأسلوب الذي يدير فيه الجانب الرسمي اللبناني ملف ترسيم الحدود والتلكؤ في تعديل المرسوم الذي اعتمد الخط ٢٣ خطاً لترسيم الحدود البحرية وتم إبلاغه للأمم المتحدة، لا ينتابه أدنى شك بأن ثمة قطبة مخفية تستبطن ملف الترسيم وموقف المسؤولين اللبنانيين منها. وان إجماع اطراف المنظومة السلطوية على إبلاغ المبعوث الأميركي الذي وجهت الدعوة إليه للحضور بأن الخط الذي يعتمده لبنان هو الخط ٢٣ ، يعني أن المباحثات مع المبعوث الأميركي التي ستتركز على اعتماد هذا الخط إنما تنطوي على صفقة، قوامها مقايضة المصالح الوطنية بالمصالح الشخصية. فالمصالح الوطنية التي تتجسد بالحقوق السيادية ومنها السيادة على الثروة الطبيعية في البر أو البحر، يتم التنازل عنها والتفريط بها لحساب المصالح الشخصية التي يأتي في رأس أولوياتها رفع اسم صهر الرئيس عن لائحة العقوبات الأميركية. كما أن التفريط بالحق السيادي في المنطقة الواقعة داخل الخط ٢٩ باتجاه الشمال، يستهدف خط الترسيم الذي حددته إحداثيات الجيش اللبناني، وهنا يبدو أن أطرافاً في المنظومة السلطوية لا يريدون موقعاً قوياً للجيش في تثبيت الحق السيادي للبنان في البحر حتى لا ينسحب ذلك على دوره في البر. فمن لا يريد تقوية موقع الجيش في معادلة الصراع مع العدو من بوابة ترسيم الحدود، لا يريد له

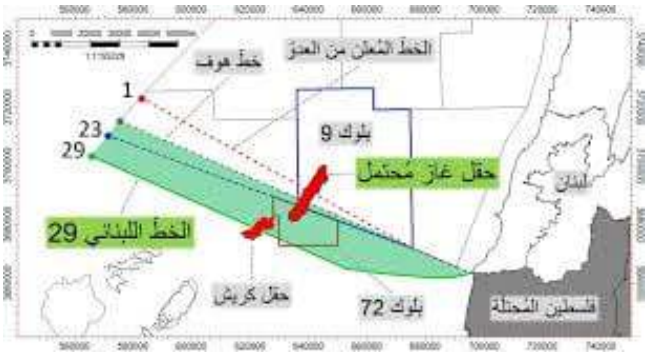

دوراً فاعلاً في بسط السيادة الوطنية في الداخل. وهذا كله يؤدي إلى إضعاف موقع الجيش وقيادته على أبواب استحقاقات دستورية وكثيرون لهم مصلحة في ذلك .

أما العنوان الثاني، فهو عنوان إعادة تشكيل المؤسسات الدستورية. فبعد طي صفحة الاستحقاق الانتخابي النيابي، من المفترض ان تبدأ مباشرة عملية تشكيل الحكومة عبر استشارات نيابية ملزمة. ويبدو واضحاً أن من عليه المبادرة لإطلاق الألية العملية للتشكيل الحكومي، عاد إلى نغمة التأليف الفعلي قبل التكليف الشكلي. وفي هذا خرق لمبدأ دستوري. ومن يدقق بخلفية السلوك، لا يحتاج إلى كثير أدلة وبراهين ليكتشف، ان القطبة المخفية في هذا الملف، ترتبط بقرب الاستحقاق الرئاسي من ناحية، وتثبيت الأعراف - البدعة في توزيع الحقائب، خاصة الدسمة منها وابرزها حقيبة الطاقة. وهنا يتم التفريط والتجاوز على الحقوق الدستورية مقابل المصالح الشخصية خاصة بالنسبة لدائرة الحاشية القريبة من الموقع الذي بيده مفتاح بوابة التكليف بعد استشارات ملزمة .

وأما العنوان الثالث، فهو المرتبط بالواقع الاقتصادي والمالي بكل تداعياته المعيشية. فالمنظومة السلطوية بكل ركائزها السياسية والمالية، تبشر بمزيد من الإجراءات المالية الضاغطة على الشرائح الشعبية الأوسع عبر التبشير بالاستجابة لشروط صندوق الدولي والذي يبدو ان المفاوضات معه تدور في ذات الكواليس الذي تدور فيه المفاوضات حول ترسيم الحدود البحرية. فمن يقبل بالمقترح الأميركي حول الخط البحري سيقبل بالشروط التي يطرحها صندوق الدولي وهو صندوق تملك الإدارة الأميركية سلطة القرار فيه .

هذه العناوين الثلاثة التي يدور النقاش والسجال حولها، لن تكون نتائجها في مصلحة لبنان كدولة، ولا في مصلحة أبنائه، لان التفريط لم يقتصر على الحق الوطني وحسب، بل يطال الحق الدستوري ومعه الحق بالأمن الحياتي .

لقد اطلق على العهد الحالي بالعهد القوي، وتبين فعلاً، انه عهد قوي، وهذه القوة لم تتجل في إعادة بناء الدولة وتقوية مرتكزاتها، بل تجلت في القدرة على تدمير ما هو قائم من كيان الدولة ، بدءاً بالمحاصصة في السلطة ومروراً بانتهاك ومخالفة أحكام الدستور وانتهاء بالتفريط بالحقوق الوطنية. انه النتيجة الطبيعية لتقدم المصالح الشخصية الفئوية على المصالح الوطنية .

مصطلح ما خلونا في إبداعات السياسة الداخلية ومرادفات الفساد السياسي

نبيل الزعبي

مع البدء في اعتبارها حكومة تصريف الأعمال بعد انتهاء الانتخابات النيابية اللبنانية، وبالتزامن مع الخطاب الذي القاه في السراي عقب الاجتماع الأخير الرسمي للحكومة عارضاً منجزاتها خلال تولّيه رئاستها، صُدِمَ الرأي العام اللبناني بما نقلته الصحف ووسائل الإعلام على لسان رئيس الحكومة متهّماً وزير الطاقة بسحب عروض للإنتاج من مجلس الوزراء تحت ذريعة "المزيد من الدرس"، فيما يرد الأخير بأن سحب العروض هو لتحسين الشروط وخفض الأسعار، ليستنتج المواطن ما بين تصريحي الرئيس والوزير:

إن لا كهرباء، سواء في المدى القريب أو المدى البعيد، وان ملف الكهرباء سيبقى " معضلة المعضلات " حتى إشعارٍ آخر ليبقى تحت رحمة الجهة السياسية القابضة عليه دون أي تنازلٍ عن سيطرتها على هذا القطاع الحيوي الذي كلفّ لوحده ما فوق الخمسين مليار دولار متسبباً بالإفلاس الحاصل في الخزينة اللبنانية.

وعلى طريقة " ما خلُّونا" أيضاً التي انتقلت عدواها إلى رئيس الحكومة، هو ما صدر عن الأخير معقّباً على ذلك أنه "لن يكون شاهد زور إزاء محاولات رهن البلد مجدداً بمصالح شخصية، أو التعاطي مع الملفات الحيوية بمنطق الشخصانية الذي كلف الخزينة أعباء باهظة ."

ما يُلفِت النظر في تصريح رئيس الحكومة المستقيلة، لا ولم يكمن في خطورته وحسب، وإنما في التوقيت الذي ادلى به عقب الانتخابات النيابية مباشرةً، في الوقت الذي كان رئيس الجهة السياسية المصادرة لملف الكهرباء يتنقل بين كل مناسبة انتخابية وأخرى مجاهراً بالقول في تحميل معضلة الكهرباء لغيره من القوى السياسية تحت اللازمة المعروفة "ما خلُّونا "، فماذا لو أدلى رئيس الحكومة بما لديه من معطيات حول هذا الملف إبان المعركة الانتخابية، لا بعدها، وكم كان سيتحلّى بالمصداقية عندما يصارح الناخبين اللبنانيين بحقيقة من يعرقل الكهرباء ومن هو المسؤول عن المعاناة النفسية والمادية التي يتكبدونها وهم يدفعون ما قيمته أربعة أضعاف الحد الأدنى للأجور بدل الاشتراك في المولدات لساعات محدودة وحسب .

من هنا ، فليسمح لنا رئيس حكومة تصريف الأعمال بانه لم يكن موفقاً البتة بما ادلى به من أعذار هي بمثابة الأقبح من الذنوب، سيّما انه صاحب مشروع كهرباء "نور الفيحاء" الذي بشّر أبناء مدينته به ذات يومٍ ،سبق وبشّرهم أيضاً أن المدينة لن تجوع، أو حين قال في وعدٍ تبشيري آخر :

"همّي هو طرابلس... وهذا الهمّ سيكون على امتداد السنوات الأربع المقبلة همّاً طرابلسياً... وسأُفرجي كيف ستصير طرابلس" (جريدة التمدن الطرابلسية الأربعاء ٢ إيار

٢٠١٨)، أي قبل اربع سنوات من المعركة الانتخابية التي حصلت بالأمس، وذلك أثناء معركته الانتخابية التي حاز فيها، وحيداً، على نصف نواب مدينته، ليضيف قائلاً في نفس المقابلة للجريدة الغرّاء مجيباً على سؤال حول الجهة المعرقلة لمشروع نور الفيحاء:

"بعد الانتخابات سنعود إلى تحريك الموضوع، والعرقلة هي سياسية، وسنقوم بكل تحرك حتى لو اضطررنا للقيام بتحرك شعبي، لكي نقول نحن نريد ذلك ولا يخطر ببال أحد أنني أقوم بعمل شخصي خاص بي، أنا أتوجه إلى مدينتي وأقول لأبنائها أن هذا المشروع هو لهم ومن أجلهم.

ومن أجل مصلحتهم ومصلحة أبنائهم، ومن يستطيع إنجاز هذا المشروع ويقوم بتنفيذه أنا معه . " -يا حبّذا لو صارح رئيس الحكومة أبناء مدينته حينها عن الأسباب التي عرقلت ما تعهد به، وهو الذي تسنى له ترؤس الحكومة اللبنانية بتمثيلٍ سياسيٍ كبير قوامه رئيس وستة وزراء، خمسة منهم من طرابلس فقط، واحدهم تولى وزارة المال، وتوفّرت لهم كل السبل لتنفيذ ما لم يستطعه الآخرون، فلم يفعلوا، -ويا حبذا لو صارح أبناء مدينته بالعراقيل التي تواجهه وطلب منهم مؤازرته في الشارع، وهو يدرك أن لا احد سيتلكأ او يتهرب في سبيل المدينة وناسها، -ويا حبّذا لو انفق دولته جزءا من ماله السياسي الانتخابي على المصانع المُهمَلَة والمعطلة في البحصاص وأعاد تشغيلها لما توفره من مئات فرص العمل، وهو الذي دعا يوماً إلى إنشاء صندوق إنمائي للمدينة بمساهمة أولية قدرها خمس وعشرون مليون دولار، بينما الجامعة التي أنشأها لتخفف من أقساط التعليم الباهظ، صارت حكراً على المقتدرين، ننتقد دولته وهو المؤسس لتيار العزم السياسي، لتذكيره انه على قدر أهل "العزم" تأتي العزائم، ولنتوجّه إلى نوابنا الجُدُد، تغييريين كانوا أم سياديين، أن تداركوا أموركم وانتم تتبوأون مهامكم الجديدةً، وحذارٍ حذارٍ من كل مطبٍّ جديد سيواجهكم غداً، حيث من غير المسموح لكم أن تقولوا لنا على غرار من سبقكم: "ما خلّونا."

٨/٦/٢٠٢٢

الانقلاب على الشعارات بين التمسك بالقانون الانتخابي وغدر الصوت التفضيلي

نبيل الزعبي

في المهرجان الشعبي الذي أقامه في البيال ٢١/٥/٢٠٢٢ احتفالاً ب "انتصار" تياره في الانتخابات النيابية الأخيرة، جاهر رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل في تمسكه الشديد بالقانون الانتخابي اللبناني الحالي قائلاً:

"لا اخجل أني مساهم أساسي بقانون الانتخاب المعمول على قياس لبنان. والبرهان النتائج التي توزعت على الجميع، القانون على قياس نظامنا وتركيبتنا ولست مستعداً أن أتخلى عنه إلا لأفضل أو إذا انتقلنا فعلاً إلى الدولة العلمانية، عندها نذهب إلى الدوائر الكبيرة النسبية. غير هكذا متمسكين بالقانون."

قد لا يستغرب القارئ هذا الموقف فيما لو كان صادراً عن نائب القوي حديث النعمة في نيابته، إما أن يصدر عن رأس التيار السياسي العريض الذي يتخذ لنفسه مسمى الوطني والحر ويرأس تكتلاً كبيراً شعاره الإصلاح والتغيير، والوريث لحالة وطنية امتدت على طول وعرض مساحة الوطن اسمها العماد ميشيل عون، فإن الأمور تنحى إلى اكثر من تساؤلٍ واستغراب :

-التساؤل عن المرحلة السياسية الطويلة من النضال في الشارع الوطني التي قطعها التيار الوطني الحر ولم يستفد منها لتكريس قانون انتخابي عصري نسبي وخارج القيد الطائفي من المفترض أن يكون ثمرة "نضال" متراكم بدأت مع التجربة العونية في العام ١٩٩٢، واستكملت في التسونامي النيابي الكاسح عام ٢٠٠٥، إلى الدخول في صلب المشاركة في الحكم ورئاسة الجمهورية فيما بعد، - والاستغراب ، كيف انتقلت الحالة العونية من مشروع وطني كبير عابر للطوائف والمناطق، إلى التقوقع داخل حظيرة طائفية ومذهبية في خروجٍ سافر عن الثوابت التي ابتدأت بها مما صار يشكلِ لها انفصاماً كبيراً بين ان تكون وطنيةً وتدعو جماهيرها للمواطنة ودولتها بكل ما للكلمة من معنى، وبين ان تتحوّل طائفيةً مذهبيةً في تناقض سافر بين الصورة الجميلة التي تتقدم بها للناس، والأخرى الطائفية التي أضحت حقيقتها الساطعة ،ولا استمرارية لها بدونها.

هل هو شعورُ بالعجز والفشل وراء كل هذا التباهي بانتصارٍ ناقص وتمثيل طائفي غير مكتمل هو آخر ما كان يعمل له دعاة الإصلاح والتغيير دون الاعتراف انهم قد غيّروا من جلودهم عن سابق إصرار وتصميم، وانقلبوا على مبادئهم يوم انكبّوا على صياغة قانون انتخابي جديد استهلكوا فيه سبعة سنين من الدراسة والتمحيص (٢٠٠٩-٢٠١٦)، ليكون على هذه الصورة التي تشبههم اليوم، ولا يفاخرون بها سوى لأنها تحلّلهم من كل وعودهم التي قدموها للبنانيين بعد أن كانت كل الطرق معبّدة لهم ليكونوا المرجعية الوطنية الأولى بغير منازع، متجاوزين كل الهالة التي حظي بها العماد ميشيل عون يوماً، ولم تكن

لتتحقق لغيره من أسلافه السابقين، لتُكتب نهايتها بأيادي أبناء التجربة أنفسهم الذين فعلوا بها ما عجز أن يفعل الخصوم .

فأن تكون قائداً وطنياً، فأنت مُطَالَبُ ان تكون على قدر المبادئ والشعارات الوطنية التي ترفعها ، وان تكون قد عجزت عن ذلك أو تلوثت بمروحة الفساد، كما تلوّث الآخرون، فليس أمامك سوى الدخول في لعبة النظام الطائفي القائم التي لن تجد نفسك فيها خاسراً البتة، طالما اطراف اللعبة تُشابِهُ بعضها البعض وتعرف متى تربح وكيف تحافظ على رصيدها الشعبوي الثابت الذي لا يرتوي وينتعش إلا بالخطاب الطائفي المذهبي، ورفع وتيرة التحريض السياسي الذي يحتاج إلى طرفٍ آخر، بل واكثر من طرف يقابله، يتقّن دور الخصومة، لتتكامل بينهم مروحة الفساد المتعددةُ الأضلاع والألوان التي كلما تزايدت سرعتها، كلما صعُب التمييز بين ألوانها وأيُ لونٍ فيها هو الغالبُ على الآخر.

لقد سقطت كل شعارات الوطنية والإصلاح والتغيير، وبقيت، فقط مرفوعةً على يافطات القماش الفخم تتزين بها المكاتب والمقرات الحزبية، ليس، سوى لذر الرماد في عيون من يتهم دعاة الإصلاح والتغيير بالخروج على المبادئ وطعنها في الصميم، بعد أن تحول القانون الانتخابي اللبناني إلى عامل تقسيم وتمزيق اللبنانيين ونسيجهم الاجتماعي والسياسي، وهو يشرّع الغدر بين الحليف والحليف في اللائحة الواحدة، وكأنه يكرّس في النفوس، ما تم تشريعه في النصوص ليسحب نفسه على كلٍّ ما يضع المصلحة الخاصة فوق كل مصلحةٍ أخرى وأولاها المصلحة الوطنية والعامة، هذا القانون الذي يفاخر به رئيس التيار الوطني الحر ويعلن أُبُوَّة التيار له دون أية مواربة، بينما ترى فيه غالبية اللبنانيين انه القانون الذي يحفظ لكل فاسدٍ حقه في الكعكة اللبنانية، ويوفر له ما يحتاجه من أمان يحميه من كل مساءلةٍ واستجواب، لينعم في ظل دولةٍ عميقة داخل الكيان اللبناني تديرها وبكل دقة وحرفية، منظومة الفساد اللبناني بغير منازع، ويدافع عنها المنادون بالإصلاح والتغيير اليوم جهراً دون خجل!

١٥/٦/٢٠٢٢

٨خبراء اقتصاد وقانون في مذكرة إلى المجلس النيابي

تبدأ الاستشارات النيابية لتشكيل #الحكومة الجديدة بعدما دخلت الحكومة المستقيلة، منذ شهر تقريباً، مرحلة تصريف الأعمال، وهي مرحلة يمكن أن تطول، ممّا يُلقي على المجلس النيابي مسؤولية التحرّك والمبادرة لإنقاذ الاقتصاد، من دون هدرٍ للوقت أو مضاعفة الخسائر. فالبلاد بأشدّ الحاجة إلى قرارات سريعة وشجاعة للخروج من الأزمة المالية والاقتصادية غير المسبوقة.

وبعد المذكرة الأولى التي وجّهوها إلى النواب الجدد، والتي أوردوا فيها مقترحاتهم لتلافي معالجة الفجوة المالية القائمة عن طريق الشطب التعسّفي للديون - على ما ورد في الخطة - وجّه ٨ من خبراء الاقتصاد والقانون مذكّرة إلى النواب الجدد (سمير المقدسي أستاذ اقتصاد ووزير سابق للاقتصاد والتجارة، جورج قرم أستاذ اقتصاد ووزير سابق للمالية، ناصيف حتّي وزير سابق للخارجية، نقولا تويني وزير سابق لشؤون مكافحة الفساد، غسّان العيّاش أستاذ الماليّة العامّة ونائب سابق لحاكم #مصرف لبنان، لينا التتير أستاذة إدارة الأعمال، عادل معكرون مستشار قانوني، رياض سعادة اقتصادي ومدير المركز اللبناني للأبحاث والدراسات الزراعية)، لإعطاء الأولوية لمعالجة الأزمة المصرفيّة والماليّة، خصوصاً بعد أن انقضى وقت طويل منذ بدء الانهيار المصرفيّ والنقديّ من دون أن تتّخذ السّلطات أيّ تدبير فعّال لمعالجة انعكاساته الاقتصادية والاجتماعية، فيما الدول التي تعرّضت لأزمات مماثلة بادرت منذ اليوم الأوّل إلى القيام بإجراءات شاملة وموجعة لوقف الانهيار والخروج من الأزمة بأسرع وقت.

ونوّه هؤلاء بلجنة المال والموازنة ولجنة الإدارة والعدل اللتين اجتمعتا ووضعتا برنامج عملهما للفترة المقبلة، والذي يتضمّن مشاريع القوانين الأساسية ومنها: قانون موازنة ٢٠٢٢، قانون السلطة القضائية، قانون الضوابط المؤقّتة على التحويلات المصرفية والسحوبات النقدية، ومشاريع القوانين الأخرى المتعلّقة بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

ووفق المذكرة، فقد شهدت البلاد مبادرات متعثّرة للإنقاذ، من أهمّ أهدافها سدّ الخسائر الكبيرة في النظام المالي، التي تقدّر بنحو ٣٥٠٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي. ونشير هنا بالتحديد إلى خطّة التعافي الأولى لحكومة الرئيس حسّان دياب، وخطّة التعافي الثانية لحكومة الرئيس نجيب ميقاتي. ومع ذلك، لم تهتدِ الدولة حتى الآن إلى طريق التعافي المنشود لأجل استعادة الثقة بالنظام المصرفي وإعادة الودائع إلى أصحابها. فقد شكّل توزيع الخسائر على الأطراف المعنية موضوع اختلاف كبير بين عدّة جهات: الحكومة والمجلس النيابي ومصرف لبنان

والمصارف والهيئات الاقتصادية ووسائل الإعلام، ممّا عطّل، ولا يزال يعطّل، التوصل إلى قرار بشأن خطة الإنقاذ.

وأكد الخبراء الثمانية أن من واجب المجلس النيابي الجديد أن ينكبّ على درس هذه المسألة وبتّها من دون إبطاء للتعجيل في إعادة الحقوق إلى أصحابها وإحياء النظام المصرفي من جديد، مع الحفاظ على الملكيّة الخاصّة وركائز الحرّية الاقتصادية.

وبرأينا أن الدولة تتحمّل المسؤولية الكبرى عن المصير الذي وصل إليه النظام المالي والاقتصادي، وقد شاركها في ذلك مصرف لبنان الذي لم يتوانَ عن تمويل العجوزات المتزايدة للموازنة على مرّ السنين، وهدر الاحتياطات الوطنية بالعملات الأجنبية دعماً لسياسة سعر الصرف المنفصلة عن الواقع.

فالسبب الأول للكارثة - برأيهم - يكمن في سوء إدارة المالية العامة وتراكم عجوزات الموازنة، سنةً بعد سنة، من دون أن تبدي الحكومات المتعاقبة الحدّ الأدنى من الإرادة والتصميم على وقف الحلقة الجهنّمية في تراكم عجز الموازنة وتعاظم الدين العام.

من جهة أخرى، فإن خسائر مصرف لبنان نتيجة تسليفاته المتواصلة للدولة وسياسة سعر الصرف المتهوّرة قدّرتها الخطة الحكومية الأخيرة بمبلغ ٦٠ مليار دولار أميركي، وهي أكبر فجوة في الميزانية الموحّدة للقطاع المالي.

وحمّل الخبراء الدولة المسؤوليّة الكبرى عن خسائر المصرف المركزي، ممّا يلزمها بالمساهمة مساهمة رئيسيّة في ردمها حماية لحقوق المودعين في المصارف اللبنانية.

أما أهمّ الأسباب التي دفعتهم إلى الاعتقاد بأنّ الدولة تتحمّل المسؤولية الكاملة عن خسائر مصرف لبنان فهي الآتية:

١. بالرغم من الاستقلالية التي خصّ بها قانون النقد والتسليف مصرف لبنان، فإن للدولة تبقى سلطة معنوية على عمل القطاع العام وسائر مؤسّساته، ممّا يفرض عليها

واجب مراقبة هذه المؤسّسات وتوجيهها ضمن سياسات الدولة، ولمصلحة المجتمع اللبناني ككلّ. إنّ استقلاليّة مصرف لبنان التي كفلها قانون النقد والتسليف ووسع إطارها لا تحول دون ممارسة الدولة واجب الرقابة والتوجيه والتنسيق بين السياسات العامة.٢. إن الصلاحيات الواسعة التي أناطها قانون النقد والتسليف بمفوض الحكومة لدى مصرف لبنان تجعل الحكومة شريكاً فعلياً للمصرف المركزي في قرارته الكبرى وتوجّهات سياسته النقدية، وكذلك في سياسة سعر الصّرف التي اتّبعت في الأعوام الأخيرة، لا سيما منذ سنة ٢٠١٥، عندما استنفد المصرف احتياطاته الخاصّة بالعملات، وبدأ باستعمال توظيفات المصارف لديه لتثبيت سعر الصرف. فرقابة مفوضية الحكومة، التابعة لوزير المالية، تشمل حق الرقابة على أدق التفاصيل في المصرف المركزي، وتستطيع وقف قرارات المجلس المركزي وإحالتها إلى وزير المالية (المواد من ٤١ حتى ٤٦ نقد وتسليف.(

٣.إذا كانت سياسة سعر الصرف التي اتّبعت في السنوات الأخيرة مسؤولة عن تبخّر الودائع وانزلاق النظام المصرفيّ نحو الكارثة، فيجب التنبيه إلى أن قانون النقد والتسليف جعل الحكومة من خلال وزير المالية شريكاً في قرارات التدخّل في سوق القطع، إذ نصّت المادّة ٧٥ نقد وتسليف على أن المصرف :يعمل في السوق بالاتفاق مع وزير المالية مشترياً أو بائعاً ذهباً أو عملات أجنبية". لكن وزير المالية، ومن ورائه الحكومة، تخلّى عن تحمّل المسؤولية ومشاركة المصرف المركزي هذه الصلاحية الخطيرة، خصوصاً في السنوات القليلة التي سبقت الانهيار.

٤.نستغرب تراكم الخسائر في مصرف لبنان، وبالتالي المصارف التجارية التي أمدّته بالسيولة كلياً، تقريباً، من دون معرفة الحكومة عبر وزارة المالية. فقد فرض القانون نفسه (مادّة ١١٧) على حاكم مصرف لبنان أن يقدم "لوزير المالية قبل ٣٠ حزيران من كلّ سنة الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية، وتقريراً عن عمليات المصرف خلالها". فهل قصّر الحاكم في تقديم هذه البيانات أم أنّ وزير المالية استلمها وأهمل التدقيق فيها، ولم يلاحظ بالتالي التدهور المتمادي سنة بعد سنة في ميزانية البنك المركزي؟٥. القاعدة في الأنظمة المالية في العالم أن المصارف الخاصّة مسؤولة عن الخسائر الناجمة عن قروضها للقطاع الخاص وعن استثماراتها الأخرى، لكن الدولة هي المسؤولة عن خسائر المصرف المركزي. وانسجاماً مع هذه القاعدة، نصّ قانون النقد والتسليف بشكل لا لبس فيه على موجب تسديد أيّ عجز في ميزانية المصرف من أموال الخزينة. فقد ورد في المادّة ١١٣ " أنه إذا كانت نتيجة سنة من السنين عجزاً تغطّى الخسارة (في المصرف) من الاحتياط العام، وعند عدم وجود هذا الاحتياط أو عدم كفايته تغطّى الخسارة بدفعة موازية من الخزينة."

وإذ حذّر الخبراء من تحميل المودعين العبء الأكبر من هذه الخسارة مع كلّ تبعاتها السيّئة على تدفق أموال المدّخرين مستقبلاً نحو المصارف اللبنانية، حتى في حال إصلاح القطاع المصرفيّ، اقترحوا إعادة النظر بخطة التعافي التي أعدّتها الحكومة، علماً بأنها لم تبيّن الأرقام المحدّدة للإجراءات والفرضيات التي تنطوي عليها.

ودعوا للاعتراف بأن الجزء الأكبر من عبء خطة التعافي يجب أن تتحمّله الدولة بما في ذلك السلطة النقدية، وذلك بغضّ النظر عن أي تخطيط لإعادة هيكلة المصارف العاملة في لبنان.

كذلك اقترحوا على السلطات المسؤولة أن "تعدّ جدولاً زمنياً لتسديد التزامات مصرف لبنان تجاه المصارف، والتي بدورها تضع جدولاً زمنياً موازياً لتسديد ودائع زبائنها بالعملات الأجنبية. ويكون ارتكاز هذا الجدول على صندوق سياديّ يتولّى إدارته خبراء مستقلّون، وتكون من مهامه إدارة بعض موجودات الدولة (لا بيعها) لتساهم عائداته جزئياً في تسديد ديون مصرف لبنان للمصارف التجارية حسب الجدول الزمني المشار إليه.

وإننا نرى أن صندوق النقد لن يمانع بأن يكون الصندوق السيادي المقترح من ضمن الخطة المالية التي يعدّها لبنان، شرط أن يتولّى إدارته خبراء ذوو مصداقية ومستقلّون عن المصالح السياسية. وفي هذه الحال فإنّ الموارد المنتظرة من صندوق النقد وغيره من المؤسّسات الدولية، إضافة إلى عائدات الصندوق السيادي، ستعيد ثقة المدّخرين في الجهاز المصرفي اللبناني، وستشكّل كلّها الأرضية المالية المطلوبة لتطبيق الجدول الزمني المقترح لتسديد التزامات مصرف لبنان."

وتحدّث الخبراء عن "ضرورة التخطيط أيضاً لدعم المواطنين ذوي الدخل المحدود الذين قد لا يملكون حسابات مصرفيّة. ويمكن تغذية الصندوق السيادي بنسبة محدّدة من عائدات النفط والغاز إذا بيّنت عمليات التنقيب المنتظرة وجود هذه الثروة في باطن الأرض اللبنانية والمياه الإقليمية."

وختموا بالإشارة إلى أنّ "ثمّة خطوات إضافية يمكن للدولة أن تقوم بها من أجل حشد الموارد الضرورية للصندوق، ومنها على سبيل المثال فقط فرض ضريبة تصاعدية استثنائية على الفوائد المقبوضة خلال فترة ٢٠١٧ إلى ٢٠١٩ عندما أدّت سياسة مصرف لبنان إلى رفع الفوائد على الودائع في لبنان إلى مستويات تفوق كثيراً مستويات الفوائد في الأسواق العالمية."

* * * *

من يتحمل مسؤولية الانهيار المالي وماذا لو حكى حاكم مصرف لبنان وكشف المستور

نبيل الزعبي

ماذا لو قُدِّرَ لحاكم مصرف لبنان، أن يتقاعد في احدى الجزر أو الدول التي تحميه من أية مساءلة قانونية ، وانكب على كتابة تجربته في لبنان ، واي عنوان سيتخذ .

هذا الحاكم الذي استطاع أن يبقى على عرش مصرف لبنان طوال العقود الثلاثة الماضية من السنين، أخلّ بالدور المناط به كما ينص قانون النقد والتسليف الذي كلفه بالسهر على قيمة العملة اللبنانية والدفاع عنها، قطعاً سيذكر الحاكم كيف أوتي به على رأس الحاكمية المالية مع بدء العمل باتفاق الطائف في بلدٍ يعيش على الريعية التي كان مطلوباً تكريسها على أيدي من أرادوا للبلد أن يكون المركز الأمثل للخدمات، مصرفياً على الأقل، مع المراهنة على صلح مستدام مع العدو الصهيوني، فكانت كل " فلسفة "الخدمات تقوم على حساب الإنماء اللامركزي وتحقيق الاكتفاء الزراعي والصناعي، لتبدأ بضرب كل المشاريع التي تؤول لذلك بوضع الفوائد العالية على إيداعات البنوك وسندات الخزينة التي وصلت يوماً، إلى الأربعين بالمئة من المبالغ المودعة، ما ترك لرأس المال أن يتوجه إلى هذا التوظيف السهل والمريح، ويستنكف عن المغامرة في أي مشروع إنتاجي لا يمكن أن يحقق له ما يستفيده من أرباح أمام هذه الفوائد العالية التي يجنيها، ولتبدأ أولى الطعنات النجلاء للاقتصاد اللبناني أمام أعين هذا الحاكم والمنظومة السياسية التي جاءت به وتوسعت دائرة المستفيدين منه، ثم بقيت تحميه الى يومنا هذا، ما يؤكد تواطؤها أيضاً ومسؤوليتها الكبيرة إلى جانبه في طعن الاقتصاد اللبناني وشلّه بخناجرهم المسمومة وتوزيع المسؤولية على الجميع كي تضيع الحقيقة وتتلاشى.

هذا الحاكم (بأمره) عرف كيف يخدع الشعب اللبناني و في حتى الأمس القريب يشيِّع أن الليرة اللبنانية بخير، او بالمنظومة السياسية التي غطّت على جرائمه، ولم تزل، بعد تنفيعها بواسطة الهندسات المالية التي رفعت من رأسمال المصارف بمليارات الدولارات ، ويُزال العجب، عندما نعلم ان غالبية أعضاء مجالس إدارة هذه المصارف هم من تلك المنظومة الفاسدة، التي جاء منها من ادّعى العِفّة يوماً، لإنشاء مصرفٍ جديد، كي تشمله أيضاً تلك الهندسات، ويا ليت الحاكم يخرج إلى الرأي العام اليوم ليصارحه بِكَم استفادت المنظومة من اموال، وكم هرّبت منها إلى الخارج، وهو العالم بكل الحركة اليومية للمصارف يوماً بيوم، وما هي المسؤوليات التي تتحملها ، وبالتدرج، كل من المنظومة السياسية ولوبي المصارف ، وماذا يقول عن الذين يهاجمونه في العلن، ويلعبون معه تحت الطاولة في اقذر عملية تبادل للأدوار ، لا تهدف سوى لتضليل اللبنانيين والهروب السريع إلى الامام، هذا الهروب يتمثل اليوم بالكميات الهائلة من

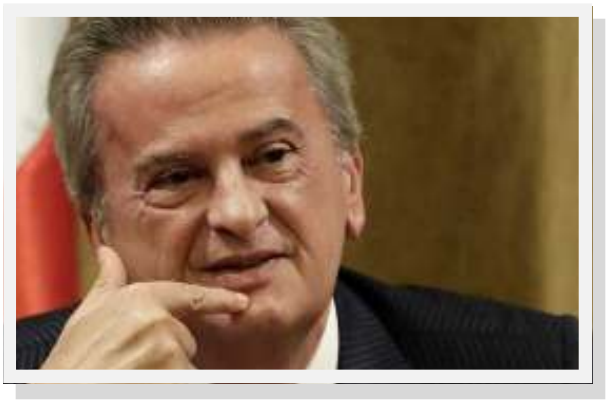

الليرات اللبنانية المطبوعة في الخارج حيث رفعت حجم الكتلة النقدية من سبع تريليونات ليرة عام ٢٠١٩ (التريليون يساوي الف مليار والمليار يساوي الف مليون)، إلى سبع وأربعين تريليوناً عام ٢٠٢١، في اخبث أعمال الاستغباء للشعب اللبناني قوامها :

نطبع ليرات ونشتري بها الدولار ، وليتفاقم التضخم بعدها إلى اعلى الحدود ، وليتخدّر اللبنانيون ويغطُون في سباتٍ عميق، ويتعاطون مع لعبة التقلُب في سعر الدولار، كمن يلحس المبرد بلسانه دون أن يدري أن الدماء التي تنزف هي دماءه، وان المقامرة بسعر صرف الليرة اللبنانية تتم على حساب ودائعه المسطو عليها في البنوك، وان ما تبقى من احتياطات للعملة الصعبة في مصرف لبنان، ليست سوى القليل القليل المتبقي من أموال المودعين، وان خدعة صعود وهبوط سعر الصرف على الدولار، هي الخرطوشة الأخيرة التي تتم المقامرة بها عبر "منصة صيرفة" ، وآخرها قبل الانتخابات النيابية عندما جرى تثبيت سعر صرف محدد للدولار ، ثم تلكأ العمل بسعر المنصة ليُترَك للدولار ان يحلّق ويصل إلى اقصى ارتفاع غير مسبوق بسعر ال٣٨٠٠٠ ليرة للدولار الواحد كما حصل عصر يوم السابع والعشرين من أيار المنصرم، ليعود الحاكم ويصدر فرماناً جديداً يطرح فيه توفير الدولار للجميع وفق سعر المنصة لينخفض خلال ساعات قليلة الى ما دون ال٢٧٠٠٠ليرة بنسبة ال٢٥ بالمئة تخفيضاً ، اكثر من استفاد منها التجار الكبار ، لتستمر على يديه لعبة التحكُم بمعيشة اللبنانيين و"عصر" ما في جيوبهم، وما هو مخبّأ في بيوتهم، او ما يردهم من أبنائهم من اموال، تقيهم، على الأقل، الاستجداء من الآخرين، ليس إلا.

حتماً ، سيأتي يوم على الحاكم ، يجد نفسه مضطراً للبوح بكل شيء وكشف المستور، وإنما أمام القضاء اللبناني النزيه المستقل، وإصرار اللبنانيين على أن لا يخرج من تحت قبضة العدالة أي فاسد بعد اليوم وعلى رأسهم المنظومة الفاسدة ولوبي المصارف وكل من يتحمل المسؤولية، وبالتسلسل مع الحاكم، وكشف الأوراق المستورة التي تطال هذه الأطراف مجتمعةً.

لقاء بين طليعة لبنان ومنظمة العمل اليساري

استقبل الرفيق زكي طه رئيس المكتب التنفيذي لمنظمة العمل اليساري الديموقراطي العلماني وبحضور الرفيقين محمد قدوح وجمال حلواني عضوي قيادة المنظمة، وفد قيادة حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي الذي ضم رئيس الحزب الرفيق حسن بيان والرفيق محمود إبراهيم عضو القيادة القطرية للحزب ومسؤول مكتب العلاقات الوطنية والرفيق احمد ناصر عضو المكتب .

وقد جرى في اللقاء الذي عقد في مكتب المنظمة ظهر يوم الخميس ٦/٢٣ ، التداول في آخر التطورات السياسية في ظل ما أفرزته الانتخابات النيابية من نتائج وفي ضوء التقييم المشترك لمقدماتها وسياقاتها ونتائجها. وكانت وجهات النظر متوافقة على اعتبار المحصلة السياسية للانتخابات كانت إيجابية بشكل عام، نظراً للاختراقات التي حققتها قوى الاعتراض الوطني في العديد من الدوائر في مواجهة قوى المنظومة السلطوية .

كما اعتبر الحزبان أن هذه الانتخابات لم تكن لتشكل هدفاً بحد ذاته، بل محطة في مسار عمل سياسي طويل، وعلى أن يؤسس على ما اعتبر محصلة إيجابية للبناء عليه حاضراً وفي المستقبل، لدفع مسيرة العمل الوطني خطوات إلى الأمام على طريق تحقيق التغيير الشامل بكل مضامينه الوطنية .

وأكد الطرفان على وجوب اطلاق ورش العمل الوطني على المستوى المركزي والمناطقي عبر استحضار القضايا الوطنية والمطلبية وكل ما له صله بالأمن الحياتي ومواجهة استشراء ظاهرة الفساد التي وصلت بأصحابها ورموزها وكل قواها حد التفريط بالثروة الوطنية .

وهذا وقد اتفق الطرفان على تواصل اللقاءات وتكثيف الجهود بغية تطوير العمل الوطني بمضمونه السياسي وآلياته العملية.

ومشاركة في وضع إكليل زهر على نصب شهداء فلسطين

لمناسبة انتهاء أعمال المؤتمر الوطني الثاني للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والذكرى الـ ٥٠ لاستشهاد الشاعر والمناضل غسان كنفاني شارك الرفيق محمود إبراهيم عضو القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي يرافقه الرفيق حيدر إبراهيم في الوقفة التكريمية ووضع إكليل زهور على نصب الشهيد في مقبرة شهداء فلسطين في شاتيلا. وقد ألقى الرفيق جميل مزهر (أبو وديع) نائب الأمين العام للجبهة كلمة في المناسبة وبحضور ممثلين عن الأحزاب الوطنية وفصائل الثورة الفلسطينية.

أسامة سعد يلتقي منظمة العمل اليساري وحزب الطليعة

استقبل الأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري النائب الدكتور أسامة سعد في مكتبه في صيدا كلا من السادة محمد غزلة وجمال اليمن من منظمة العمل اليساري الديمقراطي العلماني، ومازن قنبر عن حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي.

وجرى خلال اللقاء عرض للمبادرة التي أطلقها سعد لإشراك مختلف فئات المجتمع في العمل من أجل التخفيف من معاناة الناس الناجمة عن الانهيارات الكبرى التي عصفت بالبلد، ولوضع خطط وتشكيل ورش عمل بهدف معالجة الملفات على مختلف الصعد الصحية والاجتماعية والاقتصادية .

ودعا سعد المجتمعين للمشاركة بهذه المبادرة.

وأكد المجتمعون على أهمية المبادرة والعمل في سبيل إنجاحها، وعلى أهمية التحرك دفاعاً عن حقوق الناس والتخفيف من معاناتهم .

في ٢١/٦/٢٠٢٢

المكتب الإعلامي للأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري / النائب الدكتور أسامة سعد

في ذكرى رحيل أحمد سلمان (أبو سهاد) مدرسة في الأخلاق والالتزام

محمد حلاوي

هو ذا المنزل المشرّع الأبواب. وعلى أريكة إحدى غرفه المطلة على الشارع العام، يجلس رجل منير الوجه، سمح الابتسامة، أشيب الشعر وبجانبه على طاولة صغيرة ركوة القهوة العابقة منها رائحة البن الشهية المحاطة بمجموعة من الفناجين العربية بانتظار الآتين من الخارج حاملين أخبار الأهل والرفاق.

إنه منزل أحمد سلمان / أبو سهاد/، في بلدة بعقلين الشوفية. ففي ثمانينات القرن المنصرم أبان الاحتلال الإسرائيلي لمناطق في الجنوب والبقاع الغربي وملاحقة البعثيين وتعرض عدد من قيادات وكوادر الحزب للتنكيل والاعتقال وحتى الاستشهاد من قبل الزمر العميلة والموتورة، اضطر المكشوفون منهم أمام الأجهزة المعادية وعملائها، للانتقال إلى مناطق أخف وطأة تتوفر فيها نسبيا الظروف الأمنية الأقل خطرا على سلامتهم لمتابعة مسيرتهم النضالية.

وكما استقبال /أبو سهاد/ للقاصدين من الرفاق والأصدقاء، بالبشاشة والابتسامة النابعة من الأعماق، كانت زوجته أم سهاد وعائلته لا تقل حماسة عنه بالترحيب بالقادم، فعندما تدخل منزله تشعر وكأنك من أهل البيت. فكان منزل /أبو سهاد/محطة الرفاق المتواجدين في منطقة الجبل أو القاصدين من بعيد والآتين من مناطق أخرى وخاصة منطقة البقاع، وقد أتوا لعرض أوضاع الرفاق النضالية والتداول في مجريات الأمور الوطنية العامة والشؤون الحزبية بصورة خاصة في مناطق التواجد وليعودوا مزودين بالقرارات والتوجهات الحزبية العامة والخاصة لكل حسب موقعه الحزبي ومكان إقامته ونطاق حركته.

فلم يكن منزل أحمد سلمان في تلك الفترة الصعبة التي كان الحزب يمر بها، المحطة فقط، بل كان المركز الفسيح رغم ضيق مساحته الدافئ بإحاطته الرفاق القاصدين بنبل العاطفة والاحترام والتقدير يحدوه التمسك بالقيم البعثية العربية والنخوة البقاعية النابعة من التربية العائلية الكريمة ومن منبته بلدة شمسطار المشهود لأهلها بالمواقف الوطنية والقومية المشرّفة.

في الكلام على الرفيق الأستاذ أحمد سلمان تتجاذبك الذاتية والموضوعية، في آن معا، الذاتية نظرا للصداقة التي كانت تربطنا وأواصر الحزبية التي كانت تجمعنا، والموضوعية كي لا تدفعك العاطفة إلى الانحياز، ولكن ما يطرد هذا الهاجس ويهوّن الأمر هنا، هو أن الذاتية والموضوعية في الكلام عن أبي سهاد لا تتناقضان، لأن الرجل حمل من الخصال ما يريحك حتى أن الكلمات قد لا تفيه حقه، كون الذاتية والموضوعية يتكاملان فيه ويترادفان. وكما يقال: (ليس أفضل من صديق بنكهة رفيق)، فكيف بالحري عندما يكون الصديق الوفي رفيق درب نضال طويل!

لقد عرفت أبا سهاد رفيقاً باسماً هادئاً قليل الكلام كثير الأفعال، صادقاً مخلصاً، لا يساوم على قناعاته ومبادئه، صريحاً في أرائه ومواقفه، مما يسمح بالقول انه كان البعثي المجسد لخصائل القيم الوطنية والقومية والذي عرفه النضال على امتداد الوطن انطلاقا من بلدته شمسطار معلما تربويا موجها لطلائع المستقبل مشهودا له من أبناء جيله ومعارفه بهمته العالية في العطاء لطلابه في التعليم الرسمي وناشطا اجتماعيا في بيئته البقاعية. فكما كان مخلصا وصادقا منذ شبابه الباكر في تجسيد رسالته التربوية، كان شديد الحرص على ترجمة عقيدته البعثية مواقف وطنية مهما تطلبت من تضحيات ومهما داهمته تطورات الأحداث وتقلبات الظروف والأحوال، فبقي هو نفسه حيثما حل وأينما كان سواء في الجبل أو في الجنوب أو في بيروت وضاحيتها الجنوبية مناضلاً صلبا من أجل حرية الوطن وتحقيق أهداف حزبه حزب الرسالة الخالدة في وحدة الأمة والعدالة والتحرر.

والكلام عن أحمد سلمان في الذكرى الخامسة لرحيله لا يقتصر على مناسبة أو موقف، بل هو تذكير بقيم رفيق عزيز مناضل، وفاء له واستعادة لذكريات ونضالات أيام زمن الرعيل الطيب الذين لم يوهن العقوق ونكران الجميل يوما إيمانهم ولا أقعدهم عن مواصلة العطاء. كثيرة هي الذكريات وكثيرة كانت اللقاءات والجلسات الأنيسة معه، الحلوة والمرة في آن والتي كنا نتداول في خلالها - فضلا" عن الأمور الحزبية - القضايا المحلية الوطنية والقومية. كنا نتوجس مما يُخطط ومما يتهدد لبنان والوطن العربي وخاصة ما يحاك من مؤامرات تصفية للقضية الفلسطينية، فكان أكثر ما يقلقنا أيضاً على الساحة اللبنانية الخشية من مخاطر المواقف والطروحات العنصرية والطائفية والمذهبية في أكثر من منطقة والتي تتناقض مع مفهومي المواطنة وروحية تسامي الأديان، بابتعادها عن قيمها العميقة الداعية للتآخي الإنساني والوطني والقومي ولسيادة القانون والعدالة وتعزيز العيش الواحد بين جميع أبناء الوطن الواحد مما كان ينذر بخطورة أن تصبح السلطة سجينة إرهاصات زمر الأمر الواقع الطائفية والعنصرية، الأمر الذي استوجب التأكيد على أهمية تزخيم الثوابت الحزبية وتفعيل الأفكار العلمانية وترسيخ الرؤى والمبادئ الوطنية ومواجهة الحالات المشبوهة المشيطنة للفكرة القومية والهوية العربية الجامعة. وهذا مع الأسف ما وصلنا إليه في زمننا الحاضر بفعل جور وفساد الوصوليين من " قيادات النخبة الحاكمة" في البلاد وسيطرتها على الموارد العامة وتوزيعها بالشراكة والمحاصصة الطائفية والمذهبية والسياسية، بعد أن تحكمت بالقرارات السياسية والاقتصادية على المستويات كافة غير آبهة لتعريض اللبنانيين لمخاطر الفقر المدقع والاستلاب المعيشي والوطني وضياع المصير. وقد قال الأمام علي: (من أحقر الناس، من ازدهرت أحوالهم يوم جاعت أوطانهم(!!!

فلتكن ذكرى رحيل الرفيق احمد سلمان/أبو سهاد/ في قلوب رفاقه وعارفيه محطة تأمل مع الماضي ورجالاته، فائضة بالحب والوفاء وبأملٍ بمستقبل واعد وعزم بنضال دائم، قولاً وفعلاً لإنقاذ الوطن وخلاصه.

* * * * *

ظافر المقدم من الحافلة إلى الرسالة الخالدة

سمير صبّاغ

منذ صغري استهوتني كتابات الشاعر موسى شعيب لكثرة ما تجسدت فيها معاناة الجنوبيين مع الحرمان والمقاومة، لكن القصيدة التي كتبها في آذار ١٩٧٢ إلى "رفيقه الثائر الصامت ظافر المقدم" كانت أكثرها جذباً لي كونها سطّرت إعجاب الشاعر المثقف برفيقه "معاون البوسطة" بقوله: "يا أيها المنسل من غيظ الشوارع/ أنت لم تكتب عن الثورة آلاف المقاطع/ ولم يطرز ثوب أفكارك تجار العقيدة/ لكن بصمات الرفض في وجهك ما زورها شار وبائع."(...)

لهذا بعيد انتقالنا إلى الجنوب "استغليت" تردد ظافر المقدم إلى منزلنا، بحكم قرابته للوالد أولاً، وعلاقته الفكرية به ثانياً، حيث تعرفت إليه اكثر غير أن علاقتنا لم تتوطد إلا بعد ولوجي عالم الصحافة، إذ أخذ يخبرني في كل زيارة إلى منزلنا او في كل لقاء عابر عند ناصية الشارع انه يتابع كتاباتي باستمرار، وان كان لا يوافق على مضمونها دوماً، مفتخراً على طريقته الخاصة بين أصدقائه الذين يحادثهم في السياسة التي سكنته بشجونها من مغرب الأمة العربية إلى مشرقها، بأني صديقه الشاب الهادئ المثقف!

وهكذا أخذت صداقتنا تنمو من دقائق عابرة إلى ساعات مشوقة من الكلام عن تجربته مع "البعث" الذي انتمى إليه قلباً وقالباً بعيد تأثره بموسى شعيب، رافضاً المساومة على ما وصفه بـ"رسالته الخالدة"، على رغم اعتقاله لسنوات في سوريا، فهو الذي طالما ردد على مسمعي: "لولا هذا الحزب لما حققت الانقلاب الفكري على ذاتي بالتلازم مع مسيرتي النضالية، وما كنت ظافراً الذي تناقشه اليوم في السياسة والثقافة والفكر، فكيف لي أن استقيل من تاريخي الذي سطّرته في مقاومتي للاحتلال الإسرائيلي، ورفضي الحرمان إبان ثورة مزارعي التبغ؟ أو كيف أترك حزباً استشهد لأجله موسى شعيب أو خاض اشرس مقاومة ضد الاحتلال الأميركي في العراق حتى أن أميننا العام صدام حسين شنقه عملاء الاحتلال وهو يردد عاشت فلسطين حرة عربية رافضاً المساومة على المبادئ؟ فهذا الحزب أن تركته يا صديقي تيقن انه لن يتركني لأنه يتماهى مع شخصيتي، بل همه وحده الحاضر في سجل يومياتي."

بالأمس غلبك الموت "أبا أدهم" بين أصدقائك في نادي الشقيف (النبطية) بعدما غلبته صولات وجولات على امتداد وطنك العربي، لكن غيابك الجسدي لم ينل من ابتسامتك المشعة بالأمل أيها "المناضل الوفي"، وإن كنت قد رحلت قبل أن أدوّن بحسي النقدي الصحافي تجربتك، كما ودعتني "من الحافلة إلى الرسالة الخالدة"... وداعاً يا صديقي الثوري المثقف!

www.taleaalebanon.com

القيادة القومية: لإعادة الاعتبار للنضال الجماهيري

دعت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي إلى تصعيد النضال الجماهيري، وأكدت على أهمية قيام الجبهة القومية التقدمية لتأطير الجهد الشعبي العربي والسياسي انتصاراً لقضايا التحرير والتغيير، وشددت على أن الرد على التخرصات التي تستهدف الحزب هو بتصعيد النضال ضد أعداء الأمة المتعددي المشارب والمواقع .

جاء ذلك في بيان للقيادة القومية فيما يلي نصه:

كثيرة هي الأيام التي تؤرخ لأحداث كبرى في تاريخ الأمة العربية، وكلها تترك بصماتها على مجرى الحياة فيها، سواء انطوت على إبعاد إيجابية أو سلبية. فقبل نصف قرن من هذا التاريخ كانت الأمة على موعد مع حدث تاريخي احدث تحولاً نوعياً في مسيرة النهوض الوطني في العراق على كافة الصعد والمجالات، استناداً إلى النتائج السياسية والاقتصادية والتنموية التي تمخضت عن قرار التأميم الذي اتخذته ثورة البعث تنفيذا لشعار "بترول العرب للعرب" الذي اطلقه الرفيق القائد المؤسس الأستاذ احمد ميشيل عفلق وتحول إلى شعار لحركة الثورة العربية.

كما انه قبل نيف وخمسة عقود من هذا التاريخ، تعرضت الأمة العربية لعدوان صهيوني مدعوم من الإمبريالية العالمية، مما جعل كل ارض فلسطين تقع تحت الاحتلال الصهيوني فضلاً عن أراض عربيةٍ أخرى في مصر وسوريا والأردن ولبنان .

وكما كانت نتائج تأميم النفط عظيمة الأثر الإيجابي على العراق خاصة والأمة العربية عامة، فان العدوان الصهيوني في الخامس من حزيران شكل نكسة قومية شديدة الخطورة على فلسطين خاصة والوطن العربي عامة .

إن هذين الحدثين شكلا على مدى العقود المنصرمة قاعدتي ارتكاز للقوى المتصارعة في الأمة وعليها. ففيما اعتبرت قوى الثورة العربية أنها سجلت بالاستناد إلى إنجاز التأميم هدفاً لمصلحتها في مرمى أعداء الأمة من صهاينة وإمبرياليين وقوى إقليمية متحالفة معها ونظم رجعية عربية، اعتبر الاصطفاف المعادي ، انه سجل هدفاً في المرمى العربي من خلال ما أسفرت عنه حرب حزيران من نتائج عسكرية واستطراداً سياسية، وعليه بدأ التخطيط لتوظيف نتائج تلك الحرب في تحقيق الاختراق السياسي للبنية القومية العربية من خلال جر بعض الأنظمة العربية لتوقيع اتفاقيات تسوية، تقر بشرعية الكيان الصهيوني وتفتح المجال العربي أمام الاختراق الصهيوني عبر شبكة من العلاقات السياسية الاقتصادية والأمنية تحت مسمى التطبيع ، والتي ما كانت لتصل إلى المستوى الذي وصلت إليه حالياً، لولا أن جرى الانقضاض على مفاعيل التأميم بثأر متأخر لثلاثة عقود .

إن العدوان المتعدد الجنسيات على العراق بقيادة أميركية، وكما اصبح واضحاً، لم يكن كما زعمت وروجت له أميركا، بأن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل، أو أنه ينسج علاقات مزعومة مع "القاعدة"، وهي التي أقرت بأنها استندت في الترويج لعدوانها على تقارير كاذبة، بل كان لأجل ضرب النتائج التي أفرزتها حرب الثماني سنوات مع النظام الإيراني والتي خرج العراق منها اكثر قوة واقتداراً على صعيد القدرات العسكري والموقف السياسي، ولإسقاط التجربة النهضوية والقاعدة الارتكازية التي كان يجسدها العراق للنضال القومي العربي.

إن غزو العراق وتدمير كيانه الوطني وإسقاط نظامه الوطني التحرري، أدى إلى انكشاف الوطن العربي أمام مخططات ومشاريع القوى المعادية التي تناصب الأمة العداء، من التحالف الصهيو- استعماري ، إلى المشروع الشعوبي الفارسي الذي حمل على الرافعة الأميركية للنفاذ والتخريب والتدمير في بنى العمق القومي، والمتماهي مع المشروع التركي الذي بات يقيم قواعد عسكرية في شمال العراق، ويحضّر نفسه لإقامة حزام امني في الشمال الشرقي لسوريا على غرار ما يسعى إليه العدو الصهيوني بإقامة حزام امني على طول الحدود السورية - اللبنانية مع فلسطين المحتلة، وصولاً إلى تهديد الأمن القومي من بوابة الأمن المائي من خلال التحكم بمصادر المياه لأنهر النيل ودجلة والفرات وتلك التي تنبع من الهضبة الإيرانية باتجاه العراق .

إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، التي تتوقف عند الدلالات العظيمة لقرار التأميم التأريخي، والتي سجلت فيه ثورة ١٧-٣٠ تموز المجيدة واحداً من ابرز إنجازاتها الوطنية بكل ما ينطوي عليه من أبعاد اقتصادية وقومية ، توجه التحية لقيادة الحزب والثورة التي أدارت معركة تأميم النفط قبل خمسين عاماً بكفاءة واقتدار عاليين محققة بذلك نصراً مؤزراً في أول مواجهة مع الكارتلات النفطية العالمية التي أتقنت سياسة نهب ثروات الشعوب التي حرمت من التمتع والاستفادة مقدرات وخيرات بلادها .

وان يعود الصراع على مصادر الطاقة العربية من نفط وغاز إلى واجهة الاهتمام الدولي بعد انفجار الحرب الروسية الأوكرانية، فلكي تستعمل هذا المادة الحيوية كورقة ضغط على سياقات هذه الحرب بتوفير البدائل للنفط والغاز الروسيين اللذين كانا يغطيان مساحة واسعة من حاجة

السوق الأوروبية .

ولهذا فإن القيادة القومية للحزب ترى أن إخراج مصادر الطاقة العربية من سوق البدائل للطاقة الروسية، لا يساعد في توفير ظروف افضل لإنهاء هذه الحرب المدمرة وفتح المجال أمام حلول سياسية تلبي حاجة الأمن القومي الروسي من ناحية، وحاجة أوكرانيا في الحفاظ على وحدة أراضيها واستقلالية خياراتها السياسية من ناحية أخرى وحسب، بل تدفع أيضاً باتجاه إخراج مصادر الطاقة العربية من أتون الصراعات الدولية المتفجرة والتي "لا ناقة للأمة العربية فيها ولا جمل". فهذه الثروة الطبيعية هي ملك شعوبها وتوظيفها يتم بالاتجاه الذي يخدم مصالح هذه الشعوب في التقدم والازدهار ، وتوظيف مردود هذه الطاقة في خدمة مشاريع التنمية على المستوى الوطني كما على المستوى القومي، وليس باستعمالها ورقة ضغط في كل مرة ، ترى فيها الكارتلات النفطية حاجتها لتوجيه إنتاج وتسويق هذه المادة بما يخدم استراتيجياتها الكونية التي تديرها حكومات ظل في العديد من دول العالم، خاصة تلك التي تنتهج سياسة السيطرة والاستعمار الجديد .

ان القيادة القومية للحزب، وهي تؤكد على هذا الموقف، ترى بأن الطاقة العربية من نفط وغاز وطاقة شمسية، إن لم يتم وضعها تحت سقف الشعار القومي "بترول العرب للعرب"، ستبقى عرضة للسرقة الموصوفة، كما يحصل الآن مع ثروات العراق في ظل الاحتلال الأميركي الإيراني المركب، وستبقى عرضة لاستعمالها سلاحاً استراتيجياً، توظفه الدول المهيمنة على سوق النفط إنتاجاً وتسويقاً في حروبها وصراعاتها المنخرطة فيها مباشرة أو بالنيابة، لتحقيق أهدافها في إبقاء هيمنتها على العالم من بوابة التحكم بمصادر الطاقة .

من هنا، فإن القيادة القومية للحزب ،وفي ظل تمادي العديد من الأنظمة العربية، بإقامة تحالفات واضحة مع من يناصبون الأمة العداء، سواء بأشكال التطبيع مع العدو الصهيوني، أو بنسج تحالفات عسكرية وأمنية مع النظام الإيراني، أو بتمكين قوى دولية وإقليمية بإقامة قواعد عسكرية على الأرض العربية، كحال أميركا وروسيا وتركيا، فإنه لا امل مرتجى من هذه الأنظمة بانتهاج سياسة مستقلة، تعلق الأمر بالخيارات السياسية الكبرى أو بتحديد وجهة استعمال الطاقة المختزنة في باطن الأرض العربية. وعليه، فإنه أمام هذا القصور الذي يرتقي حد التواطؤ والخيانة لدى أنظمة التطبيع والارتهان للخارج الدولي والإقليمي، لا سبيل لحماية الثروة العربية من النهب أولاً، والحؤول دون إدخالها سوق التوظيف السياسي في الصراعات الدولية المتفجرة ثانياً ، إلا بإطلاق حركة شعبية على مستوى الوطن العربي من مشرقه إلى مغربه ،تحت شعار "لنناضل من أجل حماية الثروة العربية من النهب الاقتصادي والاستثمار السياسي" لغير الغايات التي تلبي حاجة الأمة في صراعها من اجل التغيير والتحرير .

إن القيادة القومية للحزب التي تؤكد على دور الجماهير في إثبات حضور الأمة في مواجهة أعداء الخارج وقوى الردة والتخريب المجتمعي والتكفير الديني وتلك التي تدعو إلى حلف الأقليات في الداخل، تدعو القوى الثورية العربية للارتقاء بموقفها إلى مستوى التحديات التي تواجه الأمة بوجودها وهويتها، ولا سبيل لذلك إلا بتوحيد الموقف الشعبي والسياسي في اطار جبهة قومية ، تأتلف فيها كل القوى التي تجمعها وحدة الأهداف الكبرى، أهداف التحرر والتقدم والوحدة. والحزب الذي لم يوفر فرصة إلا ودعا فيها إلى قيام جبهة شعبية عربية تقدمية يعيد التأكيد عليه من خلال :

اولاً، الانتصار القومي لانتفاضة شعبنا في فلسطين المحتلة، وهو يواجه باللحم الحي آلة الحرب الصهيونية التي تمعن قتلاً واغتيالاً بجماهيرنا الصابرة الصامدة على مساحة كل فلسطين وتدميراً بالمدن والقرى والمخيمات وانتهاكاً للحرمات والمقدسات الدينية وأخرها ما عرف بمسيرة الإعلام الصهيونية التي نظمت بتوجيه وتخطيط ورعاية وحماية من سلطة الاحتلال، مرتكبة بذلك جريمة تقع تحت المساءلة الجنائية الدولية أسوة بالجرائم الأخرى، والتي هي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تمارسها دولة فصل عنصري صنفتها المنظمات الدولية ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان بانها دولة "أبارتهايد."

إن الموقف الشعبي العربي بقدر ما هو مطلوب لتوجيه رسالة دعم لانتفاضة فلسطين مقروناً بالدعوة لتوحيد الموقف السياسي الوطني الفلسطيني على قاعدة أرضية الموقف المقاوم للاحتلال، فإنه مطلوب بدرجة أولى، لتوجيه رسالة قوية لأنظمة التطبيع، بأن ما أقدمت عليه من خطوات تطبيعية، إنما شكل خيانة قومية بحق فلسطين أولاً، وحق الأمة العربية ثانياً، وان هذا التطبيع الذي مكن العدو من اختراق العمق العربي، هو الذي جعله يستقوي بهذا الموقف ويمضي قدماً في التدمير والقتل والتهجير وفرض الصهينة على كل معالم الحياة العربية في فلسطين المحتلة .

ثانياً، الانتصار للمقاومة العربية بكل أشكالها ضد الاحتلال والتدخل والتغول الإيراني في الشؤون العربية الداخلية وخاصة المقاومة الوطنية العراقية التي أجبرت المحتل الأميركي على الانسحاب، ومن ثم فتح صفحة مقاومة الاحتلال الإيراني عبر انتفاضة شعبية اتخذت بعدين، واحد ضد العملية السياسية التي تديرها منظومة فساد عبثت بالأمن الوطني والاجتماعي والحياتي، وثانٍ ضد النظام الإيراني بكل تغوله في مفاصل الحياة العراقية .

وهذا التغول الإيراني الذي يعمل على ترتيب أوراقه بعد اتساع مساحة الرفض الشعبي العربي له في ساحات العراق ولبنان وسوريا واليمن وأينما أقام له مرتكزات ميدانية مغلفة تارة بأغطية مذهبية، وتارة بأغطية سياسية ،سيكون مصيره الانكفاء والسقوط اذا ما تبلور موقف عربي موحد في مواجهته كعدو قومي للامة، والتعامل معه بانه عامل تفكيك وتخريب للبنى المجتمعية العربية بات يكمل بنتائج

دوره، المخطط الصهيوني الرامي إلى تمهيد الأرضية لقيام نظام إقليمي جديد، يكون المكون العربي فيه هو الأضعف من بين أركان هذا النظام الذي تعمل الإمبريالية الأميركية على تشكيله بالاستناد إلى ثلاثية إسرائيلية وإيرانية وتركيا .

ثالثاً، بإطلاق موقف سياسي وعملاني ضد المشروع التركي الذي يستبطنه العقل العثماني، أسوة بما يستبطنه العقل الإيراني من شعوبية مجبولة بالحقد التاريخي على العروبة، واقله إدانة ما تخطط له الإدارة التركية الحالية لاجتياح الشمال الشرقي من سوريا وإقامة ما تسميه حزاماً أمنياً ، بهدف تقوية مواقعها على طاولة الترتيبات السياسية للازمة البنيوية السورية وحيث وصلت امداءات تدخلها والتي يتحمل النظام السوري المسؤولية الأساسية في دفع الأمور إلى مستوى ما وصلت إليه من تدمير لكل المدن والحواضر السورية وجعل هذا القطر الأصيل في عروبته يعيش تحت وطأة التهجير والتغيير الديموغرافي كما حصل في العراق في ظل الاحتلال الإيراني وتحويل سوريا التي كانت دائماً طالبة أو مطلوبة لأي عمل عربي وحدوي قبل ردة ٢٣ شباط ١٩٦٦ ، إلى موقع ملعوب فيه ومكشوف أمام كل القوى العابثة بالأمن القومي العربي.

رابعاً، بإعادة الاعتبار لنبض الشارع العربي عبر تصاعد الانتفاضة الشعبية ضد أنظمة الفساد والاستبداد والتوريث والتأبيد السلطوي ، وتحقيق التحول الديموقراطي في البناء السياسي للأنظمة على أساس الفصل بين السلطات وتداول السلطة واطلاق الحريات العامة ، وحماية الاقتصاد الوطني بأقانيمه الأساسية من هيمنة المؤسسات المالية الدولية التي تعمل على هيكلة الاقتصاديات الوطنية وفقاً لقاعدة شروطها، من رفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية ولو كان على حساب المقومات الأساسية لمشاريع التنمية المستدامة إلى ربط القروض بسلة من شروط الإذعان .

ان النضال الجماهيري هو الذي يعيد الحركة الشعبية إلى دائرة الفعل السياسي هو الذي يحصن المشروع الوطني ببعديه التغييري والتحريري بحزام شعبي يحول دون اختراقه وحرفه عن مساره الأصلي تداركاً لما تعرض له الحراك الشعبي في اكثر من ساحة عربية .فهذا الحراك الشعبي بما استطاع تحقيقه من إنجازات في اكثر من ساحة عربية وهو الذي ما يزال متوهجاً في السودان، ما هو إلا الدليل الحي على أهمية الشارع المنتفض في فرض أجندة التغيير بوسائل التعبير الديموقراطي .

إن القيادة القومية للحزب التي تكبر في جماهير امتنا العربية حراك جماهيرها، لتحقيق التحول الديموقراطي في المجتمعات الوطنية وإقامة نظم العدالة والمساواة، وإسقاط مفاعيل الدولة الأمنية لمصلحة دولة القانون والرعاية الاجتماعية، تدعو البعثيين على مساحة الوطن العربي الكبير ، لأن يكونوا كما عهدهم حزبهم وامتهم في مقدمة الصفوف، لقيادة النضال الجماهيري ضد كل أشكال الاستلاب القومي والاجتماعي. وهم بانخراطهم في آليات النضال الجماهيري لأجل التغيير الوطني الديموقراطي وانخراطهم في الفعل المقاوم للاحتلال أياً كانت هويته وجنسيته لأجل تحرير الأرض العربية المحتلة من فلسطين إلى العراق والأحواز، إنما يثبتون بالموقف والممارسة صدق الالتزام بالنهج النضالي الذي رسم الحزب طريقه منذ الإعلان عن تأسيسه قبل خمسة وسبعين عاماً. فهذا الحزب الذي يتصدر مناضلوه الصفوف، ويرتقون في تضحياتهم حد الاستشهاد، ومثالهم الحي الأمين العام للحزب الشهيد القائد صدام حسين وكل الشهداء من قياديه ومناضليه من مختلف المستويات الحزبية ، هو حزب يدرك حجم الاستهداف المركزي المعادي له فكراً وتنظيماً ونضالاً من ضمن الاستهداف العام للأمة العربية . وإليه فإن رده على حملات الاستهداف ، بقرارات الاجتثاث أو بالتآمر والتخريب والتشويش على مسيرته النضالية، إنما يكون في ساحات النضال ضد أعداء الأمة المتعددي المشارب والمواقع. وان المهام النضالية الملقاة على عاتقه في تثوير الشارع العربي ضد أعداء الأمة من خارجها وداخلها، تجعله منشغلاً في مواجهة هذه الاصطفافات المعادية ولا وقت لديه لإضاعة الوقت في المساجلات الإعلامية على وسائل التواصل مع المرتدين والمتساقطين الذين يقدمون انفسهم رديفاً إعلامياً لكل من يضمر شراً بالحزب ، وهم حكماً متهاوون كما تهاوى قبلهم كل من زُيّن له سهولة النيل من الحزب وشرعيته، فكان مصيره السقوط بعد أن خرج عن خط الصواب وانحرف بسلوكه عن ضوابط الموقف والنظام .

إن القيادة القومية للحزب وفي الذكرى الخمسين لقرار التأميم التاريخي في الأول من حزيران ١٩٧٢ ، وهو اليوم الذي يعتبر من أيام العرب الخالدة والمجيدة كأيام اليرموك والقادسية الأولى والثانية وحطين ، توجه التحية للذين اتخذوا ذاك القرار، وامنوا له كل مستلزمات نجاحه، كما توجه التحية لشهداء الحزب والأمة وعلى رأسهم شهيد الحج الأكبر قائد العراق ومطلق مقاومته الوطنية ضد الاحتلال الأميركي ورديفه الاحتلال الإيراني .

تحية لمناضلي الحزب وهم يتصدرون صفوف النضال الجماهيري ويتصدون لمحاولات التخريب على الحزب ومسيرته ووحدته الفكرية والتنظيمية برفع مستوى الأداء النضالي في الساحات والميادين وفي كل ساحات المواجهة مع أعداء الأمة

تحية لجماهير الأمة التي تثور ضد الاحتلال في فلسطين والعراق والأحواز وتنتفض ضد أنظمة التطبيع والظلم والاستبداد والردة .

عاشت الأمة العربية ، وعاش نضالها من أجل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجد والخلود للشهداء الأبرار، والحرية للأسرى والمعتقلين ،والخزي والعار للمتخاذلين والمتآمرين والخونة والعملاء .

في ٢٠٢٢/٦/٣

في ذكرى هزيمة حزيران، أمتنا موجودة حيث يحمل أبناؤها السلاح

أحمد علوش

في تجاهل شبه تام، وتعتيم يثير أكثر من تساؤل، مرت ذكرى هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧، التي أدت في نتائجها الميدانية إلى خسارة ما تبقى من أرض فلسطين بالإضافة إلى سيناء والجولان، وكانت في نتائجها وتداعياتها توازي مخاطر النكبة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٤٨، ففي نكبة عام ١٩٤٨ أقيم الكيان الاغتصابي على أرض فلسطين العربية، واقتلع شعب فلسطين العربي من أرضه إلى مخيمات اللجوء بفعل قوة الأمر الواقع واعتراف دولي بشرعية الاغتصاب والعدوان، إلا أنه قوبل بموقف عربي على المستويين الرسمي والشعبي بهدف تحرير فلسطين.

حرب الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ كانت نقطة تحول في مجرى الصراع العربي الصهيوني، بدلت أهدافاً وغيرت مفاهيم وغيبت شعارات، إذ اكتشفت حركة الجماهير العربية حجم الخداع الذي مورس عليها، فتحرير فلسطين كان شعاراً من دون الأعداد له أو تأمين مستلزمات إنجازه، والتنمية لم تكن إلا وهماً أنمحى مع أول ضربة من ضربات الطيران المعادي، واكتشفت الأحزاب القومية العربية التي تؤمن بالعروبة والديمقراطية وتحرير فلسطين، والتي تربطه بين الأوضاع الداخلية في الأقطار العربية ومسألة التحرير أنها محكومة بدل أن تكون حاكمة من قبل نخب عسكرية تولت السلطة بعد النكبة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٤٨.

الأخطر أن شعار تحرير فلسطين غاب عن الخطاب السياسي للأنظمة بعد هذه الحرب وتقدم طرف عليه شعار "إزالة أثار العدوان" وانسحاب كيان العدو من الأراضي التي احتلت وقمة لاءات الخرطوم "لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف" كانت سراباً اخفى خلفه مصالحة بين أنظمة متصارعة يقدم الدعم المالي لما سمي أنظمة المواجهة مقابل تسليم زمام الأمور للداعمين في تولي حل القضية سياسياً لعلاقتهم الوثيقة والعميقة بالولايات المتحدة الأميركية.

في ظل هذه الأجواء بررت الأنظمة نتائج المواجهة، ولولا بعض من خجل، وخوف من الجماهير العربية لاعتبرت نفسها منتصرة بدعوى أن كيان العدو نجح في احتلال أراضٍ ولكنه فشل في مهمته الأساسية وهو إسقاط الأنظمة الوطنية، وهنا يجب ملاحظة وهي أن هذا التبرير حمل معنى خطيراً وهي أن بقاء النظام تقدم على الأرض، الوطن والشعب، ليصبح الأساس الذي يحكم حركتها في التطورات اللاحقة، وهو الذي أدى فيما بعد إلى وضع القضية القطرية الضيقة في مواجهة العروبة وفلسطين وكل قضايا الشأن القومي، وهي النظرة التي تطورت لاحقاً إلى عصبوية فئوية وضعت مصلحة النظام وبقائه على حساب كل الأهداف والمفاهيم والثوابت، فاخترقت المحرمات وأدت إلى نوع من التشرذم والتفتيت على أساس أثني وعرقي ومذهبي وفي أحيان جهوي، كما هو حاصل الآن وما زالت تداعياته تتفاعل.

إن تعاطي الأنظمة مع تداعيات هزيمة حزيران في ظل سياسة مناورة أمن لها القبول بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ وهو الذي كرس اعترافاً واقعياً وعملياً بشرعية الاغتصاب الصهيوني لفلسطين عندما نص على "حق جميع دول المنطقة في العيش بحرية وأمان ضمن حدود آمنة ومعترف بها" ولاحقاً الإقرار بمبادرة روجرز (وزير الخارجية الأميركية آنذاك) وهي بذلك أقرت بوضع مفاتيح الحل بيد الولايات المتحدة الأميركية في تخل عن الشرعية الدولية وقراراتها وبداية الخضوع لمتطلبات السياسة الأميركية في المنطقة والتي تنطلق من ضمان مصلحة الكيان الصهيوني وأمنه وتفوقه مقابل تعميم حاله الضعف العربي والعجز البعض وأن كان قد حاول تصوير التسوية على أنها مجرد اتفاقات تستهدف تسوية النزاع واسترجاع بعض الأراضي وليس كلها، فإن هذا البعض يدرك أن التسوية تعني في محصلتها النهائية أحكام نهج السيطرة الأميركية – الصهيونية على كل مقدرات وقدرات الوطن العربي السياسية والأمنية والاقتصادية، كما مقدراته الثقافية والاجتماعية إلى كل نواحي الحياة الأخرى، وما يحصل الآن على مستوى الوطن العربي من تدمير وتفتيت ليس إلا نتاج ما ترتب على نتائج الخامس من حزيران عام ١٩٦٧، فكل الأحداث والتطورات التي عصفت بأمتنا والتي تعرضت وما زالت تتعرض لها وقابلة للمزيد من التفاعل إلا بسبب هذا النهج الذي مارس التعمية عن قصد عن حقيقة العلاقة الجدلية الوثيقة بين العروبة وتحرير فلسطين وأنه لا تقدم ولا تحرر للأمة دون الارتباط بمعركة تحرير فلسطين التي تجسد أرقى صور العلاقة بين الوحدة والتحرير، التحرير الذي يوحد الأمة، ويرتبط برغيف الخبز وحبة الدواء وإعادة الكهرباء وكل مستلزمات الحياة الضرورية لأمة تتطلع إلى النهوض التقدم.

إن التحلل من أعباء المواجهة والتخلي عن هدف تحرير فلسطين في ظل نظرية إخراج الصراع من إطاره الحقيقي كصراع وجود إلى خلاف أو نزاع على الحدود هو الذي فتح الباب واسعاً أمام الاتفاقات الثورية التي تم التوصل إليها مع أطراف عربية وجمد الصراع عند حدود معينة بعد إسقاط الخيار العسكري إلى غير رجعة وفتح الأبواب مشرعة على التطبيع مع العدو كما حاصل حالياً، وإقامة علاقات كاملة معه وصولاً إلى صياغة تحالفات تعطيه اليد الطولي في تقرير مصير المنطقة برمتها، وإعادة رسم خرائطها معمدة

بدم الجماهير الذي يسفك في المواجهات الداخلية الحاصلة في قلب الوطن العربي في أكثر من ساحة، والتي ما زالت مفتوحة على كل الاحتمالات، لأن إعادة رسم خرائط جديدة هو رسم بالدم يدفع ثمنه العربي في حروب القبائل والطوائف والجهويات، وفي تقاطع المصالح الدولية والإقليمية الطامعة بالوطن العربي.

إن ما حدث في الخامس من حزيران ما زلنا نشهد تداعياته بعد ٥٥ عاماً من عمر الهزيمة التي تجملت بزي نكسة، وكان مقدراً أن تكون أكثر تسارعاً ولم تستغرق كل هذا الوقت لولا الحالات المتقدمة في الوطن العربي، والتي آلت على نفسها التمسك بالثابت القومي وهدف تحرير فلسطين كل فلسطين من النهر إلى البحر تمثلت بشكل أساس بالزخم الجماهيري العربي الذي التف حول حركة المقاومة الفلسطينية بعد عام ١٩٦٧، وازداد زخماً بعد معركة الكرامة في آذار ١٩٦٨، وفي قيام ثورة ١٧ – ٣٠ تموز المجيدة في العراق عام ١٩٦٨، مما فرض على تحالف قوى الأعداء الاستعمارية – الصهيونية الثبات على نهجها العدواني وتغير في أساليب الهجوم المتنوع على الوطن العربي، والذي كان من نتائجه غزو العراق واحتلاله وإسقاط نظامه الوطني بعد أن شكل العراق قاعدة الاقتدار المتقدم في الأمة، وكذلك في إيصال الوضع الفلسطيني إلى ما هو عليه الآن.

في ذكرى الخامس من حزيران لا بد من وقفة تستفيد من دروس وعبر الماضي، وتستقرئ بروح وثابة وعالية الحاضر في نظرة ثورية للمستقبل، مما يتطلب من كل القوى الخيرة والحريصة على الأمة ومشروعها النهضوي إعادة النظر ببرامجها وصيغ عملها بدءاً من الوضع الفلسطيني الذي يتطلب إعادة نظر شاملة تستعيد الوحدة الوطنية الفلسطينية وتنهي الانقسام المقيت، وتتوجه نحو مشروع وطني مقاوم يستند إلى دعم الجماهير العربية وقواها الحية والخيرة المؤمنة بحتمية الانتصار وإنجاز هدف التحرير.

رغم سوداوية الأوضاع فإن إرادة المقاومة عند شعب فلسطين، ومواقع المقاومة العربية الأخرى خاصة في العراق، هي مفتاح الأمل لغد جديد، وأمتنا موجود وستبقى موجودة حيث يحمل أبناؤها السلاح.

* * * * *

الأونروا بين تقليص الخدمات ومحاولات التصفية

أحمد علوش

قبل عدة أشهر وجه فيليب لازاريني المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) رسالة إلى اللجنة السياسية المشرفة على عمل الوكالة اقترح فيها زيادة الشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة أي تقديم الخدمات من المؤسسات الدولية التابعة للمنظمة الدولية نيابة عن الأونروا وتحت توجيهها لتغطية آثار العجز المالي الذي تعانيه والذي بلغ مئة مليون دولار، وعدم قدرتها على الاستمرار إذا بقي الوضع الراهن على حاله.

ومع أن لازاريني حاول التأكيد على أن مثل هذا الإجراء لا يمس بدور الوكالة وصلاحياتها، فإنه أثار عدة مخاوف من أن تمرير مثل هذه الخطوة قد يحمل في طياته بداية تقليص ما تقدمه من خدمات إنسانية صحية وتعليمية واجتماعية على ضحالتها مقدمة لتصفيتها بما تحمل خطوة من هذا النوع من محاولات تصفية هذا الدور بما يعينه من مدلولات سياسية تطال مسألة اللاجئين الفلسطينيين، واستطراداً مجمل القضية الفلسطينية وحقوق الشعب العربي الفلسطيني السياسية، كشاهد على الظلم اللاحق بالفلسطينيين وقضيتهم وضرورة حل قضيتهم على أساس عادل ودائم.

فالوكالة التي أنشأت بموجب قرار الأمم المتحدة رقم

"٣٠٢" تختلف في ظروف نشأتها وأسبابها عن كل قضايا اللجوء والنزوح الأخرى في العالم، وهي موجودة بالأساس لخدمة الفلسطينيين الذين شردهم الاغتصاب الصهيوني لأرضهم، كما ارتبط القرار بشكل دقيق بقرارات الأمم المتحدة الأخرى وخاصة القرار "١٩٤" الذي ينص على حق العودة للفلسطينيين إلى ديارهم وأراضيهم الذين أجبروا قسراً للنزوح منها وبالتالي فإن المساس بالقرار ٣٠٢ يتجاوز حدود الخدمات ليصب في خانة إسقاط هذا الحق وتصفية الحقوق الفلسطينية تماهياً مع المشاريع التي تستهدف القضية الفلسطينية، في ظل عجز المنظمة الدولية

والمجتمع الدولي عن تنفيذ القرارات الصادرة حول القضية الفلسطينية أو في وقف العدوان الصهيوني المتمادي بحق أبناء الشعب العربي الفلسطيني لأسباب عديدة ومعروفة والانحياز التام للكيان الصهيوني والتغاضي عن جرائمه المستمرة.

ولإلقاء المزيد من الأضواء على خلفية قرار الشراكة لا بد من العودة إلى التعاطي السياسي مع قضية اللاجئين وحق العودة، وخاصة موقف الإدارة الأميركية، ففي ١٥-١١-٢٠١٩ جددت الأمم المتحدة ولاية الأونروا لمدة ثلاث سنوات بأكثرية ١٧٠ صوتاً ومعارضة الولايات المتحدة الأميركية والكيان الصهيوني وامتناع سبع دول عن التصويت، وأوقفت إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب مساهمتها في ميزانية الوكالة ضمن حزمة القرارات السياسية العدائية التي اتخذتها بحق الفلسطينيين، ومع أن إدارة الرئيس بايدن أطلقت حزمة عن الوعود لتجميل صورة الموقف الأميركي فإن هذه الوعود بقيت حبراً على ورق، وأقدمت فقط على توقيع اتفاقية مع الأونروا قدمت بموجبها مبلغ ١٦٠ مليون دولار لعامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ وحزمة اشتراطات خطيرة ودلالات تكشف حقيقة التوجه الأميركي في هذا الموضوع.

فقد طرحت تعديل الكتب والمناهج الدراسية بدعوى تطبيق مبادئ الحياد والاستقلالية وعدم التحيز ونبذ العنف والتعصب ورفض الإرهاب بما في ذلك "معاداة السامية" بالإضافة إلى حذف الخرائط والعبارات التي تذكر الأجيال بحق العودة.

كما أن الولايات المتحدة حاولت في فترة سابقة تمرير ما أسمته إعادة تعريف اللاجئ الفلسطيني استجابة لخطة طرحها العدو الصهيوني لإلغاء الصلة بين الأونروا وحق العودة إذ طرح مؤيدون للكيان الصهيوني في الكونغرس إسقاط صفة اللجوء عن الأبناء والأحفاد وحصرها فقط بالأجداد لأن اللجوء "لا يورث" على حد زعم أصحاب هذا الطرح، وهم الأجداد الذين لم يبق أحد منهم حياً بفعل دورة الحياة ومرور الزمن بعد ٧٤ عاماً من عمر النكبة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٤٨.

في ظل هذه المخاوف أثار اقتراح الشراكة ردود فعل واسعة، فالكل الفلسطيني رفض الاقتراح ودعا على المستويات الرسمية والفصائلية والشعبية الأمم المتحدة إلى تحمل مسؤولياتها من خلال العمل الجاد لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية بخصوص القضية الفلسطينية خاصة القرار ١٩٤ الذي ينص على حق العودة باعتباره الحل الصالح والوحيد لإنهاء قضية اللاجئين، وكذلك تحمل مسؤولية التمويل للأونروا في الوضع الراهن ليس لتغطية العجز وحسب، وإنما لزيادة قدراتها المالية في ظل ازدياد أعباء الحياة المعيشية والاقتصادية والاجتماعية لقرابة ستة ملايين فلسطيني تقدم لهم الأونروا خدمات صحية وتعليمية واجتماعية في بعض الأحيان رغم أن هذه الخدمات تتقلص بشكل تدريجي في السنوات الماضية، كما تحمل مسؤولية أكبر تجاه اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والنازحين الفلسطينيين من سوريا في ظل ازدياد أعباء الحياة المعيشية، والارتفاع في معدلات الغلاء بشكل غير مسبوق في الفترة الأخيرة وخاصة وأن الإحصاءات تشير إلى أن أكثر من ٨٠٪ من الفلسطينيين يعيشون في غزة ولبنان وسوريا تحت خط الفقر.

في ظل هذه الأوضاع اجتمعت اللجنة السياسية المشرفة على عمل الأونروا في بيروت وأجمعت على ضرورة أن تتحمل الأونروا مسؤولياتها، ودعت إلى زيادة التمويل وحث الدول المانحة على الإيفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها سابقاً كما قام وفد منها بزيارة مخيمي برج البراجنة وعين الحلوة حيث اطلع على الأوضاع المأساوية لأبناء فلسطين، كما أن المفوض العام للأونروا أشار في كلمته أمام اجتماع اللجنة إلى صرف النظر عن الشراكة المقترحة فإنه ترك الباب مفتوحاً على هذا الاحتمال بانتظار ما أسماه مؤتمر الدول المانحة الذي عقد في نيويورك يوم ٢٣/٦/٢٠٢٢ ما يستدعي ليس الوقوف كثيراً أمام ما يصدر عنه من توصيات وقرارات بل مدى الالتزام من قبل المانحين بتعهداتهم لكي لا يكون الإحجام عن تنفيذ هذه التعهدات قضية الأونروا بكل ما يحمل هذا الإجراء من محاولات سياسية خطيرة على القضية الفلسطينية لاسيما حق العودة، لأن دور الأونروا على ضحالته يظل شاهداً على مأساة اللاجئين وضرورة حل هذه القضية حلاً جذرياً ونهائياً وعادلاً بالعودة إلى بيوتهم وأرضهم وليس عبر صيغ أو أي حل آخر.

وإذا كان البعض قد حاول تبرير التلكؤ في تأمين التمويل اللازم للأونروا بأن هذا التمويل قد طال منذ ٧٤ عاماً حتى اليوم ولا يوجد في الأفق حل قريب، فلأن مسؤولية تنفيذ حق العودة يقع على عاتق المجتمع الدولي، كما أن تذرع البعض بانصراف الاهتمام الدولي إلى قضايا أخرى مثل أوكرانيا فهو قول فيه كثير من عدم الدقة لأن أزمة تمويل الأونروا بدأت قبل الحرب الأوكرانية الروسية وبروز قضية نازحي أوكرانيا وقد تستمر بعدها ما دام المجتمع الدولي في مواقع العجز عن تنفيذ قراراته حول القضية الفلسطينية.

بعض المصادر تتخوف من أن تكون هذه المسألة بداية الشروع الفعلي لتصفية الأونروا وبالتالي إغلاق ملف اللاجئين خاصة أنه بعدة أشهر ستكون الجمعية العامة للأمم المتحدة أمام مسؤولية تجديد ولاية الأونروا للسنوات القادمة فهل تفعل أم تخضع لضغوطات أميركية صهيونية في أجواء تبدو غير مشجعة في ظل الوضع الدولي الحاضر والمحاولات مستمرة لتصفية القضية الفلسطينية.

بيان المبادرة الوطنية البحرينية حول احتفال سفارة الكيان الصهيوني بذكرى اغتصاب فلسطين

استنكرت المبادرة الوطنية البحرينية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني ما قامت به سفارة الكيان الغاصب في المنامة عاصمة بلادنا البحرين حين احتفلت بذكرى تأسيس كيان العدو التي هي نكبة فلسطين والأمة العربية التي حدثت في ١٥ مايو/ أيار ١٩٤٨، وبالتزامن أيضاً مع الاقتحامات الصهيونية لحائط البراق والمسجد الأقصى المبارك والاعتداء على المصلين الفلسطينيين لهو عمل مستنكر ومدان من الشعب البحريني بمختلف توجهاته وهو انتكاسة كبرى حيث يحتفل الصهاينة في دولة عربية بذكرى احتلالهم لأرض عربية وإقامة كيانهم المزعوم عليها، وذلك في الوقت الذي تمتلئ الشاشات وصفحات التواصل الاجتماعي بصور الاعتداءات الوحشية للصهاينة على نساء الأمة. ودعت السفارة لذلك الاحتفال بعض المطبعين، وأثار ذلك الاحتفال الاشمئزاز والشجب والاستهجان من قبل أبناء الشعب البحريني الأبي المتمسك بثوابته الإسلامية والوطنية والقومية والذي يعتبر قضية فلسطين عنوان الصراع في المنطقة وبدون تحرير كامل التراب الفلسطيني ستبقى الأمة غارقة في أزماتها وتخلفها، مهما طبعت دولها علاقاتها مع الكيان الغاصب وخلقت تحالفات مشبوهة معه على حساب الشعب الفلسطيني.

إن المبادرة الوطنية التي ساءها احتفالات السفارة باغتصاب فلسطين، ترى أن هذا الفعل يشكل تحديا لمشاعر البحرينيين والفلسطينيين والعرب وكل أحرار العالم، وإنه لمشين ومعيب مجرد احتفالات العدو بتأسيس كيانه على انقاض بيوت وقرى وبلدات فلسطين بعد أن أمعنت عصاباته الإرهابية في المجازر بالتواطؤ مع الانتداب البريطاني الذي سهل عملية الهجرة اليهودية لفلسطين تطبيقا لقرارات الحركة الصهيونية العالمية وتنفيذا لمخططات شيطانية تهدف إلى طرد أصحاب الأرض الفلسطينيين وإقامة كيان العدوان الغاشم التي تحتفل سفاراته في المنطقة بهذه الذكرى المشؤومة.

إن المبادرة الوطنية البحرينية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني التي تمثل مختلف مؤسسات المجتمع المدني البحريني، وإذ ترفض تحويل بلادنا إلى مكان لاحتفالات الاحتلال بقتل الشعب الفلسطيني واحتلال أرضه وتشريده، فإنها تؤكد على:

-إن احتفال سفارة الصهاينة في البحرين بما يسمى عيد الاستقلال، هو محاولة لتسويق التطبيع المرفوض والمستنكر في مجتمع يعتبر الصهاينة أعداء له، ولم يؤخذ رأيه أصلاً في التطبيع معه.

-كان من الأجدر أن تكون هذه الذكرى للمطالبة بحق عودة ملايين الفلسطينيين إلى وطنهم فلسطين كونه حق لا يسقط بالتقادم وتقره كل المواثيق والمعاهدات الدولية، وليست عيدا لقيام كيان الصهاينة. - إن الكيان الصهيوني مستمر في محاولاته لتشويه وتزوير التاريخ، والمطلوب من جميع الشرفاء في هذه الأمة كشف زيف ادعاءاته . - ندعوا حكومة البحرين إلى إلغاء اتفاقية التطبيع التي وقعتها مع الكيان الصهيوني وكل الاتفاقيات التي جاءت في أعقابها، وذلك احتراماً لمشاعر الشعب البحريني المناهض للتطبيع مع هذا الكيان الغادر. - إن الغدر والعدوان والخداع وعدم احترام المواثيق والاتفاقيات هي الصفات الطبيعية الملازمة للكيان الصهيوني وان الصراع معه هو صراع حضاري وجودي، وتؤكد كل الشواهد على ذلك وآخرها ما يسميه مسيرة الأعلام التي يريد منها المستوطنون وقوات الاحتلال استمرار المجازر وتشريد الفلسطينيين والاستيلاء على أراضيهم واحتلال المسجد الأقصى، وهذا سلوك لا علاقة له بالسلام المزعوم والمجوف. - ندعوا الشعب البحريني الاستمرار في المقاطعة الشاملة لكل ما يمت بصلة بالعدو الصهيوني وعدم التعامل أو الانخراط في أي مؤتمر او نشاط يشارك فيه صهاينة، وأن يواصل اليقظة والحذر من الاختراقات التي يسعى الكيان لإحداثها في مجتمعنا الرافض للاحتلال والمتمسك بثوابته.

المبادرة الوطنية البحرينية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني ١٣ مايو ٢٢٢٢

-٥١التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي ٢- تجمع الوحدة الوطنية ٣- جمعية مناصرة فلسطين ٩- رابطة شباب لأجل القدس البحرينية ١- جمعية الصف الإسلامي ٦- الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني ٧- المنبر التقدمي ١- جمعية المنبر الوطني الإسلامي ٤- التجمع القومي الديمقراطي

-٥١جمعية الأصالة الإسلامية ٥٥- الاتحاد النسائي البحريني ٥٢- جمعية أو النسائية ٥٣- جمعية نهضة فتاة البحرين ٥٩- جمعية الوسط العربي الإسلامي ٥١- جمعية الاجتماعيين البحرينية ٥٦- جمعية المحامين البحرينية ٥٧- الجمعية البحرينية للشفافية ٥١- التجمع الوطني الدستوري ٥٤- جمعية مدينة حمد النسائية ٢١- جمعية فتاة الريف ٢٥- جمعية المرأة البحرينية

-٢٢جمعية الشباب الديمقراطي البحرين

* * * * *

بيان قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي في ذكرى قرار التأميم الخالد

يا أبناء شعبنا العراقَ الوفيِّ

تطل علينا اليوم الذكرى الخمسون لصدور قرار تأميم النفط الخالد في الأول من حزيران من عام ١٩٧٢ بعد أن كان نهباً لشركات النفط الاحتكارية الاستعمارية منذ اكتشافه فيِّ عشرينات القرن الماضيِّ والتي كانت تسيطر على النفط العراقَ إنتاجا وتسوُّقا" وتهيمن على الجزء الأكبر من عائداته الماليِّة، وإن استمرار هذا الوضع الشاذ أبقى العراق متخلفاً وشعبهُ عانى من الفقر والجهل والحرمان وانعدام فرص العمل بسبب غياب مشاريع التنميُة فيِّ قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات والصحة والتعلُم وبعد مفاوضات طوُيلة مع شركات النفط الاحتكارية التي أصرت على عدم الاستجابة لمطالب العراق المشروعة أقدمت حكومة الثورة بقيُادة حزب البعث العربَ الاشتراكيِّ على إصدار قرار تأميم النفط فيِّ ١/٦/١٩٧٢ والذي تكلل بالنجاح فيِّ آذار من عام ١٩٧٣.

ولقد كان قرار التأميم من أكبر التحديات التي واجهت حكومة الثورة بسبب وقوف الدول الاستعمارُية خلف شركات النفط العاملة فيِّ العراق من أجل إفشال قرار التأميم وإعادة العراق إلى عصور العبوديُة مرة أخرى، إلا أن التفاف الشعب العراقيِّ حول حكومته الوطنُية أحبط هذا المسعى الخبُيث وبذلك تحررت ثروتنا النفطُة من قبضة شركات النفط متعددة الجنسيُات ووظفت عائدات النفط الماليُة لخدمة مسيُرة التنميُة والبناء فشيُدت آلاف المشارُيع الصناعُية والزراعُية ومشارُيع الماء والكهرباء والخدمات وبنُت آلاف المدارس والجامعات والكلُيات والمعاهد وأرسلت البعثات العلمية إلى خارج العراق وتحقق نهوض العراق وتقدمه في كافة مجالات الحُياة وتعزز دوره العربيِّ والإقليمي والدولي.

إن الإنجازات الكبرى التي تحققت فيِّ العراق بعد تأميم النفط ودخوله فيِّ جميع مجالات التكنولوجيا المتطورة والتقدم العلميِّ الهائل أفزعت الدول الاستعمارية واعتبرت ذلك تجاوزاً لحدود الثورة المسموح بها فيِّ دول العالم الثالث، ومن هنا بدأت حلقات التآمر تحاك ضد العراق من قبل القوى الإمبريالية والصهيونية وكان فيِّ مقدمتها الحرب التي شنتها إيران الخميني ضد العراق فيِّ ٤/٩/١٩٨٠ والتي استمرت ثمان سنوات تكللت بالنصر العراقي الساحق في ٨/٨/١٩٨٨ وبعد فشل هذه الصفحة من تحقُيق أهدافها لجأت الدول الاستعمارية والإمبريالية والصهيونية إلى شن العدوان الثلاثيني المباشر على العراق فيِّ عام ١٩٩١ أعقبه حصار ظالم على شعب العراق استمر لأكثر من إثني عشر عاما فشل هو الآخر من النيُل من الشعب العراقيِّ وحكومته الوطنية مما دفع بدول العدوان إلى غزو العراق واحتلاله في عام ٢٠٠٣.

وكان فيِّ مقدمة أهداف الغزو هو إعادة العراق إلى عصور التخلف عن ركب الحضارة مرة أخرى وذلك باستهداف البنى التحتية الارتكازية في كافة أنحاء العراق فدمرت المصانع والمعامل والحقول الزراعية والطرق والسكك الحديد، وصولاً إلى إلغاء قرار التأميم الذي أوكل لحكومة الاحتلال التي جاءت خلف غبار دباباته وهي زمرة من شذاذ الآفاق والعملاء والخونة والفاسدين والمؤجرين عبيد أميركا وإيران الصفوية الذين تمكنوا من إلغاء قرار التأميم عملياً من خلال تسليم نفط العراق إلى شركات النفط الاحتكارية بموجب جولات التراخيص التي رهنت ثروة العراق النفطية من جديد إلى هذه الشركات.

إننا إذ نضع هذه الحقائق أمام شعبنا العراقي العظيم فإننا على ثقة تامة بأن شعبنا الصابر لا ينام على ضيم وقد أثبت ذلك عملياً من خلال ثورة تشرين المباركة ومقاطعته الشاملة للانتخابات البرلمانية التي جرت بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٢١ والتي كانت نتائجها كارثُية على أحزاب إيران وميليشياتها حتى بدأت العملية السياسية المخابراتية تتهاوى أمام أنظارهم فأصبحت الفرصة مواتية لنا جمعياً لتحرير العراق من نير الاحتلالين الإيراني الصفوي وذيوله والأمريكيين الإمبرياليين وفلوله وإن ذلك لا يتحقق إلا بتكاتف أبناء الشعب العراقَ وقواه الوطنية لإعادة العراق إلى سابق عهده قوياً ومقتدراً ومستقلاً.

تحية لشعب العراق الأبي سليل الأمجاد والبطولات.

تحية لصناع قرار التأميم الخالد وفي مقدمتهم الأب القائد أحمد حسن البكر رحمه الله ورفيقيه القائدين الشهيدين صدام حسين وعزة إبراهيم رحمهم الله.

الخزي والعار والشنار لعملاء إيران وأمريكا وذيولهما.

قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي

بغداد في الأول من حزيران ٢٠٢٢

تصريح ناطق مخول باسم قيادة قطر العراق

صرح ناطق مخول باسم قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي بما يلي:

يا أبناء شعبنا العراقي العظيم

أيها المناضلون البعثيون في داخل العراق وفي المهاجر

يقوم بعض المغرضين بين فترة وأخرى بإعادة نشر تصريح سابق للمدعو محمود المشهداني أدلى به منذ عدة أشهر لاحدي القنوات الفضائية ادعى فيه بأن هناك أجنده مع رأس حزب البعث لغرض المشاركة في العملية السياسية وقد تم الرد على هذا الادعاء في حينه من قبل الناطق الرسمي باسم قيادة قطر العراق ، ونؤكد هنا مرة أخرى بأن ما ذكره المشهداني عارٍ عن الصحة تماما ويدخل في باب المزايدات السياسية خصوصا وإنه جاء بصيغة طائفية وعشائرية بعيدة كل البعد عن عقيدة الحزب وثوابته الوطنية والقومية.

إن التركيز على هذا الموضوع من قبل جهات مشبوهة أومن قبل أشخاص ينتحلون اسم الحزب والحزب منهم براء الهدف منه الإساءة للحزب وتشويه صورته الناصعة أمام الجماهير التي تتطلع إلى دور البعث في تحرير العراق من قبضة الاحتلالين الأمريكي والفارسي الصفوي، لان الشعب العراقي يحفظ للحزب وبجانبه المقاومة الوطنية والقومية والإسلامية التضحيات الجسيمة بعشرات الآلاف من الشهداء في مقاومة الاحتلال الأمريكي والتي أجبرت المحتل على الخروج مهزوما من العراق في نهاية عام ٢٠١١.

إننا نؤكد لجماهير شعبنا ومناضلي حزبنا بأن موقفنا الرافض للعملية السياسية الاحتلالية المتهاوية هو موقف مبدئي ثابت لا يتغير ومن غير المعقول أن يتخلى حزبنا عن ثوابته في مقاومة الاحتلال وتحرير العراق ويتنكر لدماء شهداءه وشهداء ثورة تشرين الأبطال من أجل المشاركة في حكومة عميلة نصبها المحتل واختار أدواتها من بين القتلة والسراق والفاسدين وعبيد الأجنبي.

تحية لشعب العراق الثائر على الظلم والطغيان والفساد.

تحية لمناضلي البعث طليعة شعب العراق وفرسانه على طريق التحرير.

الخزي والعار للعملاء والخونة الأذلاء .

ناطق مخول عن قيادة قطر العراق
لحزب البعث العربي الاشتراكي
بغداد في ٢٣ / ٦ / ٢٠٢٢

قيادة قطر السودان: أوسع جبهة شعبية لإسقاط الانقلاب

▪أوسع جبهة شعبية لإسقاط الانقلاب ووضع البلاد على طريق التحول الديمقراطي

▪اللقاء مع المكون الانقلابي دون التشاور مع الأطراف المقترحة للجبهة الشعبية الواسعة نتاج تقدير سابق لأوانه

يا جماهير وقوى انتفاضة ديسمبر الثورية

فيما لم يتعد (الاجتماع التقني) الذى دعت إليه الآلية الثلاثية ؛طابع لقاءات العلاقات العامة ضمن فلول وقوى الردة الانقلابية، وتبددت رهانات ان ينجح بمن حضر، كما أقرت بذلك بعض الأطراف الخارجية الداعمة له، ومع فشل الانقلابيين في إدارة شئون البلاد وبسط الأمن والاستقرار، وتفاقم الأوضاع المعيشية والخدمية لمستوى غير مسبوق، ومع استمرار سلطة الانقلاب الدموي في الإفراط في العنف في مواجهة قوى الحراك السلمى، والتوسع في مصادرة الحريات والاعتقالات، بعد الإعلان الشكلي عن رفع حالة الطوارئ، وهو ما يؤكد أن السلطة الانقلابية لم تتقدم خطوة إلى الأمام صوب حزمة مستحقات تهيئة متطلبات الانتقال الديمقراطي الخمس لتصفية الانقلاب وتسليم السلطة للشعب التي طرحتها قوى الحرية والتغيير ومكونات الحراك السلمي.

ضمن هذه الظروف تم لقاء بين قوى الحرية والتغيير والمكون العسكري الانقلابي يوم الخميس ٩/٦/٢٠٢٢ استجابة لمبادرة أمريكية سعودية بالرغم من تحفظ بعض القوى السياسية في مداولات المكتب التنفيذي لقوى الحرية والتغيير.

▪يا جماهير شعبنا المناضل

إن حرص البعث على وحدة قوى الثورة السياسية والاجتماعية ،ومن ضمن ذلك وحدة قوى الحرية والتغيير، وحشدها في أوسع جبهة للديمقراطية والتغيير نابع من

وعيه بعمق الأزمة الوطنية وبطبيعة وتركيبة طغمة انقلاب٢٥ أكتوبر الفاشي، المعبرة عن مصالح وامتيازات قوى النهب والفساد والنشاط الطفيلى.

يتجسد ذلك بالتأكيد على مواصلة النضال السلمي لإسقاط الانقلاب ووضع البلاد على طريق التحول الديمقراطي من خلال سلطة مدنية ديمقراطية تفرض سلطانها على كافة مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، وتوفر مطلوبات الانتقال من خلال إجراء انتخابات شفافة في فترة انتقالية ذات تأسيس دستوري لمدة عام، تستأنف فيها لجنة تفكيك التمكين وظيفتها وتبتدر فيها ترتيبات أمنية تنهي ظاهرة تعدد الجيوش والمليشيات وبناء جيش وطني حديث، وتحقق خلالها العدالة الجنائية والعدالة الانتقالية، ووفق رؤية وطنية توافقية توقف التدهور الاقتصادي وتعالج الضائقة المعيشية، بحسبانها مهام الانتقال العاجلة ولوضع أساس لبناء نظام ديمقراطي تعددي، تجمع كافة قوى الديمقراطية والتغيير على حماية وضمان أستمراريته، ولإنضاج حركة الصراع السياسي والاجتماعي والاقتصادي ووضعها في مجراها الطبيعي.

يجدد حزب البعث تأكيده على أن وسيلته في تحقيق ذلك هي المراهنة على الشعب وتقاليده الراسخة في النضال السلمي الديمقراطي، ببناء أوسع جبهة شعبية لقيادة وتصعيد وتطوير نضالات الجماهير، عمودها الفقري تحالف قوى الحرية والتغيير ولجان المقاومة والقوى النقابية والفئوية والديمقراطية بمختلف تشكيلاتها لتصعيد الانتفاضة الباسلة المستمرة منذ فجر الخامس والعشرين من أكتوبر وتتويجها بإنجاز الإضراب السياسي والعصيان المدني

▪يا بنات وأبناء شعبنا المناضل

لا يخفى في أتون هذا الصراع، وللمكانة المرموقة للسودان وثرواته ومقدراته وشواطئه، فإن العامل الإقليمي والدولي، كطرف، وبدوافع وأجندات متعددة، متناغمة ومتقاطعة، يعمل وبعدة وسائل للتأثير على مجرى الأوضاع، وعلى كل الأطراف، بما فيها استخدام العصا والجزرة على الطغمة الانقلابية. وهو ما يتطلب، في الوقت ذاته، التمسك بحزمة المستحقات الخمسة، وعدم الرهان عليه، ولا تجاهله، سواء في معركة إسقاط الانقلاب وتصفية آثاره أو فيما بعد ذلك .

إن اللقاء الذى تم مع المكون العسكري الانقلابي ودون التشاور مع الأطراف المقترحة للجبهة الشعبية الواسعة، وبغض النظر عن مسوغات انعقاده وما أعلنته قوى الحرية والتغيير عبر مؤتمرها الصحفي الذى كاشفت فيه الشعب، عصر الجمعة١٠/٦/٢٠٢٢ ، يعد نتاج تقدير سابق لأوانه، أعاد حركة النضال الجماهيري خطوة إلى الوراء في اتجاه مهمة بناء أوسع جبهة شعبية لتوحيد قوى الحراك السلمي الديمقراطي وتعزيز الثقة بين مكوناتها والأطراف المستهدفة لها.

وهو ما ظل يسعى له قائد الانقلاب المشئوم ومن هم وراء محاولات أضعاف قوى الحرية والتغيير ، بإشاعة أجواء عدم الثقة بين قوى الانتفاضة والتغيير. وهو ما يتطلب فحص وتقييم ردود الأفعال والنتائج التي نجمت عنه.

البعثيون أينما وجدوا، ومكونات الحراك السلمي بمختلف تشكيلاتها وسط كافة القوى السياسية والاجتماعية ولجان المقاومة مدعوة إلى أن، واكثر من أي وقت مضى، لرفع مناسيب الثقة في ذاتها وفيما بينها، وفى إرادتها السلمية، لتصعيد فعالياتها ونضالاتها ،وبما لا يجعل أي من مكوناتها أو قواعدها الشعبية تحيد عن هدف بناء الجبهة الشعبية العريضة وتصعيد وتائر الفعاليات المتنوعة، وتعزيز لحمتها بأوساطها الاجتماعية في مواقع السكن والعمل وفي المهاجر، لإسقاط الانقلاب، وهزيمة بدائله الزائفة، كأولوية وطنية وديمقراطية، وتوفير لأمثل متطلبات الفترة الانتقالية.

▪الإجلال لشهداء الانتفاضة الثورية المتجددة ، الأكرم منا جميعا.

▪معا لبناء أوسع جبهة شعبية لإسقاط الانقلاب والقصاص للشهداء واطلاق سراح المعتقلين ووضع بلادنا على طريق التحول الديمقراطي.

▪النصر حليف نضال الجماهير والخزي والعار للانقلابين والبدائل الزائفة

▪الشعب أقوى والردة مستحيلة.

حزب البعث العربي الاشتراكي
قيادة قطر السودان
١٠/٦/٢٠٢٢

البعث ينفي مزاعم خروجه من تحالف قوى الحرية والتغيير

خلف الله: حملات التشويش والتضليل لن تصرف انتباهنا عن التحضير الجيد لزلزال ٣٠ يونيو لإسقاط الانقلاب بالإضراب السياسي والعصيان المدني

الخرطوم – الهدف:

نفى المهندس عادل خلف الله ما نسب إليه من تصريح في "سودان نيوز"، وأكد المتحدث الرسمي لحزب البعث العربي الاشتراكي انه لم يدلِ لأي جهة إعلامية أو غيرإعلامية بتصريح ينطوي على موقف جديد للبعث من تحالف قوى الحرية والتغيير. وقال خلف الله أن حزب البعث حريص على وحدة قوى الحرية والتغيروكافة مكونات الحراك السلمي وباقٍ ضمن التحالف ولم يغادره، كما ورد في تصريح كاذب باسمه روجت له إحدى الجهات.

وأكد خلف الله موقف البعث الداعي لتطوير التحالف وتوسيعه لجبهة عريضة للمعارضة من قوى الديموقراطية والتغييرتستوعب كل قوى الثورة بما فيها تحالف قوى الحرية والتغييرولجان المقاومة وكافة القوى الحية المناهضة للانقلاب، باعتبار أن ذلك هو الصراط المستقيم لإسقاط الانقلاب عبر العصيان المدني والإضراب العام، في إطار الانتفاضة الشاملة واستئناف مسيرة التحول والانتقال الديموقراطي بأفضل المطلوبات. وأكد تعاون البعث مع التحالف ومع قوى الثورة كافة من أجل الوصول إلى هذه الغاية.

وقال خلف الله ان التصريح المنسوب، غض النظر عما جاء فيه، يندرج في إطار حملة التشويش والتضليل الجارية حالياً، والتي تستهدف صرف الانتباه عن المشاركة الفاعلة في زلزال ٣٠ يونيو والاستعدادات الجارية بشأنه، والمحافظة على سلميته، ولن يفوت ذلك على وعي شعبنا. ودعا خلف الله في ختام تصريحه كافة قوى الثورة للمشاركة في مواكب ٣٠ يونيو وتحويلها إلى ريح صرصر عاتية تخلخل قوى الانقلاب الدموي وتفتح الطريق مجدداً للانتقال الديموقراطي بقيادة سلطة مدنية

ديمقراطية تنتزع بإجراءات التسليم والتسلم في إطار الانتفاضة الشاملة، سلطة تهيئ البلاد لإجراء انتخابات شفافة وتفرض سلطانها على كافة مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية، وتطوي صفحة الزمر العسكرية التي تسلطت على الشعب والجيش باسم القوات المسلحة. ولتتفرغ القوات المسلحة لأداء وظيفتها كإحدى مقومات الدولة في الحفاظ على وحدة وسيادة السودان واحترام النظام الدستوري الديمقراطي التعددي الذي تتوافق عليه قوى الديمقراطية والتغيروكافة مكونات الحراك الشعبي السلمي.

٢٠٢٢/٦/٢٧

* * * * *

الأكثرية الهشة لن تعيق حركة التغيير

حسن خليل غريب

في الدول العريقة بممارسة الديموقراطية لن يلفت نظر أحد أن تنال الأكثرية صوتاً واحداً زائداً عن النصف ليقرر فوز مرشح على الآخر، لينال شرعية تمثيله للشعب كل الشعب.

ولكن في نظام طائفي سياسي كمثل النظام في لبنان، يكون من اللافت أن تخسر الكتلة الأكبر عشرات الأصوات ويتحول همها إلى الحصول إلى صوت واحد لتفوز. وهذا يعني أنها جددت لنفسها بأكثرية مهزوزة، وهذا بحد ذاته إنذار لها بأنها أصبحت تحت مجهر النواب، وتحت تهديد صوت واحد يمكنه أن يسقطها إذا أساءت استخدام السلطة كما فعلت في المراحل السابقة.

ولأن الكتل الكبرى في هذا النظام تقوم على محاصصات طائفية يتفق على تقسيمها بين فروع تلك الكتلة، لا ضير عند الفرع الأكثر قوة أن يُغدق الوعود على حلفائه الأصغر منه بزيادة حصة هذا أو ذاك. وهنا تتناسى الفروع الطائفية هموم الشعب ومشاكله للانشغال بمصالح الشرائح النخبوية من الفروع. وبهذا الشكل يفوز الفرع الأكبر بالحصة الأكبر.

إن الأكثرية الهزيلة التي حدَّدت مستوياتها انتخابات رئاسة المجلس النيابي وهيئة المكتب، لها دلالات في التشاؤم والتفاؤل في استقراء اتجاهات الريح في المرحلة المقبلة .

أما دلالات التشاؤم فهي أنه لا شيء سوف يتغير من حيث أدائها في المستقبل، لأنها تؤكد أن أحزاب السلطة الطائفية لن تتصارع سوى بالشكل، ليس من أجل مصلحة الشعب، بل من أجل تحسين مستوى حصصها في السلطة. ومن هذه الزاوية، سينصبُّ اهتمام تلك الأحزاب على عقد طاولات المساومات، التي على أساسها إما أن تتحول الأكثرية الهزيلة إلى أكثرية وازنة، أو تنزل دون مستوى الأكثرية. إذن هي أكثرية متذبذبة. وهنا نحذِّر من أن من يبيع بمصلحة الشعب ويشتري بها، سينصب كل همه إلى تحسين وضعه العددي، بشراء هذا الفرع من فروع النظام الطائفي السياسي أو بيعه، بمقعد وزاري من هنا، أو بمقعد من هناك. وكان هذا المشهد واضحاً قبل الانتخابات النيابية بحيث ظهر من خلال المساومات التي حصلت تحت الطاولة فيما بين الفروع الطائفية المتناقضة بالمصالح، بمقايضة الأصوات في هذه المنطقة أو تلك. وهذا ما حصل في انتخابات رئاسة المجلس أيضاً.

وهذا، وبعد سنوات عجاف، وعلى الرغم من احتفال من حسب نفسه منتصراً، لن تأتي الأكثرية المهزوزة من أدائها بشيء جديد. وبعد سنوات عجاف من المعاناة مع ما يُسمّوُنها (حكومات الوحدة الوطنية) كانت من أكثر الأكاذيب، لأنها تقوم على قواعد تقسيم المصالح بين أمراء الطوائف. هذا ناهيك عن أنَّ هؤلاء الأمراء، بسياسييهم ومؤسساتهم الدينية، لم يجوعوا مع أنصارهم والمحيطين بهم، ولن يشعروا بمعاناة الشعب اللبناني. والأهم من ذلك أنهم يتبارون بتقوية مقاعدهم السلطوية عدداً واختراق مؤسسات الدولة بدءاً من أصغر موظف إلى أكبرهم رتبة في الهرم الوظيفي.

في العتمة التي تسبق فجر التغيير، يظهر التفاؤل سيد الموقف:

وأما من زوايا التفاؤل، فنرى الشيء الكثير، ولكن على قاعدة أن يتحلَّى التغييريون من الشعب بقوة الصبر، فالثورات لن تحصد النتائج فوراً، بل تحتاج إلى أجيال. وهنا، وعلى الرغم من بروز شريحة من المثقفين، السياسيين وغيرهم، راحوا يوزعون أوراق نعي النواب التغييريين الجدد، مستشهدين ببعض التفاصيل الشكلية من خلال جلسة انتخاب رئيس مجلس النواب. وكأنه لا يحق لصاحب التجربة الجديدة أن يجتهد فيما يتخذه من قرارات وآراء مرحلية.

واختصاراً، لن يكون أحد همومنا أن نقوم بتفصيل سلسلة الجرائم الكبرى التي ارتكبتها أحزاب السلطة الطائفية، إذ يكفيها توصيف وحيد هو أنها هوت بالدولة اللبنانية إلى أكثر دول العالم تخلفاً وفساداً، وفقراً، و.. ومع ذلك راح مثقفوهم يرشقون نواباً خرجوا من صفوف الشعب الثائر بحجارة من سجِّيل.

ولكن اهتمامنا يتركز في هذا المقال، بتوجيه رسالة إلى النواب التغييريين. هؤلاء النواب الذين تجرأوا، بمساندة عشرات الآلاف من الأحرار من الشعب اللبناني، بل بمئاتها، أن يحطموا بعض قضبان أقبية سجون أحزاب الطائفية السياسية، ويدخلوا المجلس النيابي الذي كان مقفلاً في وجه الأحرار الذين يمثلون طبقة الفقراء والمحتاجين. ولذلك أصبحوا هم أملنا، وصوتنا، وأيقونتنا، وهم يحق لهم أن يجتهدوا في كل شيء مرحلي، طالما هم يمتلكون الرؤية الاستراتيجية لإعادة بناء هذا الوطن الذي هدمته زمرة من الطائفيين الذين يخدعون الجماهير بأنهم حماة لطوائفهم، هؤلاء (الحماة المزعومون) أكدت الوقائع أنهم ناهبوها وسارقوها ومجوِّعوها، مستبيحين لقمة عيشهم، وممرِّغين كراماتهم في وحول جرائمهم. ولكنهم حموا أنفسهم بأنهم ساعدوا أنصارهم من شرائح الفقراء بما لا يفي بحاجاتهم الفعلية، وهمهم أن يبقوهم على قيد الحياة ليصفقوا لهم ويقومون بحمايتهم.

نواب التغيير لن يغرّنكم وعدهم ولن يرهبكم وعيدهم

مقولة: (ليس بعد تشرين سيبقى كما كان قبله) التي نادى بها الحراك المدني. تحوَّلت إلى مقولة اعترفت بها أمراء أحزاب السلطة كما لو أنهم تجرعوا السم. فكيف سيصبح الأمر بعد فتح أبواب المجلس النيابي أمام الذين دخلوه عبر ساحات الاعتصام، والتظاهرات؟

كما قلَّل مثقفو أحزاب السلطة في السابق من شأن قوة المتظاهرين وشككوا بأهدافهم. وكما حارب أمراؤهم تلك التظاهرات بشتى وسائل الترهيب والترغيب وفشلوا. نبتت على حواشي الظاهرة الجديدة شريحة من مثقفي وسياسيي الاستزلام والاسترزاق، وبدأوا يضعون العصي في طريق الظاهرة الجديدة، بإسقاط أشخاصها، وشيطنة تجربتهم .

إلى هؤلاء نتوجه بالقول: إن من تأتمرون بأوامرهم، وتقومون بتغطية جرائمهم، لم يُولد واحد منهم في المهد مجرَّباً بارعاً في فنون السياسة، بل طالما سخر البعض منهم بالبعض الآخر لإخفاقاته الكثيرة إلى أن وصلوا إلى مستوى الزعماء الذين يفدونهم أنصارهم بالدم والروح.

وأما النواب التغييريون، فلم يولد أحدهم وفي فمه ملعقة من ذهب، بل تناولوا طعامهم بدون ملاعق حتى من حديد، فكدوا وتعبوا، وذاقوا طعم الجوع والمرض، فحافظوا على أمانة الدفاع عن طبقتهم، وذلك على العكس من أمثالهم ممن احتضنتهم مؤسسات الإقطاع الطائفي، ولكنهم خانوا الأمانة لأصولهم، وراحوا يدافعون عن ناهبيهم. ناهبوهم، وناهبو طبقتهم، الذي حسبوا أنفسهم (حماة الطوائف) في الوقت الذي عاثوا فيها فساداً ونهباً في أرزاق أبناء طوائفهم وكراماتهم.

إذ يكفي من دخل من التغييريين إلى مجلس النواب، أنهم وصلوا باللحم الحي في مواجهة أعتى الكتل الطائفية المدججة بالأموال والأسلحة والعقائد الآتية من الخارج. ولهذا السبب فإننا نعتقد أن نواب التغيير شكلوا بوابة الأمل التي بدأنا نبصر منها الضوء الآتي في آخر النفق. ولهذا نتوجه إلى كل ناعق من جوقة الإعلام الجديدة من المثقفين والسياسيين أن يكفونا مؤونة الاستماع إليهم. وعلى الأقل أن يكتفوا بخيانتهم لطبقتهم، ويلوذون بالصمت.

الخطط المرحلية والاستراتيجية لإنقاذ لبنان وليس التسابق على تسلق الكراسي:

إن دعوتنا إلى نواب التغيير، النواب الذين يمثلوننا، يمكنكم الانطلاق بتجاوز كل ما يعيق استكمال رسالتهم، على الأسس التالية:

-عدم الالتفات إلى حملات التشويه التي يشنُّها مثقفو وسياسيو التطبيل والتزمير المأجورين، والتي سيستمرون بها بسبب أو بدون سبب. ودعوا من انتخبكم من المثقفين، وهم بالمئات، يقومون بواجب الرد على (فرق الشتامين والمدلسين من مثقفي أحزاب السلطة.(

-أن تحذروا من تخويفكم من الاتفاق مع هذا المحور أو ذاك من المحاور النيابية، بحجة الاتهام بـ(العمالة للسفارات)، وهي التهم التي ارتكبتها جميع أحزاب الطائفية السياسية. ولتعلموا أنهم يتبادلون التهم فيما بينهم بالالتحاق بالسفارات، وهم جميعاً من دون استثناء ملتحقون بالسفارات، علناً أكان ذلك أم مواربة. وكما أكدت التجارب السابقة، سترونهم يجلسون جنباً إلى جنب فيما يزعمون أنها (حكومات الوحدة الوطنية)، و(المحافظة على الميثاقية الطائفية)، يبيعون ويشترون المواقع الحساسة، ويتبادلون الصفقات المشبوهة.

-ولهذا السبب، الواقعي والمنطقي، نعتبر أن كل من وصل إلى المجلس النيابي وطني بعرف الدستور والقانون. لذلك دعوا الفصل بالاتهامات للقضاء. وإلاَّ لو كان الأمر غير ذلك، عليكم أن تسألوا الذين يتبادلون الاتهامات من الطائفيين: وهل يتحول العميل للخارج إلى وطني شريف إذا أصبح وزيراً في (حكومة وحدة وطنية)؟

-أن تكونوا كمثل (أصحاب أُحُد) الذين وقفوا على أعلى الجبل يراقبون حركة العدو، بينما تلهَّى الآخرون بجمع الغنائم والأسلاب. ولتعلموا أن المتلهُّون سوف يحاولون جذبكم إلى جانبهم لتلويث سمعتكم وإغراقكم جمعاً وإفراداً بنعيم السلطة.

-في الأيام القادمة تنتظرون استحقاقين، وهما: انتخابات اللجان وتشكيل الحكومة. وهنا على صعيد اللجان النيابية، يمكنكم أن تتوزعوا على اللجان، رئاسة أو عضوية، فليكن نصب أعينكم أن تصلوا إليها فرادى وجماع، ولكن أن تصلوا بشرط أن لا تكونوا وصوليين. وأما بالنسبة للحكومة فعلى أن تستند مواقفكم إلى الشروط التي وضعتموها لأنفسكم وأنتم في ساحات الثورة. وذلك بالوقوف بحزم ضد ترشيح رئيس لها من كان من الفاسدين. وأن تكون التسمية ممن تتوسمون فيه الكفاءة والنزاهة. وأما عن أعضائها عليكم أن تحذروا الوقوع في مطبٍّ اختيار من يرضى عنهم أمراء الكتل الطائفية، وإذا اقتضى العُرف أن يتم توزيعهم على الطوائف، فاختيار من هو أكثر كفاءة ونزاهة من بين مرشحي الطوائف.

وأخيراً، وليس آخراً،

ولأن الحصول على مقعد في المؤسسات الدستورية أو الوظيفية في أعلى مراتبها يسمح بالتأثير أكثر فعليكم أن لا تكونوا زاهدين بها، ولكن على أن لا تكون مشروطة بترغيب يتقنه أمراء الطوائف .

أعانكم الله على الصمود من أجل رسالتكم، لأن من كان في قلب لهيب المسؤولية ليس كمن هو خارجها. وما لدينا نحن، من خارج السلطة، سوى الدعاء لكم بالصبر والصمود في مواجهة أحزاب السلطة المحنَّكين بممارسة كل فنون السياسة وأحابيلها.

نواب التغيير في مواجهة حملات الشيطنة

حسن خليل غريب

لقد وجدت أحزاب السلطة، التي جدَّدت لنفسها في ١٥ أيار، شمَّاعة تعلِّق عليها آثامها وجرائمها التي لن تُحصى. وهذه الشماعة تتمثَّل بنواب التغيير الذين أوصلهم وجع الشعب إلى داخل البرلمان.

بالأمس مسخت أحزاب السلطة ثوار تشرين، بقطَّاع الطرق، والواقفين على أبواب السفارات، ومحاسبتهم على مصدر ثمن المنقوشة التي يسدُّون بها رمقهم تحت حر الصيف وبرد الشتاء. وصفوها بكل تلك الأوصاف بكل وقاحة، بينما هم مُتخمون بالموائد الفاخرة، وسيول المياه العذبة، التي أغدقتها عليهم السفارات، وامتلأت كروشهم وجيوبهم بـ(السحت الحرام).

وأما اليوم فما أشبهه بالأمس. وراحت أحزاب السلطة، تندد بما هبَّ ودبَّ من اتهامات باطلة وتقصير، بالنواب الذين وصلوا إلى البرلمان من دون غطاء طائفي، أو مناطقي، أو عشائري، أو محسوبية على هذا الخارجي الشرقي أو الغربي. أو عجز عن الإنفاق في الانتخابات النيابية...

لقد حمَّلوهم وزر فشل من يسمون أنفسهم بالسياديين في توفير أكثرية نيابية في انتخابات رئاسة مجلس النواب وهيئة المكتب من نائب للرئيس، والمقررين... وسوف يحمِّلونهم أوزاراً أخرى لأربع سنوات متتالية. والحبل على جرار (الشمَّاعة) في اللاحق من الأيام والأشهر والسنوات.

كل هذا وذاك، من أجل شيطنة الظاهرة الجديدة التي فاجأت أحزاب السلطة الطائفية، والتي أفرزتها نتائج انتخابات الخامس عشر من أيار، والتأثير النفسي على أولئك النواب لشلِّ فعاليتهم من جهة، وإلهاء أنصارهم عن الوقوف إلى جانب من يكشف عن جرائم تلك الأحزاب من جهة أخرى.

حتى ولو تعامت تلك الأحزاب عن ذلك، فإن دور نواب الحركة الشعبية سيف مسلَّط على رقابهم من داخل المجلس النيابي. وهو صوت الشعب الذي يئن ويصرخ من الجوع والمرض.

هؤلاء الذين بدأوا كخشبة خلاص لبنان من أوزار الطائفية السياسية وجرائمها، وقرروا مواجهة حيتان المال ممن أُتخموا من سرقات لقمة الشعب، ومما أغدقه عليهم من الخارج.

إنهم وصلوا بأصوات لا تأكل بـ(السحت الحرام). ووصلوا بإمكانيات المبادرات الشعبية، التي دفع أصحابها من جيوبهم، على هزالها، نفقات الحملات الانتخابية. ورفضوا رشوة صفيحة من البنزين، أو مبلغاً هزيلاً لا يساوي ثمناً لدواء واحد، أو ثمناً لشوال من الطحين.

تناست أحزاب السلطة الطائفية الكثير من الحقائق التي كشفت عنها الحركة الشعبية الجديدة بعد السابع عشر من تشرين من العام ٢٠١٩.

-الحقيقة الأولى: عندما نزلت الجموع الشعبية الجائعة إلى ساحات الاعتصام، كانت من أجل الكشف عن جرائم أحزاب السلطة الطائفية تحت شعار (كلن يعني كلن). ولم يكن يفكر أحد منهم أن يصل منهم نواب إلى البرلمان, بل واجهوا بصدورهم العارية رصاص حراس المجلس، من ضمن ما واجهوا من (بلطجة) حُرَّاس أحزاب السلطة وأزلامها.

-الحقيقة الثانية: بعد أن تعرَّت السلطات الطائفية من (ورقة التين) التي تستر عوراتها، وامتدت عميقاً في أوساط

واسعة من المثقفين الناقمين عليها، الكاشفين عن جرائمها. وبعد أن ظهر الكثير ممن يمتلكون ثقافة التمرد على ثقافة الالتحاق والتبعية والولائية، بدأت آمال الشرائح الفقيرة تتَّسع .

-الحقيقة الثالثة: برز من تلك الوجوه من أثبت أنه يمتلك الأهلية العلمية في أن يكون صوتاً للشعب في المجلس النيابي من جهة، ويمتلك تاريخاً نزيها في سلوكه الوظيفي، أو من أثبت جدارة في حصانته التي لا تجعل منه مطية لأمراء الطوائف. ولا أن يكون مطية للطائفية والعشائرية والفئوية والمناطقية.

-الحقيقة الرابعة: وصل من وصل، وفي الظروف القاسية المعروفة، وبالإمكانيات الهزيلة التي يملكونها مع مؤيديهم. وصلوا في ظل تواطؤ أحزاب السلطة الطائفية المتخاصمين ظاهرياً، والمتحالفين تحت الطاولة. وقد أكَّدت الوقائع والأدلة أنهم تبادلوا المنافع الانتخابية في المنطقة الواحدة، أو المناطق المتباعدة. وهؤلاء الذين وصلوا، وعلى الرغم من توزعهم على شتى المناطق اللبنانية، فقد جمعتهم لقاءات تنسيقية وتحالفات وفَّروا لها اتفاقات الحد الأدنى حول البرامج المرحلية والبرامج الاستراتيجية.

-الحقيقة الخامسة: ما ظهر لمثقفي أحزاب السلطة أنه قصور في أداء نواب التغيير، فإنما ظهر لهم ذلك لأن معايير أولئك المثقفين للتحالفات والتناقضات بين الكتل النيابية إنما تتمثل بالمناهج الميكيافيلية التي تنص على أن (الغاية تبرر الوسيلة)، بينما معايير نواب التغيير تختلف جذرياً وتستند إلى معايير (أحقية المشروع ومدى مطابقته لمواصفات مصالح أوسع الطبقات الشعبية من جهة، ومدى مطابقته للمواصفات الوطنية من جهة أخرى.(

-الحقيقة السادسة: وهي الحقيقة الأكثر حساسية في أنهم غير منقادين لمصالح الخارج، وغير مرتبطين به، ويرفضون مساعدة القوى الخارجية، لأن تلك القوى ليست جمعيات خيرية تهب من دون شروط. والأمثلة كثيرة تجدها على الساحة اللبنانية، وهي بارزة في وضوحها بين أمراء الطوائف.

-الحقيقة السابعة: أهداف نواب التغيير ووسائلهم، هي: (للحقيقة فوَّهتان: فوَّهة في البرلمان، و فوَّهة في الشارع .(

واستناداً إلى تلك الحقائق، لا تتعبوا أنفسكم أيها المثقفون الطائفيون في البحث عن جنس ملائكة نواب التغيير، وليس كما يرد في معلَّقاتكم. فهم نواب التغيير فعلاً، وإلاَّ لماذا اسودَّت وجوهكم بعد وصولهم إلى البرلمان؟

ولذلك فإن معلَّقاتكم لن يتم تعليقها سوى في (كعبة) أمراء الطوائف وحدهم، ولن تهز شعرة من قناعات الشعب الذي جرَّب أمراءكم منذ ثلاثين سنة حتى الآن ولم يحصد سوى المزيد من الفقر والحاجة، والإذلال والخضوع والتبعية.

لقد وصلوا، ولا تسكنهم هواجس تغيير النظام الطائفي السياسي بجرة قلم، أو بانتخاب هذا أو ذاك في سدة المسؤولية، بل إنهم يمثِّلون الخطوة الأولى على طريق بناء الجمهورية الجديدة. الجمهورية الخالية من مفاهيم الانتماء للطائفة على حساب الانتماء للوطن. الجمهورية التي يأنف مواطنوها أن يأكلوا من فتات صدقات الخارج، بل أن يأكلوا من نتاج ما يصنعون وما يزرعون. الجمهورية التي ستكون سعيدة بأن يصبح لبنان خالياً من أمراء الطوائف.

٤ حزيران اليوم الدولي لضحايا العدوان من الأطفال الأبرياء

نعمت بيان
مستشارة المرأة والطفل في المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الدول الإسكندنافية

في الحروب والنزاعات والأزمات (اقتصادية، اجتماعية، سياسية أو مناخية ....)، يصبح الأطفال وقوداً جاهزة لهذه الأزمات، وهم غالباً هدف سهلا نتيجة فشل الحكومات والمنظمات الدولية في حمايتهم . وفي كل حرب تقع أو أزمة تحدث تكون النسبة الأعلى من المتضررين من الأطفال .

لأجل هذا ومن أجل حماية الأطفال من تداعيات الحروب والنزاعات، أقرت الأمم المتحدة "اليوم العالمي لضحايا العدوان من الأطفال الأبرياء" الذي يصادف في الرابع من حزيران/يونيو والذي تأسس في ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٢ .

جاء هذا القرار بعد الاجتياح الإسرائيلي على لبنان، وما تعرّض له العدد الكبير والمُذهل من الأطفال اللبنانيين والفلسطينيين الأبرياء من اعتداءات فظيعة ومرعبة من قِبل الاحتلال الإسرائيلي. وتوسع هدف الأمم المتحدة إلى "الاعتراف بالألم الذي عانى منه الأطفال في جميع أنحاء العالم من ضحايا الاعتداء الجسدي والعقلي والعاطفي,

ليؤكد هذا اليوم التزام الأمم المتحدة بحماية حقوق الطفل". ولكن ورغم إقرار الأمم المتحدة لهذا اليوم، لم تنجح لتاريخ اليوم المنظمات والمؤسسات الدولية والحقوقية من حماية الأطفال من الاعتداءات والانتهاكات التي ارتكبت ومازالت تُرتكب بحق الطفولة.

ففي تقرير لمنظمة اليونيسف الذي صدر في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ تحت عنوان : " لقد فشل العالم في حماية الأطفال في النزاعات في عام ٢٠١٨"، وُثقت انتهاكات مروّعة بحق الأطفال، خاصة في البلدان التي تعاني من الحروب والنزاعات، حيث فشلت هذه المنظمات من تأمين الحماية لأطفال الحروب.

وقالت اليونيسف أن مستقبل ملايين الأطفال الذين يعيشون في البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة مُعرّض للخطر، مع استمرار الأطراف المتحاربة في ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، وفي الوقت الذي فشل زعماء العالم في محاسبة الجناة.

تقرير للأمم المتحدة يرصد ويوثق ٦ انتهاكات جسيمة بحق الأطفال في الحروب والنزاعات، وهي:

١. قتل الأطفال وتشويههم، وهو انتهاك نتيجة الاستهداف المباشر للأطفال عبر استخدام الأسلحة المتفجرة ولا سيما في المناطق المأهولة بالسكان، مما يترك تأثيراً مدمراً على الأطفال. ففي عام ٢٠٢٠ كانت نسبة ضحايا الأطفال نتيجة هذه التفجيرات ٤٧٪، وبين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٢٠، تم التحقق من مقتل أكثر من ١٠٤,١٠٠ طفل أو تشويههم، وتم التحقق من أكثر من ثلثي هذا العدد بدءاً من عام ٢٠١٤.

٢. تجنيد الأطفال أو استغلالهم، وهو انتهاك يشير إلى التجنيد الإجباري أو القسري واستغلالهم من جانب أطراف النزاع والذي بلغ معدلات مثيرة للقلق . ويمكن أن يكون استغلال القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة للفتيان والفتيات بأي صفة، فقد يصبحون مقاتلين، وطهاة، وحمّالين، ورُسلاً، وجواسيس، أو قد يكون هذا الاستغلال استغلالاً جنسيّاً. بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٢٠، تم التحقق من تجنيد أكثر من ٩٣ ألف طفل، واستخدامهم من جانب أطراف النزاع، ويُعتقد أن العدد الفعلي أعلى بكثير وفق ما أعلنته فرق العمل التابعة للأمم المتحدة من خلال عملية الرصد والإبلاغ.

٣. الهجمات على المدارس أو المستشفيات ، هو انتهاك يشمل استهداف المدارس أو المستشفيات أو المنشآت الطبية، وهو ما يتسبب في تدمير هذه المنشآت تدميراً كلياً أو جزئياً. وبين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٢٠، تحققت الأمم المتحدة من وقوع أكثر من ١٣،٩٠٠ حادث هجوم، وهذا يشمل الهجمات المباشرة أو الهجمات التي لم يكن الفرق فيها بين الأهداف المدنية والعسكرية بيّناً، والهجمات على المرافق التعليمية والطبية والأشخاص المحميين، بمن فيهم التلاميذ والأطفال المحتجزون في المستشفيات، وموظفو الصحة والمدارس. ولا تعرِّض هذه الهجمات حياة الأطفال للخطر فحَسْب، بل تُعطِّل، أيضاً، عملية تعلمهم، وتحد من فرص حصولهم على المساعدة الطبية، ومن شأن هذا أن يؤثر في تعليمهم وفرصهم الاقتصادية وصحتهم بوجه عام طوال حياتهم .

٤. الاغتصاب أو أي شكل من أشكال العنف الجنسي الجسيم، مثل (أعمال الاغتصاب، الاسترقاق الجنسي و/أو الإتجار بالبشر أو الدعارة القسرية، أو الزواج والحمل القسري، أو التعقيم القسري، وأحيانا يُستخدم الاستغلال الجسمي لإذلال السكان أو إجبارهم على ترك منازلهم). وما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٢٠، ارتكبت أطراف النزاع كل ما ذُكر أعلاه من جرائم اعتداء جنسي بحق ١٤،٢٠٠ طفل مما بُلِّغ عنهم، وشكلت الفتيات نسبة ٩٧٪ من حالات الاعتداء الجنسي بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠.

٥. اختطاف الأطفال: وهو انتهاك يتم عبر اختطاف وحجز الأطفال بشكل قسري بهدف إما تجنيدهم قسراً، و/أو قتلهم وبيع أعضائهم و/أو تشويههم و/أو احتجازهم كرهائن.....

٦. منع وصول المساعدات الإنسانية للأطفال، وهو انتهاك يشمل حرمانهم المُتعمد من المساعدات الإنسانية الضرورية أو عرقلتها من جانب أطراف النزاع. وتحققت الأمم المتحدة من مما لا يقل عن ١٤،٩٠٠ حادثة حرمان للأطفال من تلقي المساعدات بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠.

وحسب تقرير منظمة اليونيسف، فإن اكثر البلدان التي يعاني فيها الأطفال من الانتهاكات جراء الحروب والنزعات هي: أفغانستان، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، العراق، حوض بحيرة تشاد، مالي، بوركينا، فاسو، ميانمارا، شمال شرق نيجيريا، فلسطين، جنوب السودان ، الصومال، سوريا، شرق أوكرانيا واليمن.

من جانب آخر كشف تقرير لمنظمة "أنقذوا الأطفال" أرقام مرعبة على ما يتعرض له الأطفال من انتهاكات في العالم ، والأخطر في المنطقة العربية. الأرقام تتحدث عن أكثر من ١,٢ مليار طفل، أي ما يفوق نصف أطفال العالم، يتعرضون للخطر، خاصة منهم الفتيات. أشكال الخطر متعددة، ابتداء من غياب الخدمات الصحية وسوء التغذية، مروراً بعدم الالتحاق بالدراسة ، وانتهاءً بالعنف الشديد وعمالة الأطفال والزواج المبكر.

أرقام تكشف الخطر على الأطفال عبر العالم

كشف تقرير لمنظمة "أنقذوا الأطفال" الصادر في ٣٠ أيار/ مايو ٢٠١٨، تحت عنوان "الأوجه العديدة للإقصاء"، إلى ثلاثة أخطار أساسية تهدّد الأطفال عبر العالم: أولها أن أكثر من مليار طفل يعيشون في بلدان جد فقيرة، ممّا يرفع احتمال وفاتهم قبل سن الخامسة، ويجعل ظروفهم غاية في السواد، الخطر الثاني أن ٢٤٠ مليون طفل يعيشون في بلدان تشهد نزاعات وهشاشة كبيرة، أما الثالث فيتلخص

في وجود ٥٧٥ مليون طفلة ضمن قائمة دول تعرف انتهاكات كبيرة في حقوق المرأة.

والخطر الأكبر حسب التقرير، أن ١٥٣ مليون طفل عبر العالم يعيشون في دول تعرف الأخطار الثلاث المذكورة، ممّا يرفع درجة وفاة الأطفال بعشرين مرة عن المستوى العادي. ويبرز التقرير أن ١٥ ألف طفل يموتون يومياً قبل الوصول إلى عيد ميلادهم الخامس، نسبة ٤٦ بالمئة منهم لم تزد أعمارهم عن الشهر الأول. كما أن ١٠٠ مليون طفلة عبر العالم لا تحميهن قوانين بلدانهن من الزواج وبينهن ٧,٥ مليون يتم تزويجهن بشكل غير قانوني كل سنة.

الانتهاكات بحق الأطفال في المنطقة العربية

لا يبدو الوضع ورديّاً في المنطقة العربية حسب تقرير منظمة "أنقذوا الأطفال". ففي قائمة ١٧٥ دولة في مؤشر "نهاية الطفولة" الذي يرتّب البلدان حسب حماية الأطفال، توجد جلّ الدول العربية في مراكز متراجعة، إذ لم تحل ضمن الصنف الأول، الذي يضم ٣٩ دولة كلها تحمل مؤشرات ضعيفة على خطر الأطفال، سوى دولة عربية وحيدة هي الكويت التي جاءت في المركز ٣٨.

في المقابل، وضمن المنطقة شديدة الخطر على المؤشر ذاته، أي الصنف الرابع، توجد دولة عربية هي موريتانيا، التي حلت بالمركز ١٦٢. أربع دول عربية أخرى جاءت في الصنف الثالث من الخطورة، هي العراق السودان وسوريا واليمن نتيجة الحروب والنزاعات التي تعاني منه هذه البلدان. وقد أوردنا في مقال سابق مؤشرات الخطر على الأطفال والنسب في معظم الدول العربية حسب أوردتها تقارير أممية سابقاً.

إذا، النزاعات المسلحة سببت في أكثر من بلد عربي بانقطاع الأطفال عن الدراسة، خاصة بعد تعرّض مدارسهم للقصف ووقوع قتلى وجرحى بينهم في أكثر من مرة، بل واحتلال هذه المدارس من لدن مسلّحين وفق ما يبرزه التقرير الذي أشار إلى أن الكثير من الأسر قررت عدم السماح لأبنائها بالدراسة في ظل هذه الظروف خوفاً من اعتداءات منها ما هو جنسي.

*انتهاكات الأطفال في سوريا

إضافة إلى التدمير الذي لحق في المدارس والتراجع الحاد في عدد المدرسين في سوريا، أكد استطلاع رأي تضمنه التقرير أن ٨٠ ٪ من المستجوبين مقتنعون أن عمالة الأطفال في سوريا تزيد من نسب الانقطاع عن الدراسة. وتبين المعطيات الواردة أن نصف الدول العربية استطاعت تحسين وضعها في حماية الأطفال، أما البقية، خاصة في سوريا واليمن، فالوضع أضحى قاتما بشكل كبير.

وليس العمل وحده من يهدّد أطفال سوريا، بل تجنيدهم من قِبل الجماعات المسلحة المتنازعة أو استغلالهم في أعمال تتجاوز كل المعايير الأخلاقية والإنسانية، ناهيك عن حالات التزويج القسري دون السن القانوني، فنسب تزويج الطفلات مرتفعة بين صفوف اللاجئين السوريين عمّا كان عليه الحال قبل الحرب، بل ترتفع النسبة كل عام، بالأخص في مخيمات النازحين ، حيث وصلت مثلاً نسبة زواج الفتيات القاصرات في مخيمات لبنان إلى ٤٠ بالمئة .

*أطفال العراق أبرز ضحايا الاحتلالات والميليشيات

أطفال العراق دفعوا الثمن الأكبر والأفظع جراء تداعيات الاحتلالين (الأميركي-الإيراني)، حيث كشفت "الأمم المتحدة" مؤخرا، عن انتهاكات جسيمة يتعرض لها أطفال العراق، حيث اعتبر تقرير قدمه الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن، بأن تنظيم "داعش والحشد الشعبي، والجيش العراقي، وقوات الشرطة، والبيشمركه، وقوات الدفاع الوطني الكردستاني، والقوات الإيزيدية، والتحالف الدولي" كلها قامت بانتهاكات ضد الأطفال في العراق.

وأشار التقرير إلى إن "أكثر من ٢١١٤ طفلا تعرضوا إلى انتهاكات جسيمة ومؤكدة في العراق، من بينهم أطفال تعرضوا إلى القتل، والتشويه، والاغتصاب" مؤكداً إن "هذه الأرقام هي جزئية وتمثل الأرقام التي تم الإبلاغ عنها والتأكد منها فقط، مشيرا إلى أن الأعداد الحقيقية قد تكون أكبر بكثير، خاصة وإن ظروفا مثل الوفاة، أو الوصمة الاجتماعية، قد تعيق الإبلاغ عن حالات الانتهاك". وفي جانب آخر من المأساة والأبشع هو الإتجار في البشر ، حسبما أفادت تقارير بأن أطفال العراق أصبحوا ضحايا لعمليات الإتجار في البشر ، ووفق ما أعلنه المرصد العراقي لضحايا الإتجار بالبشر في عام ٢٠١٩ عن كشف ١٥ شبكة للإتجار للبشر في بغداد والمحافظات تقوم باستغلال الأطفال والنساء، وتعمل هذه الشبكات على استغلال الأطفال في التسول والدعارة وتجارة الأعضاء البشرية. كما يشير تقرير لمنظمة اليونيسف عام ٢٠١٦ ، إن الفتيات يشكلن الغالبية العظمى من مجموع ٣,٥ مليون طفل خارج الدراسة في العراق ، وأن نحو مليون فتاة تزوجن قبل بلوغهن سن ١٥. وهذا الحال المأساوي الذي يعشيه أطفال العراق بان بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ ،ومن ثم تسليمه للميليشيات المسلحة التابعة لإيران التي عاثت فساداً وخراباً وفتكا" في المجتمع العراقي.

*في اليمن الذي كان يُدعى يوماً باليمن السعيد، لم يعد سعيداً، ووضع الأطفال ليس بأفضل حال مما ذُكر أعلاه، فحسب تقرير الأمم المتحدة الصادر في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، فقد قتل الصراع في اليمن أو شوّه ٢٦٠٠ طفل نتيجة اشتداد الأعمال العدائية ما بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ . ونشر التقرير وقوع هؤلاء الأطفال ضحايا لاستخدام العشوائي للقذائف والمدفعية والألغام. في المجموع، عانى أكثر من ٢٥٠٠ طفل يمني من انتهاكات جسيمة مثل منع وصول المساعدات الإنسانية، القتل والتشوه، وتجنيد الأطفال واستخدامهم في الحرب، إضافة إلى ظاهرة تزويج الأطفال التي انتشرت حيث النزاع المسلح على أشده، وحيث أن القانون لا يضع أيّ سن أدنى للزواج، إذ جرى تزويج أكثر من ثلثي الطفلات في هذا البلد، وهم رقم مرتفع على ما

كان عليه قبل الحرب.

*أما في فلسطين المحتلة، فحدث ولا حرج لما يتعرض له أطفالها من انتهاكات على أيدي الاحتلال الإسرائيلي. فحسب تقرير "نادي الأسير الفلسطيني" الصادر في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، اعتقلت سلطات الاحتلال أكثر من ٩٠٠٠ طفل وطفلة منذ عام ٢٠١٥ حتى آذار/مارس ٢٠٢٢. ويشير التقرير إلى أن غالبية الأطفال تعرضوا لأبشع الانتهاكات من خلال التعذيب النفسي والجسدي عبر أدوات وأساليب منافية للقوانين والأعراف الدولية والاتفاقيات الخاصة بحقوق الطفل.

*أطفال ليبيا ليسوا بأفضل حال مما يتعرض له أطفال العراق واليمن وسوريا وفلسطين من تداعيات الحروب. فأطفال ليبيا مازالوا يتعرضون للمعاناة الشديدة جراء الحرب التي طال أمدها في ليبيا ، حسبما أعلنت عنه المديرة التنفيذية لليونيسف (هنريت فور). وقد رصدت منظمة التضامن لحقوق الإنسان في تقاريرها السنوية أن قرابة ٢٢٠ طفل ضحايا النزاع المسلح في البلاد .

*الأحواز العربية المحتلة، القضية شبه المنسية منذ احتلالها من قِبل إيران عام ١٩٢٥، يعاني أطفالها الأمرّين من قِبل سلطات الاحتلال الإيراني من ظلم واضطهاد وحرمان من الحقوق الأساسية، أقلها منعهم من تعلم اللغة العربية، وهي اللغة الأم. كما يستحيل على معظم أطفال الأحواز الذين يعيشون في هذه المناطق المحرومة الحصول على ظروف عيش شبه طبيعية على الأقل، كما يجدون أنفسهم مجبرين على ترك الدراسة قبل بلوغ مرحلة التعليم الثانوي مجبرين على العمل على سبيل المثال لا الحصر، البحث في النفايات الصناعية عن مواد بلاستيكية وزجاجية لبيعها لمصانع إعادة التدوير. ويقوم أطفال آخرون ببيع المياه عبر نقلها لمسافات طويلة بحثا عن مشترين. وحتى إن بعض الأطفال يصبحون باعة متجولين يبيعون الأزهار بجوار إشارات السير المزدحمة في أغلب الأحيان أو في المقابر المحلية، أو يعرضون غسل زجاج السيارة الأمامي. ناهيك عن عمليات القتل الممنهج والاعتقال والتعذيب الفظيع في السجون الإيرانية.

-أما في البلدان التي تعاني أزمات مالية واقتصادية وسياسية، فنصيب الأطفال من الانتهاكات هو الأكبر، لبنان على سبيل المثال، الذي يعاني أطفاله من فقر مُدقع نتيجة الانهيار الاقتصادي والمالي الذي تسببت فيه السلطة السياسية الفاسدة. فحسب تقرير لمنظمة اليونيسف ، "أن ٣٠٪ من أطفال لبنان ينامون ببطون فارغة"، حيث لخصت ممثلة اليونيسف في لبنان، يوكي موكو الوضع بالقول: "في ظل عدم وجود تحسن في الأفق، فإن المزيد والمزيد من الأطفال يخلدون إلى النوم وبطونهم خاوية، وتتأثر صحة الأطفال ومستوى تعليمهم وكل مستقبلهم، فالأسعار تحلّق في شكل هائل ونسبة البطالة تستمر في الارتفاع، ويزداد عدد الأسر في لبنان التي تضطر إلى اتخاذ تدابير التأقلم السلبية لتتمكن من الصمود، كإلغاء بعض وجبات الطعام توفيراً لثمنها أو إرسال أطفالهم للعمل، أو اللجوء إلى تزويج بناتهم القاصرات، أو بيع ممتلكاتهم."

في الختام وككل عام، يحي العالم في ٤ حزيران/يونيو " اليوم العالمي لضحايا العدوان من الأطفال الأبرياء" بهدف الاعتراف بمعاناة الأطفال، ليؤكد هذا اليوم التزام الأمم المتحدة بحماية حقوق الأطفال والاسترشاد باتفاقية حقوق الطفل. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل التزمت الأمم المتحدة ببنود هذه الاتفاقية؟ بالطبع لا! لأن ما ذُكر أعلاه ما هو إلا القليل القليل من الجرائم والانتهاكات المرعبة التي تُرتكب في حق الأطفال على مرأى ومسمع الأمم المتحدة دون اتخاذ أي إجراءات فعلية لحماية الأطفال.

فقط للتذكير، تنص المادة (٣٨) من اتفاقية حقوق الطفل على "احترام قواعد القانون الإنساني فيما يخص الأطفال الموجودين في مناطق الحرب، حيث يجب اتخاذ جمع التدابير التي تضمن عمد مشاركة أطفال لم يتعدّوا سن الـ ١٥ سنة في الحرب، أو إلحاقهم في الخدمة العسكرية ."

كما تنص المادة (٣٩) من نفس الاتفاقية على "ضرورة اتخاذ الدول الموقعة على الاتفاقية التدابير المناسبة لتشجيع التأهيل الدني والنفسي، وإعادة الاندماج الاجتماعي للطفل الذي يقع ضحية أي شكل من أشكال الإهمال أو الاستغلال أو الإساءة أو التعذيب أو أي شكل آخر من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة، أو المنازعات المسلحة."

أطفال اليوم هم رجال المستقبل، وهم الثروة الحقيقية والعماد القوي لبناء الأوطان. فأي مستقبل ينتظر هذه الأجيال في ظل هذه الظروف المأساوية التي يعيشها أطفالنا مع هذه الأرقام الصادمة عن المعاناة والانتهاكات؟؟

١.أطفال-تحت-القصف-ستة-انتهاكات-جسيمة-ضد-الأطفال-في-أوقات-الحرب/قصص/ https://www.unicef.org/ar
٢.أطفال-العراق -أبرز-ضحايا الحروب-والإرهاب https://www.alquds.co.uk/
٣.الأطفال-أكبر-الخاسرين-من الحروب-في المنطقة-العربية https://www.dw.com/ar/
٤.الاحتلال-يعتقل-أكثر-من-٩-آلاف-طفل-فلسطيني-منذ-٢٠١٥ https://www.alaraby.co.uk/society/
٥.أطفال -الأحواز-مرغمون - على العمل https://www.hafryat.com/ar/
٦.اليوم-الدولي-لضحايا-العدوان-من الأطفال/ https://hrsly.com/

٤حزيران/يونيو ٢٠٢٢

اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب

نعمت بيان
مستشارة المرأة والطفل في المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الدول الإسكندنافية

إن أقسى وأبشع ما يتعرض له الإنسان هو الإهانة وسلب الكرامة والألم النفسي والجسدي الذي يتم عبر ممارسة التعذيب الذي يُعرّف على أنه "تعمّد إلحاق ألم شديد أو معاناة شديدة، سواء بدنياً أو عقلياً". هذه الظاهرة التي تُعتبر جريمة ضدّ الإنسانية، موجودة منذ القدم أي منذ وجود الإنسان، وهي غير محصورة في مكان أو زمان معيّن أو في مجتمع دون آخر .

يُصنف التعذيب على أنه جريمة بموجب القانون الدولي. وهو محظور تماماً وفق جميع الصكوك ذات الصلة، ولا يمكن تبريره في ظل أية ظروف. وهو حظر يشكل جزءاً من القانون العرفي الدولي، ويعني ذلك أنه يلزم كل عضو من أعضاء المجتمع الدولي، دون اعتبار لما إذا كانت الدولة قد صادقت على المعاهدات الدولية التي تحظر التعذيب صراحة أو لم تصادق عليها. ومع ذلك ما زالت العديد من دول العالم تمارسه دون أي رادع، حتى الدول التي تتمتع بالنظم الديمقراطية وتتبجح بحماية حقوق الإنسان، كالولايات المتحدة الأميركية على سبيل المثال، مثال حيّ على ممارسة التعذيب بأبشع صوره (سجن أبو غريب، غوانتنامو.(...

لهذا، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها ٤٩/٥٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، يوم ٢٦ حزيران/يونيو يوماً دولياً للأمم المتحدة لمساندة ضحايا التعذيب، بهدف القضاء التام على التعذيب وتحقيق لفعالية أداء اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة (مرفق القرار ٤٦/٣٩) التي بدأ نفاذها في ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٨٧.

ماذا يُقصد بالتعذيب وما الغاية منه؟

التعذيب هو أي عمل ينتج عنه ألم وعذاب شديد، جسدياً كان أو نفسياً، يُلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من الشخص على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يُشتبه في أنه ارتكبه. أما الهدف من التعذيب هو إذلال وإفناء شخصية الضحية وإنكار الكرامة الكامنة لدى الإنسان .

أساليب وأدوات التعذيب الأساليب التي تُمارس في عمليات التعذيب متعددة ومختلفة، من الأذى الجسدي مثل الضرب والجلد والصدمات الكهربائية، إلى الأذى النفسي مثل الحرمان من النوم أو الحبس الانفرادي لفترات طويلة، أو يمكن أن يكون جنسي مثل الاغتصاب ....

أما أدوات التعذيب فهي لا تعد ولا تحصى وهناك تفنن في استخدام أدوات التعذيب، من الهراوات الشائكة إلى سترات الصدمات الكهربائية ومكبلات الأصابع، وأصفاد الأقدام. وما تزال أدوات التعذيب يتم تداولها في جميع أنحاء العالم. كما تواصل الشركات بيع معدات عادية لإنفاذ القانون، مثل الأصفاد البسيطة والهراوات ورذاذ الفلفل لقوات الأمن التي تسيء استخدامها في عمليات التعذيب.

المعايير والصكوك القانونية المعنية بمسألة التعذيب

في عام ١٩٤٨، أدان المجتمع الدولي التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي عام ١٩٧٥ ، اعتمدت الجمعية العامة ، رداً على النشاط القوي التي تقوم به المنظمات غير الحكومية، الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وخلال الثمانينات والتسعينات، حُقق تقدم في وضع المعايير والصكوك القانونية وفي إنفاذ حظر التعذيب.

أنشأت الجمعية العامة صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب في عام ١٩٨١ لتمويل المنظمات التي تقدم المساعدة لضحايا التعذيب وأسرهم.

واعتمدت الجمعية العامة اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في عام ١٩٨٤ ودخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٨٧. وتتولى تنفيذها بين الدول الأطراف لجنة من الخبراء المستقلين، وهي لجنة مناهضة التعذيب.

و في عام ١٩٨٥، عينت لجنة حقوق الإنسان أول مقرر خاص معني بالتعذيب، وهو خبير مستقل مكلف بالإبلاغ عن حالة التعذيب في العالم.. وخلال الفترة نفسها، اتخذت الجمعية العامة قرارات سلطت الضوء فيها على دور وموظفي الصحة في حماية السجناء والمحتجزين من التعذيب، ووضع مبادئ عامة لمعاملة الأشخاص المحتجزين. وفي كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧، أعلنت الجمعية العامة يوم ٢٦ حزيران / يونيه يوماً دولياً للأمم المتحدة لمساندة ضحايا التعذيب.

اتفاقية مناهضة التعذيب

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية ، إذ ترى أن الاعتراف بالحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف، لجميع أعضاء الأسرة البشرية هو، وفقا للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، أساس الحرية والعدل والسلم في العالم، وإذ تدرك

أن هذه الحقوق تستمد من الكرامة المتأصلة للإنسان، وإذ تضع في اعتبارها الواجب الذي يقع على عاتق الدول بمقتضى الميثاق، وبخاصة بموجب المادة ٥٥ منه، بتعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ومراعاتها على مستوى العالم، ومراعاة منها المادة ٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكلتاهما تنص على عدم جواز تعرض أحد للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ومراعاة منها أيضاً لإعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥، نماذج جرى فيه التعذيب بأبشع صوره.

*سجن أبو غريب، فضيحة العصر، تعذيب وإذلال وانتهاكات مروّعة سجن أبو غريب (العراق) سيء الذكر الذي شكلت حالات التعذيب المروّعة والوحشية التي ارتكبت خلف جدرانه وأقبيته ، والصور التي هزّت العالم، وصمة عار ستبقى مطبوعة بسجل الإدارة الأمريكية لما ارتكبه جنودها بحق المعتقلين العراقيين الأبرياء، والذي تجاوز كل المعايير الأخلاقية والإنسانية وخرق لكل المواثيق الدولية والقانونية . فعمليات التعذيب المروّعة التي ارتكبها جنود الاحتلال الأميركي والتي تنوعت بين الصعق بالكهرباء، والإعدامات بشكل وهمي، وحالات الاغتصاب، وتعليق السجناء بحبال وبشكل مهين وتعرية المعتقلين وإفلات الكلاب عليهم في ظاهرة لم يشهدها العالم من قبل. حتى الطفولة لم تُرحم، حيث تم اغتصاب طفل أمام أبيه حسب ما أورده أحد السجناء الناجين. وهذا ما أكده المدير التنفيذي لمركز جنيف الدولي للعدالة ناجي حرج للجزيرة نت إن ما عرضته الصور من مشاهد تعذيب مروعة تمثلت بشتى صنوف الإيذاء الجسدي والنفسي، من الصعق بالكهرباء، إلى مهاجمة السجناء وهم مقيدون بواسطة الكلاب، وكذلك تكديس السجناء فوق بعضهم البعض وهم عراة، وإجبارهم على أوضاع جنسية مخلة، وغير ذلك من أساليب؛ تؤكد كلها تجرد سلطات الاحتلال من الالتزامات التي توجبها القوانين الدولية.

إضافة إلى ذلك، لم ترحم السلطات التي نصبتها الولايات المتحدة الأميركية وإيران المواطن العراقي، حيث تابعت مليشيات إيران ممارسة الانتهاكات بشكل لا يقل فظاعة عما أرتكبه جنود الاحتلال الأميركي. ويذكر معتقل بأنه رغم كل معاناة السجون الأميركية، فإنها أهون من سجون الحكومة والمليشيات، التي كانت معظم اعتقالاتها تتم على أساس طائفي، وتمارس بها أبشع أنواع التعذيب.

*معتقل غوانتنامو الذي أنشأته الولايات المتحدة الأميركية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، أصبح أيضاً رمزاً للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها الأميركية باسم مكافحة الإرهاب. من المعروف أيضاً أن وكالة الاستخبارات الأمريكية (سي آي آيه)، تدير مرافق احتجاز سرية أو "مواقع سوداء" في العديد من المواقع حول العالم، حسب ما ورد في تقرر لمنظمة العفو الدولية.

*في سوريا أيضا ضجّت سجنوها بفضائح التعذيب والقتل، فقد أصدرت منظمة العفو الدولي في عام ٢٠١٦ بحثاً صادماً يوثق عمليات التعذيب في سجن صيدنايا في سوريا. فقد وثق تقرير المنظمة عمليات الإعدام الجماعية والتعذيب المروّع داخل سجن صيدنايا العسكري. وقال العديد من السجناء حسب التقرير أنهم تعرضوا للاغتصاب أو أجبروا على اغتصاب سجناء آخرين، إضافة إلى الضرب والإذلال التي غالباً ما تؤدي إلى ضرر مدى الحياة أو العجز أو حتى الموت.

ولا يقل هذا عن الانتهاكات الفظيعة في سجون الاحتلال الإسرائيلي والإيراني وغيرها من السجون حيث لا تتسع الصفحات لتعدادها. كما أن التعذيب لا يقتصر فقط على السجون ومراكز الاعتقال، بل أيضا في مراكز اللجوء في العالم. ففي تقرير لمنظمة العفو الدولية، يبين أنه منذ عام ٢٠١٥ تقوم الحكومة الاسترالية بنقل اللاجئين قسراً إلى معسكرات في مناطق نائية حيث يتعرضون لاعتداءات من قِبل السكان المحليين مثل الاعتداءات البدنية أو جنسية عنيفة، كما يُحرمون من الحصول على أدنى الحقوق، كالرعاية الصحية أو أي خدمات أخرى تُقدم للاجئين. ويرقى "نظام المعالجة الخراجة" في أستراليا إلى مستوى التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة بسبب الأضرار النفسية والبدنية الشديدة التي يتعرض لها اللاجئون والمهاجرون، حسب تقرير منظمة العفو الدولية. وهذه الحالة تسري في العديد من الدول حيث يتعرض المهاجرون واللاجئون لأقسى معاملة. حالياً تعمل بريطانيا على إرسال اللاجئين إلى مخيمات في رواندا، مما أثار اهتمام المنظمات الحقوقية، حيث حذرت هذه المنظمات من أن يتعرض اللاجئون الذين سيرسلون إلى رواندا لجريمة الإتجار بالبشر.

تعويض ضحايا التعذيب

إن الضحايا الذين يتعرضون للتعذيب القاسي، يعانون من عواقب مدمرة لأمد الطويل، حيث يؤدي الألم البدني والنفسي الذي سببه التعذيب إلى إعاقات مزمنة، واضطراب الصدمة والاكتئاب. لذا ، وإنصافاً لهم يجب أن يتم تقديم مرتكبي التعذيب للعدالة. أما التعويضات التي يجب أن تُقدم للضحايا هي: الرعاية الصحية، تقديم المشورة، التعويض النقدي، إعادة التأهيل وإعادة الاندماج في المجتمع.

ختاماً، إن مسألة التعذيب ستبقى قائمة لطالما وجد الإنسان، ولطالما هناك قوى ودول لن تتوقف عن ارتكاب الانتهاكات، متجاوزة كل القوانين والأعراف الدولية والمعايير الأخلاقية دون رادع أو محاسبة ، لكن يبقى على المؤسسات والمنظمات الحقوقية من الوصول إلى مرحلة يُعاقب فيها مرتكبي الانتهاكات عبر تقديمهم للعدالة.

وكما قال الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتريش": "يجب ألا يُسمح لمرتكبوا التعذيب أبدًا بالإفلات من جرائمهم ، ويجب تفكيك الأنظمة التي تمكّن التعذيب أو تغييرها ."

1. https://www.un.org/ar/observances/torture-victims-day
2. https://www.amnesty.org/ar/what-we-do/torture/
3. https://www.aljazeera.net/news/humanrights/2021/2/6/%D8%AA%D8%B9%D8%B0%D9%8A%D8%A8-%D9%88%D8%AD%D8%B4%D9%8A-وحشي-مارسته-القوات-الأميركية

26/6/2022

بعد انتخابات ٢١ مجلساً نيابياً في مئة سنة ١٩٢٢-٢٠٢٢

د. محمد مراد : باحث وأستاذ جامعي

صحيح أنّ الانتخابات النيابية الأخيرة التي أجريت في الخامس عشر من شهر أيّار(مايو)الفائت، شكّلت محطّة فارقة حظيت باهتمامات إعلامية وسياسية واسعة على الصعيدين المحلي اللبناني، والخارجي الإقليمي والدولي، نظرا لتقاطعات المصالح والاستراتيجيات، وكذلك لتباين الأجندات والتوظيفات بين هذه القوى المختلفة مع الجماعات المحلية سواء منها الموالية أو المعارضة على حدّ سواء. إنّ اصطفافا سياسيا طائفيا حكم بقوّة المشهد الانتخابي الأخير عكسته حمّى الخطابات التعبوية والشعبوية التحشيدية للقوى المتنافسة، ليس فقط من أجل تجديد حضورها النيابي في المجلس الجديد الحادي والعشرين في تسلسل المجالس النيابية منذ قيام الدولة اللبنانية الحديثة وحتى اليوم، وإنّما أيضا بهدف زيادة أوزانها في النظام السياسي الذي سيحكم الدولة وناسها وفاقا لتوزّعات السلطة أنصبة محاصصاتية بين قوى طوائفية ومذاهبية سياسية استأثرت بالاستيلاء والتسلط على الدولة ومرافقها العامّة بذريعة التفويض الشعبي لها عبر الانتخابات التي ظلّت أقرب إلى الديمقراطية المظهرية الشكلانية منها إلى الديمقراطية الحقيقية التطويرية للحياة السياسية الكفيلة بنهوض الدولة وتقدّمها وتجنيبها الأزمات المهدّدة لوجودها.

ترصد هذه الورقة البحثية المسار التطوري لتجربة التمثيل الشعبي عبر الانتخابات النيابية، التي عرفها لبنان منذ قيامه كدولة حديثة ذات جغرافية سياسية، إدارية، اجتماعية وسكّانية في الأول من أيلول ١٩٢٠، ومع انتخاب أول مجلس تمثيلي في العام ١٩٢٢، وصولاً إلى الدورة الحالية، التي أفضت إلى تأليف المجلس النيابي الحالي، وهو السابع (بعد الطائف وتوقف الحرب الأهلية)--الحادي والعشرون في التسلسل التراتبي للمجالس النيابية المتعاقبة .

إنّ الإشكالية المركزية التي حكمت آليات إنتاج النخبة النيابية في لبنان على مدى قرن كامل من حياته السياسية هي آليات ظلّت تستجيب لمصالح ولائية لزعامات طوائفية-سياسية محلية نافذة من أعيان الطوائف والمذاهب المتعددة المتساكنة والمتعايشة على جغرافية لبنانية طبيعية واجتماعية من جهة, ومشاريع استهداف خارجي لقوى دولية وإقليمية مدفوعة بطموحات سيطرة وتغوّل وتوظيفات جيوسياسية للقوى المحلية الموالية في أجندات سياساتها إقليميا ودوليا من جهة أخرى.

ثمّة أربعة عناصر أساسية هي بمثابة عوامل حاملة لظاهرة الديمقراطية اللبنانية المأزومة التي استمرت تعبّر عن مأزوميتها المتراكمة من خلال إعادة إنتاج النخبة النيابية التي أمسكت بمؤسسات الدولة وهيمنت على مرافقها العامّة، ونهبت مواردها، وأغرقتها بديون خارجية حتى باتت دولة عاجزة وفاشلة ومهدّدة بدخول المجهول .

العامل الأول، استمرار التخلّف في علاقات الإنتاج، وهي علاقات تقليدية استمرت طويلا تحكم شروط الإنتاج بين القوى المنتجة سواء منها الفلاحية العاملة في الأراضي الزراعية في الجنوب والبقاع والشمال، أم الخدمية المنخرطة في غير شبكة من شبكات قطاع الخدمات المهنية والسياحية والتجارية والفندقية من جهة، والقوى المسيطرة على الإنتاج ووسائله من أصحاب الملكيات الواسعة للأراضي والرأسمال التجاري المصرفي والمديني والاغترابي القائم على الاستثمار الربحي التراكمي من جهة أخرى .

تلازم التخلّف والتقليدية المستمرة في علاقات الإنتاج المشار اليها مع استمرار محدّد زبائني-ريعي بوجهيه الإنتاجي والسياسي، بحيث بات هذا المحدّد يمثّل أحد أبرز المعايير التي حكمت وما تزال، توليد النخبة النيابية من خلال آليات تأليف المجالس النيابية وعددها واحد وعشرون مجلسا نيابيا منتخبا بين ١٩٢٢ و٢٠٢٢.

أمّا أبرز مرتكزات الزبائنية-الريعية فهي ثلاثة أساسية :

-1ملكية الأرض الواسعة في المناطق الطرفية الزراعية في الجنوب والبقاع وعكّار. فإذا كانت الأرستقراطية العقارية التقليدية قد شهدت مطالع السبعينيات من القرن الماضي (القرن العشرين)، وخاصّة إبّان الحرب الأهلية، تراجعا مهما في أحجام أملاكها من الأراضي بسبب لجوئها إلى بيع الكثير منها، فإنّ ظاهرة جديدة من التملّك العقاري الواسع بدأت تبرز بقوّة خلال وبعد الحرب، تمثّلت بحلول الرأسمال الاغترابي والبنكي والمديني محل تلك الأرستقراطية، إذ راح يراكم، عبر الشراء، ملكيات واسعة من الأراضي من أجل توظيفها في سوق العقارات المبنية، لاسيّما داخل المدن من ناحية، وفي استثمارات زراعية رأسمالية من خلال امتلاك البساتين في مناطق السهول الساحلية في صور وصيدا وطرابلس، وحتى في البقاع، والقيام بتطوير زراعة الموز والحمضيات على اختلافها من ناحية أخرى .

– 2الرأسمال الخدمي المالي والتجاري الذي شهد نموا متزايدا بالتلازم مع نمو قطاع الخدمات والتجارة، لاسيّما في العاصمة بيروت، التي تحوّلت إلى مدينة " كوسموبوليتية"

حجبت سائر مدن المشرق العربي إبّان العقود الثلاثة التي أعقبت الاستقلال الوطني بعد العام ١٩٤٣. فقد استأثر قطاع الخدمات بأكثر من ٦٠٪ من إجمالي الناتج الوطني في مطلع الخمسينيات، ولم يلبث أن قفز ليسجل أكثر من ٧٣٪ عشية الحرب الأهلية في نيسان ١٩٧٥.

– 3الرأسمال الاغترابي الوافد من الخارج، والذي برز بصورة خاصّة في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية، معزّزا بمناخات الثقة التي أشاعتها تسوية الطائف للوفاق الوطني في أيلول ١٩٨٩،بوصفها تسوية تضع نهاية للحرب من جهة، ومن جهة ثانية تسمح بعبور لبنان مجتمعا ودولة إلى مرحلة من السلام الداخلي تستعيد معه الدولة مؤسساتها ووظيفتها في إدارة الشأن العام، الأمر الذي دفع بالعديد من المغتربين من أصحاب الرساميل المعتبرة، إلى الانخراط في المرحلة السلمية الجديدة، فراحوا يشهدون حضورا وازنا، ليس فقط على مستوى التوظيفات الاستثمارية الربحية التراكمية، وإنّما أيضا على مستوى تشكّلات السلطة والنخبة السياسية التي تمّت تهيئتها لمرحلة ما بعد الحرب فراحت تمسك بمواقع السلطة الرأسية بوجهيها النيابي والوزاري .

العامل الثاني، المخزون الثقافي الطائفي، بحيث أنّ كل طائفة، لا بل كل مذهب طائفي، ظلّ ينسج ثقافته المذهبية الذاتية اكثر من اندماجه في نسيج ثقافي لبناني وطني جامع. من هنا، استمرّت الخصوصيات الطائفية والمذهبية شرطا لابل محدّدا رئيسا في إنتاج وإعادة إنتاج نخبة الطائفة النيابية. وهذا ما دلّ عليه تاريخيا التحالف الوثيق بين الزعيم السياسي(النائب أو الوزير) ورجال الدين النافذين في كل طائفة أو مذهب. لقد برز هذا الأمر بشكل أكثر وضوحا خلال سنوات الحرب الأهلية، واستمرّ بعدها كأحد ابرز المعايير التي قدّمت النخبة النيابية للبرلمانات السبعة التي انتخبت بعد الطائف، ومنها المجلس الأخير المنتخب حديثا .

العامل الثالث، الاختراق الخارجي الدولي والإقليمي الواسع والمتعدد للبنية اللبنانية بمركّباتها الدينية-المذهبية والثقافية والأيديولوجية والسياسية، الأمر الذي افضى إلى بروز ولاءات إلى الخارج من جهة، وساعد على تعاظم المؤثّر الخارجي في الحياة السياسية اللبنانية، لاسيّما في التأثير على نتائج الانتخابات النيابية من جهة أخرى .

العامل الرابع، استمرار القوانين الانتخابية تفصّل على قياسات أهل السلطة الحاكمة لمجتمع الطوائف والدولة على قاعدة المحاصصة الطائفية، لابل المذهبية السياسية، وليس على قياس الدولة كمؤسّسة وطنية جامعة. فقد عرف لبنان بين ١٩٢٢ -٢٠٢٢ اثني عشر قانونا انتخابياً، هذه القوانين كانت تفصّل في كلّ مرّة على قياس مصالح ممثلي الطوائف والمذاهب في النظام السياسي بوجهيه الوزاري والنيابي، وليس على أساس الاستجابة لمصالح وطنية لبنانية جامعة. فالقوانين الانتخابية كلها، وبخاصّة القانون الرقم ٢٠١٧\٤٤ الأخير، الذي أجريت على أساسه انتخابات مجلسي ٢٠١٨ و٢٠٢٢. كلّها قوانين كرّست الطائفية السياسية نصوصا دستورية، ورسمت الجغرافية الانتخابية أي الدوائر، حسب المذهب والطائفة والمنطقة، الأمر الذي كان ينتهي دائما إلى نتيجتين متلازمتين: الأولى، بروز كتلة طائفية-مذهبية ناخبة في الدائرة ذات اللون الطائفي الغالب من ناحية، وبروز مهيمن طائفي متحكّم بنتائج الانتخابات ليس على مستوى المقاعد المخصّصة لطائفته وحسب، وإنّما أيضا على مستوى المقاعد المخصّصة للطوائف الأقل وزنا انتخابيا في الدائرة نفسها من ناحية أخرى .

إنّ ظاهرة التطييف السياسي كأحد أبرز آليات إنتاج السلطة استمرّت ظاهرة مرضية سلبية ملازمة لمسار الحياة السياسية في الدولة اللبنانية الحديثة بدءا من نشأتها في العام ١٩٢٠، مروراً بالاستقلال الوطني ١٩٤٣، وصولا إلى صيغة الطائف التي أوقفت الحرب الأهلية ميدانيا عام ١٩٨٩ دون أن توقف الصراع على توزعات السلطة إلى أنصبة بين الجماعات الطائفية السياسية، هذه الجماعات التي عرفت ثباتا طويلا في الحكم، والتي كانت تضع نفسها فوق الدولة وفوق القوانين العامّة التي اعتمدت كآليات لتسيير الدولة وإدارة شؤونها.

ولمّا كان لبنان مجتمعا تعدديا ضمّ تسعة عشر مذهبا روحيا، فقد كان من الطبيعي أن تصادف عملية توزّع السلطة إلى أنصبة بين الطوائف المختلفة عقبات، لا بل صعوبات جمّة، لاسيّما وأنّ عملية المحاصصة بحدّ ذاتها كانت على ارتباط وثيق بمتغيّرات القوى الطائفية في صعودها أو هبوطها من ناحية، وبدور العوامل الخارجية الإقليمية والدولية ذات التأثير البالغ على حركة الوضع اللبناني الداخلي من ناحية أخرى. من هنا، كان مسلسل الأزمات اللبنانية ظاهرة ملفتة في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر، فما كادت تختفي أزمة حتى كانت تطل أزمة جديدة، وذلك في كل مرّة تتعثّر فيها عملية توزيع الأنصبة السلطوية بفعل المتغيّرات الحاصلة لدى القوى الطائفية نفسها على مستويين اثنين:

الأول داخلي، ويتمثّل بمتغيّرات ديمغرافية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، أيديولوجية وعسكرية (ميليشياوية) من جهة، والثاني خارجي، ويعكس المتغيّرات الإقليمية والدولية وتقاطعاتها مع الداخل اللبناني من جهة أخرى. لقد استمرّت البنية السياسية اللبنانية، وهذا هو الأخطر في تطور لبنان السياسي ،ولأكثر من قرن من عمر دولته الحديثة، في كونها بنية مخزونة بعناصر خارجية. فالعناصر الحاملة لهذه البنية من داخلية وخارجية كانت تتحوّل باستمرار إلى عناصر تضادّ داخل البنية نفسها مع مجرّد أيّ تأزّم يطرأ داخلياً أو خارجياً، ذلك أنّ أيّ أزمة داخلية كانت تجد لها أصداء سريعة في الخارج الإقليمي أو الدولي، وكذلك الأمر، فإنّ أيّ أزمة في هذا الخارج كانت تثير أزمة موازية أو امتدادية لها في الداخل المحلي اللبناني

إنّ نتائج الانتخابات التي أفضت إلى تركيب سياسي – طائفي للمجلس الجديد الحادي والعشرين الذي شهد ولادته في ١٥ أيّار المنصرم، سوف لن تختلف من حيث البنية الاجتماعية – السياسية، ومن حيث النزعة التسلطية المستأثرة بحكم الدولة عن سابقاتها من النتائج التي أفضت إلى ثبات النخبة النيابية في المشهد الانتخابي لسائر المجالس النيابية

التي تواصلت منذ العام ١٩٢٢ وحتى اليوم .

وإذا كان من علامات فارقة للمجلس الحادي والعشرين الحالي فهي تكمن بالتالي :

أولا, هو المجلس الذي جاءت ولادته في ظل أزمة اقتصادية ومالية ومعيشية هي الأكثر قساوة وحدّة في تداعياتها على سائر فئات وشرائح المجتمع اللبناني، وهي الأزمة التي أوقعت مجتمع الدولة بالفقر والعوز، ودفعت بالشباب اللبناني إلى الهجرة، والى تحدي الموت هروبا من جحيم الواقع المعيشي غير المسبوق في تاريخ الأزمات التي عرفها لبنان في تاريخه المديد.

إنّ الغالبية من أعضاء المجلس الجديد تتحمّل مسؤولية انهيار الدولة في ظلّ تلاشي مؤسساتها العامة خدمياً وتربوياً وصحياً وقضائياً وغير ذلك..

ثانيا، في التوزعات السياسية – الطائفية لنوّاب المجلس:

يمكن التمييز بين ثلاثة تكتلات داخل المجلس، وهي وفقا للآتي:

الأول، وهناك من يسميه بتكتل ٨ آذار الذي ظهر في أعقاب اغتيال الرئيس رفيق الحريري في ١٤ شباط عام ٢٠٠٥، ومحوره حزب الله، وهو يضمّ بصورة أساسية حزب الله(١٣)،وحلفاء حزب الله(٦)،حركة أمل(١٥)،التيّار الوطني الحر(١٨)،حزب الطاشناق(٣) ،والمردة(٢). وعليه يكون مجموع هذا التكتل٥٧ نائبا، وبنسبة تصل إلى نحو ٤٤,٥٣ ٪ إلى إجمالي المجلس .

الثاني، تكتل ١٤آذارومحوره حزب القوّات اللبنانية بعدد نوابه (١٨)، بالإضافة إلى حزب الكتائب(٥)،الحزب التقدّمي الاشتراكي (٩)،قدامى تيّار المستقبل(٦)،حزب الوطنيين الأحرار (١)،جمعية المشاريع (٢)،والجماعة الإسلامية(١) ،وعدد من المستقلين من غير أحزاب (١٤)،وبذلك يكون مجموع نوّاب هذا التكتل حوالي ٥٦ نائبا ،وبنسبة تصل إلى نحو ٤٣,٧٥ ٪ من إجمالي المجلس .

الثالث، وأطلق عليه مصطلح "قوى التغيير"، عدد نوابه (١٤) يضاف اليهم النائب أسامة سعد-أمين عام التنظيم الشعبي الناصري، فيصبح العدد (١٥) ،وبنسبة تقترب من ١٢ ٪.

يتضح من التوزعات النسبية المشار إليها أنّ المجلس الجديد يكاد يكون الفريد بين سائر المجالس السابقة من حيث التوازن بين القوى المتكتلة بين فريقي ٨ و١٤ آذار، الأمر الذي سيترك تداعيات سلبية على الحياة السياسية، وخصوصاً على معالجة السلطات المعنية من نيابة ووزارية ورئاسة جمهورية للأزمة الضاغطة على الشعب اللبناني ،والتي باتت تهدد مصير الكيان الوطني ومعه الدولة كوجود سياسي ومؤسسي عام.

إنّ المجلس الجديد يعكس بكل وضوح أزمة النظام السياسي الذي حكم الدولة اللبنانية لأكثر من قرن من الزمن ، وإذا كان هذا النظام قد تمكّن، في غير مرة سابقة، من إنتاج سلسلة من التسويات ساعدته على البقاء والاستمرار(تسويات ١٩٤٣، ١٩٥٨، ١٩٨٩، ٢٠٠٨)، إلاّ أنّه هذه المرة بات عاجزا عن إنتاج تسوية جديدة تسمح له بالاستمرار والمحافظة على بنيته الطائفية والسياسية والاجتماعية، وعلى امتداداته الولائية إلى الخارج الإقليمي والدولي .

إنّ انقساما عموديا يحكم المشهد النيابي للمجلس الحالي، وهو انقسام يبرز على مستويين اثنين :

الأول، انقسام سياسي عمودي بين التكتلين :تكتل محور المقاومة أو الممانعة بامتداداته من لبنان إلى سوريا إلى العراق فإيران ،وتكتل برزت تسميته في الخطاب السياسي لممثليه، وفي وسائل الإعلام، على أنّه يمثل القوى السيادية، وله امتداداته المحلية اللبنانية إلى نظم رسمية عربية، وبصورة خاصّة مع السعودية والدول الخليجية الأخرى، وأيضا إلى فرنسا وأمريكا .

الثاني ،انقسام عمودي – سياسي – طائفي بين ثنائيات الطائفة الواحدة .إنّ مثل هذا الانقسام هو ظاهرة ملازمة للفوز بالسلطة داخل الطوائف اللبنانية الوازنة . ففي الطائفة الشيعية كان الثنائي الشيعي أمل- حزب الله ،وهو ثنائي تحالفي ظهر في غير انتخابات نيابية أو بلدية أو في وحدة الموقف من قضايا كثيرة، إلاّ أنه تحالف الضرورة أكثر منه تحالفا استراتيجيا وثابتا، وهذا ما كشفته المنافسة الشديدة بين اتباع الطرفين في تحشيد التصويت للمرشّح التابع حزبيا لكل منهما. وهناك أيضا الحالة الانقسامية نفسها عند الثنائي الماروني (التيار الوطني الحر – القوات اللبنانية)، وكذلك الأمر نفسه عند الثنائي الدرزي (الجنبلاطي – الارسلاني)،حيث أفضت الانتخابات الأخيرة إلى هزيمة مدوية للسياسية الارسلانية، في حين جاءت النتائج لتكرّس السياسية الجنبلاطية كأحادية زعامية مسيطرة. يبقى الطائفة السنّية التي باتت أمام الفراغ في القيادة السياسية، لاسيّما بعد استشهاد الرئيس رفيق الحريري ،وبعد عزوف نجله الرئيس سعد الحريري عن الترشّح للانتخابات الأخيرة ،الأمر الذي ترك فراغا قياديا على مستوى المدن(بيروت، طرابلس، صيدا...) ذات الحضور السنّي، فلم تستطع الطائفة ملء الفراغ السياسي أو تقديم قيادات جديدة ذات وزن على موازاة الطوائف المتنافسة على المحاصصة وتوزعات السلطة.

ثالثا، هو المجلس الأكثر ولائياً في اصطفاف كتله النيابية السياسية-الطائفية مع محاور خارجية إقليمية ودولية .

رابعا، لم تختلف البنية الاجتماعية لهذا المجلس من حيث التركيب العائلي والمهني ومستويات المحصّل العلمي، وكذلك من حيث الخبرة والأداء التشريعي، عن سابقاته من المجالس النيابية، فقد توزّع نوّابه بين ثلاث فئات :

الأولى، من نواب حافظوا على ثباتهم على كرسي النيابة منذ العام ١٩٩٢ أي منذ انتخاب المجلس الأول بعد الطائف وتوقّف الحرب الأهلية، وقد شكّل هؤلاء الحضور الأكثر وزنا في المجلس الجديد.

الثانية، فئة جديدة من حيث أسمائها فقط، ولكّنها خاضعة ومحسوبة على الكتل التقليدية التي رشّحتها على لوائحها الانتخابية.

الثالثة، هي فئة جديدة من حيث دوافعها وتوجّهاتها،

لكنّها محدودة العدد بحيث لم تزد عن ١٤ نائبا أي ما يشكّل حوالي ١١٪ من إجمالي المجلس.

رابعا، هو مجلس نوّاب النظام السياسي الذي ظلّ مخزونا بالأزمات المتواصلة منذ نشأته، لكنّه وصل اليوم إلى حالة من انسداد الأفق مع بلوغه أزمة القمّة التي عصفت بالدولة والمجتمع، والتي جاءت انتفاضة ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩ لتشكّل باكورة الحراك الشعبي لمواجهة نظام الأزمة الذي فقد الفرصة لأية حلول تتيح له ابتكار تسوية لتجاوز الأزمات الضاغطة بقوّة على الدولة ومجتمعها ومستقبل الكيان الوطني برمته.

إلاّ أنّ الأكثرية النيابية في المجلس الجديد، ومع إدراكها لحراجة الموقف من النظام الطائفي – السياسي الذي بات بحكم المقفل أمام اجتراح المعالجات الكفيلة ببقائه، فهي في مرحلة التشبث في البقاء مستفيدة من استثمار ثلاثة عناصر قوّة لصالحها ولصالح إطالة عمر النظام نفسه، أمّا عناصر القوّة هذه فهي:

– ١لكون المجلس النيابي يعبّر عن طبقة سياسية خصّت نفسها بامتيازات الدولة حتى باتت فوق الدولة وأقوى منها.

– 2هناك طبقة زبائنية موالية أفادت من الطبقة الحاكمة، وراحت تشكّل امتدادات موالية لها في سائر الشرائح الاجتماعية في المجتمع اللبناني .

-3لكون الأزمة التي انفجرت بحدّة منذ تشرين الأول ٢٠١٩ ، كانت قد أفضت إلى طبقة اجتماعية جديدة هي طبقة الأزمة، والتي باتت تتكوّن من جماعات من التجار وشركات الاستيراد وأصحاب السوبرماركت وشركات الوقود وأصحاب محطات المحروقات، وشركات الأدوية، وأصحاب المصارف والصرّافين، وغيرهم الكثير ممن أفادوا من تقلبات الأسعار وسعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي، كلّ هؤلاء باتوا يشكلون طبقة نمت واغتنت في ظل الأزمة، لذلك ستكون هذه الطبقة من دعائم القوّة للنظام السياسي الحاكم أي نظام الأزمة نفسه، وهذا الأمر ظهر جليا في يوم الاقتراع في ١٥ أيّار حيث اقترعت الطبقة المذكورة إلى مرشحي النظام بهدف المحافظة على مكتسباتهم وثرواتهم التي حصلت لهم في ظل الأزمة، والتي ليس لها من نهاية في الوقت القريب .

إنّ جملة من الخلاصات الاستنتاجية بشان تجربة الانتخابات النيابية اللبنانية التي تواصلت لقرن كامل من الزمن، والتي مازالت متعثّرة وبعيدة عن التحوّل إلى حالة ديمقراطية وطنية ،يمكن تسجيل هذه الخلاصات على مستويي المعوّقات والحلول وفقا للآتي :

أولا ، المعوّقات :

هذه أبرزها :

– 1تعثّر وظيفة الدولة اللبنانية في قدرتها على انتقال الاجتماع اللبناني من دوائر الولاءات الأولية الطائفية والمذهبية والعشائرية والعائلية إلى دائرة الاجتماع المدني المؤسساتي المواطني الواحد.

– 2إشكالية الهوية اللبنانية من حيث استمرار الرعية كحالة مفهومية تاريخية ثقافية ممتدة على حساب تشكّلات الهوية الوطنية الواحدة .

– 3إشكالية الاقتراع في الانتخابات النيابية لجهة استمرار شيوع مفهوم هو أقرب إلى البيعة والمبايعة منه إلى الاختيار الديمقراطي الحر المتلازم مع الوعي السياسي والثقافي .

– 4مجتمع النخبة النيابية لم يخرج في كل المجالس المنتخبة عن بنيته كمركّب طائفي- مذهبي-عشائري-عائلي ..

– ٥غياب قوى الضغط ومراكز التدخّل من أحزاب غير طائفية وغير مذهبية، ومن نقابات مهنية وعمّالية، وهيئات وروابط اجتماعية، وسائر تشكيلات المجتمع المدني الأخرى، غيابها عن ممارسة أي دور تأثيري قادر على قيادة التطوير الديمقراطي وإنتاج نخبة نيابية وطنية متجددة .

– 6مثلّث أزمات مازال حاكما ومتحكّما بالانتخابات النيابية بقوانينها وآلياتها وإنتاج وإعادة إنتاج نوابها، وهذه الأزمات هي :

الأولى، أزمة المواطن من حيث استبداد ثقافة الولاءات الأولية عنده ،وإبقائه مهزوما أمام حالة من الاستتباعية الحاكمة لسلوكه وخياره الانتخابي.

الثانية، أزمة المجتمع في عدم قدرته على الاندماج الوطني والتأسيس لمجتمع المواطنة اللبنانية الواحدة.

الثالثة، وتتمثّل بانتصار النظام السياسي على الدولة، وهو النظام السياسي – الطائفي الذي صادر صلاحيات الدولة وحوّلها إلى دولة مغانمية على قاعدة المحاصصة لسلطاتها التنفيذية والتشريعية ومؤسساتها وإداراتها. والأمر الأكثر خطورة هنا، يكمن في تحوّل هذا النظام المغانمي من مجموعة قوى إقطاع طائفي – سياسي (قبل الحرب الأهلية) إلى أحزاب طائفية سياسية (بعد الحرب) .

ثانياً، مدخل إلى الحلول المناسبة للمعالجة :

إنّ حلاً جذرياً للمسألة اللبنانية يكمن أولا وأخيرا في تغليب الخيار الوطني، وفي تأكيد نهائية الدولة الوطنية كمشروع استراتيجي حاضن للوطن والشعب اللبناني الواحد .

إنّ بناء الدولة الوطنية المستدامة يكمن في اعتماد الاستراتيجية التأسيسية المرتكزة إلى مبدأ التراكم الخطي الإيجابي انطلاقا من الآتي :

أولا: المواطنة كهوية ثابتة في الانتماء إلى الوطن اللبناني، مقابل انتفاء خصوصيات الانتماء الطائفي والمذهبي والجهوي. إنّ إنجاز المواطنة اللبنانية يبدأ مع ممارسة إجرائية للهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية وفق أحكام الدستور، على أن تضمّ فاعليات وشخصيات رسمية وشعبية، ورموزا نخبوية فكرية وأكاديمية وثقافية تمثّل التيار اللاطائفي، لمباشرة خطواتها التنفيذية باتجاه العبور من دولة الطوائف والمذاهب إلى دولة المواطنين – دولة الشعب اللبناني الواحد .

ثانياً: إقرار قانون جديد للانتخابات النيابية يأتي على قياس الدولة والشعب، ويعزّز التفاعلات الوطنية ويعمّق الانتماء إلى الجغرافية والتاريخ والمصير الوطني الواحد.

من مواصفات هذا القانون الانتخابي اعتماد جغرافية انتخابية على أساس الدوائر الكبرى والتمثيل النسبي وخارج القيد الطائفي أو المذهبي . يتضمّن القانون أحكاما واضحة على نحو يضمن فرصا متكافئة بين التكتلات واللوائح المتنافسة ديمقراطيا.

ثالثاً: إصدار قانون عصري للأحزاب السياسية يعزّز التوجهات الفكرية والسياسية الوطنية، ويعمّق الثقافة الديمقراطية وروح الانتماء الوطني إلى الوطن اللبناني النهائي الواحد .

إنّ مثل هذا القانون يساهم في إغناء الحياة السياسية، ويزيد من مساحات التفاعلات المشتركة بين اللبنانيين، وإليه يعود الدور الأكبر في قيام جماعة الدولة على أساس وضع الدولة فوق سائر الجماعات الطوائفية، وليس كما هو حاصل اليوم، من حيث وقوف الجماعات الطوائفية فوق الدولة ومصادرة دورها ووظيفتها الوطنية العامّة .

رابعاً: في الاقتصاد، وجوب اعتماد سياسة إصلاحية تربط بين الاقتصادي والاجتماعي من خلال الآتي :

– 1تعزيز الدور الناظم للدولة في تصحيح اختلالات آليات السوق وما ينجم عنها من فوضى اقتصادية وتفاقم الاحتكار، وفجوات في توزيعات الدخول بين المواطنين.

– 2العمل على تضييق فجوة الاختلالات القطاعية، واعتماد استراتيجية تعزّز قطاعي الإنتاج (الزراعة والصناعة، وتنقل الاقتصاد من الريعية السائدة إلى اقتصاد ذي طبيعة إنتاجية غالبة .

ينبغي على الدولة إيلاء الأهمية الكافية للتدخّلات الإيجابية في تنمية المناطق الطرفية والأرياف الزراعية، كلّ ذلك بهدف الوصول إلى توازن إنمائي على مستوى القطاعات المنتجة من جهة، ومستوى المناطق اللبنانية من جهة أخرى. وفي هذا المجال تبرز أهمية استعادة تجربة المشروع الأخضر الذي أنشئ في العام ١٩٦٣ لتطوير الزراعة اللبنانية، وقد قام بإنجازات مهمة على صعيد استصلاح الأراضي، وزيادة الإنتاج، وأسهم في الحدّ من الهجرة والنزوح الريفي إلى المدن .

في المجال الاقتصادي أيضاً، تقتضي الحاجة إلى التخطيط العلمي، وهنا تبرز الأهمية إلى وجوب إعادة إحياء وزارة التصميم العام، وهي وزارة قامت بالتخطيط العمراني والاقتصادي بالارتكاز إلى معطيات إحصائية علمية، ومن خلال مسوح في غاية الأهمية للسكان والصادرات والواردات والميزان التجاري وتراخيص البناء واليد العاملة وحركة السياحة والاصطياف وغير ذلك .

خامساً: في الإصلاح الاجتماعي

– 1عدالة توزيعية شاملة اجتماعية واقتصادية وإنمائية تنتهي معها مقولات الغبن والغنم التي سادت تاريخياً بين الطوائف والمناطق اللبنانية.

– 2التخطيط لسياسة اجتماعية تسهم في توسيع شبكات الأمان والضمانات الاجتماعية، لاسيّما في ميادين السكن والاستشفاء والتعليم والشيخوخة، وحماية مؤسسة الضمان الاجتماعي والسعي لتطويرها وتحديثها من أجل التقدم باتجاه دولة التنمية والرعاية الاجتماعية تكون بديلا للدولة المغانمية القائمة على المحسوبية والزبائنية والخدمية الريعية .

سادساً: في مجال التربية والتعليم والثقافة

– 1ترسيخ وتعزيز الثقافة الوطنية وتطويرها كبديل نهائي للخصوصيات الثقافية الطائفية والمذهبية، مع التأكيد على التكامل الثقافي بين الوطني اللبناني والقومي العربي من منظور أنّ لبنان هو جزء عضوي من مكوّنات الأمة العربية الواحدة .

– 2اعتماد برامج ومناهج تربوية تنشأ عليها الأجيال الوطنية القادمة تنشئة وطنية خالصة غير طائفية أو مذهبية أو جهوية .

– 3إنجاز كتاب موحّد للتاريخ اللبناني المتقاطع مع المسار التاريخي الواحد لتاريخ المنطقة العربية .

– 4توجيه الناشئة نحو ثقافة جامعة تركّز على المشتركات الوطنية والقومية بعيداً عن الثقافات الطائفية والمذهبية المفكّكة للنسيج الوطني .

– 5تشجيع مؤسسات البحث والتطوير العلمي وإيلاء الأهمية الاستثنائية بنهوض الجامعة اللبنانية بوصفها المختبر الأساس في إعداد العلماء والباحثين والكادرات العلمية الكفيلة بتلبية حاجات الدولة إلى التطوير والتقدّم .

خلاصة واستنتاجات :

إنّ أسباب تعثّر لبنان مجتمعاً، وطناً، ودولة، تكمن أولاً وأخيراً في فساد الإدارة السياسية الحاكمة وفشلها في معالجة الأزمات التي تواصلت منذ قيام الدولة الحديثة وحتى اليوم، فلم تستطع المعالجات إيجاد الحلول المناسبة والدائمة لتلك الأزمات، وإنّما كانت في معظمها محاولات لتأجيل الأزمة وليس لإلغاء أسبابها ومحاصرة مفاعيلها وتداعياتها.

هناك ثمّة جدلية تاريخية حكمت المسار التطوري للبنان الحديث والمعاصر هي جدلية الأزمة – التسوية، وذلك عبر دورية تعاقبية لإنتاج وإعادة إنتاج سلسلة متواصلة من الأزمات – التسويات، بحيث أنّ كلّ أزمة كانت تنتهي إلى تسوية مؤقّتة ثمّ تعود التسوية لتتعثّر وتتحوّل إلى أزمة من جديد، وهكذا دواليك..

إنّ خروج لبنان من مأزق أزماته التاريخية المتجدّدة والمعادة الإنتاج بصورة دائمة، إنّما يكون بقيام الدولة الوطنية اللبنانية بمجلس نيابي وطني وبحكومة وطنية ملتزمة حاجات الشعب اللبناني إلى التطور والنهوض والازدهار، إنّها الدولة الوطنية العميقة العادلة المدنية الديمقراطية .

إنّه التحدي الذي يواجه لبنان اليوم مجتمعاً ووطناً ومصيراً، فهل من قدرة للشعب اللبناني على توليد استجابات من شأنها النهوض بوطنه ودولته نهوضا مرتكزا إلى قواعد التطوير الديمقراطي من خلال مؤسسات ديمقراطية صحيحة وفاعلة ،واعتماد مبدأ المواطنة كشرط معياري لقيام الجماعة الوطنية اللبنانية المتماثلة من حيث وحدة نسيجها الاجتماعي والثقافي، ووحدة مصالح الحياة المشتركة، والمستقبل والمصير الواحد المشترك؟ .

القيادة القومية
رمز البعث
وقيم العروبة

محسن يوسف

هذه ليست شهامةُ الفرسانِ ... صفاءُ الروحِ أمسى عِطرُ نيساني
ما هكذا يا حضرة القُرْصانِ ... رسالةُ أمتي حريٌ بها شغفُ
غدرتْ بكم نافورةِ الشُّطآنِ ... فيها الثباتُ عدالةُ الميزانِ
فسارقُ الفكرِ من أوراقِ سيدهِ ... قولوا لحقدٍ تاه عنها ليرعويْ
حتماً كبيعِ الروحِ للشيطانِ ... حقدُ الجبانِ متاهةُ الخوَّانِ
نقولُ نؤشِّرُ لو شئنا على خللٍ ... نقدُ المسيرةِ لستمْ من يمارسهُ
نعطي الحلولَ من ذاتٍ ونُكرانِ ... فالبعثُ مدرسةٌ لفكرنا الباني
لا خير في نقدٍ يُجرِّحُ فكرَنا ... مؤسَّسةٌ نضالها بقيادةٍ وشهادةٍ
وجرحُ النَّقدِ يكشِفُ عورةَ الجاني ... بتاريخٍ تعمَّدَ بالدم القاني
فكرُ العروبةِ ما أغناكَ تجربةً ... من كلِّ ناحيةٍ تراءى مجدها
نالتْ بفيضِ رضاءَ القاصي والداني ... راياتها بعثٌ خافقُ العنوانِ
أعلامُهُ في مدى السبعينَ مكرُمةً ... يسعد وقت الرفاق الفرسان الذين ما بدلوا تبديلا
أعطتْ لأجيالٍ سموًّا ليس بالفاني ... والقيادة القومية رمز البعث وقيم العروبة
بعثٌ ويبقى مَعينُ الفكر في دمنا

القائد المؤسس ورسالة الأمة

د. سالم سرية

في ٢٣ حزيران عام ١٩٨٩ خطف المنون مؤسس البعث العظيم الرفيق ميشيل عفلق واستذكاراً لهذه المناسبة المفجعة تقتضي الضرورة النضالية والقومية أن نسلط الضوء على احد أهم المفاهيم الجوهرية في أيديولوجية حزب البعث العربي الاشتراكي التي ارسى أسسها وشيدها القائد المؤسس _رحمه الله - إلا وهي الرسالة الخالدة للأمة العربية وهي الشق الأخر من شعار البعث (أمة عربية واحدة ...ذات رسالة خالدة)الذي يردده المناضلون في بداية كل اجتماع الحزبي ونهايته حتى يضفى على الاجتماع الحزبي صفته الشرعية . لذا سنحاول أدناه أن نستعرض أدناه ما سطره مؤسس الحزب حول الرسالة الخالدة للأمة والتي يقع على عاتق البعثيين السير قدما في طريق النضال القومي الشاق والطويل لإنجازها حتى لو تطلب تحقيقها ملايين الشهداء ومئات السنين وذلك منذ بداية الأربعينات حتى منتصف الثمانينات.

مفهوم الرسالة: إن مفهوم الرسالة بشكل عام هو مفهوم نسبي ومتطور عبر الزمان والمكان ذلك لأنه مفهوم حي ومتجدد يمتاز بالديمومة (أي بالخلود (ويمثل الدور التاريخي والمهمة الملقاة على عاتق الأمة حاضراً ومستقبلاً .فكما أن للفرد رسالة في الحياة كذلك للشعوب الحية رسالتها أيضاً وهي رسالة دنيوية تختلف عن الرسالات السماوية التي خص بها الرسل لتبليغها للبشرية وأبعاد رسالة البعث هي كالتالي:

أولاً : البعد الزماني : يوضح القائد المؤسس البعد الزماني للرسالة قائلا (يظن أكثرهم أن الرسالة العربية الخالدة هي حضارة وقيم معينة يستطيع العرب في المستقبل عندما يبلغون المستوى الراقي السليم المبدع أن يحققوها وينشروها بين البشر ....وهذه النظرة بعيدة عن الحياة وعن التجربة..... فكنت أجيب دوماً :بأن رسالة العرب الخالدة ليست للمستقبل وإنما هي الآن في طور التحقيق. إنها هذا الإقبال من العرب على معالجة مصيرهم وحاضرهم معالجة جدية جريئة ، وهذا التصميم الرجولي على أن ينقذوا أنفسهم بقواهم الذاتية ... هذا الحاضر الذي يحياه العرب الآن هو بدء الرسالة ألخالدة(١)

ثانياً: التفاؤلية الثورية : تتضح التفاؤلية الثورية لتحقيق المهمة التاريخية للأمة العربية في قوله (أيها الإخوان في الوقت الذي تكثر فيه موجات التشاؤم والتخاذل وتتكاثر فيه الكوارث والنكبات، يشعر العرب الصادقون بأن يوم الخلاص قد قرب، لأن الطريق قد فتح لتهتز النفس العربية أخيرا لتهتز اهتزازاً عميقاً، لتتذكر ذاتها ومهمتها وتنتفض بانطلاق وحيوية وإيمان مستعذبة كل ألم أو تضحية في سبيل تحقيق رسالتها في الوجود (٢).

ثالثا :الرسالة والإرادة :في عام ١٩٤١ شهد العراق قيام

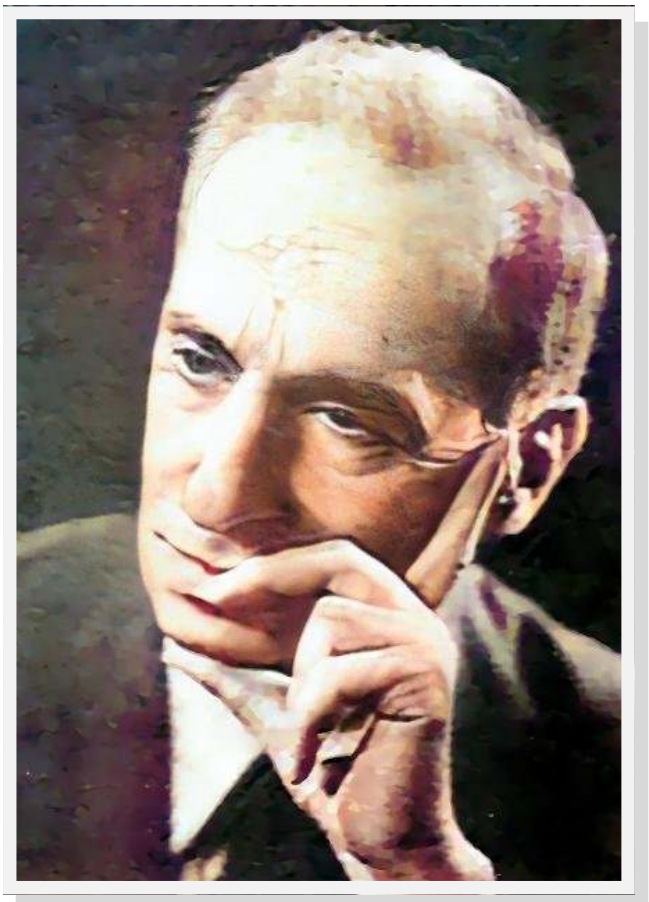

ثورة رشيد عالي الكيلاني فدعا الحزب (جمعية الإحياء العربي آنذاك) أعضاءه لنصرة العراق وجاء في الدعاء الذي يردده الأعضاء (اللهم أنت الذي أردت أن يكون العرب أمة قوية هادية تحمل إلى العالم رسالتك نريد اليوم أن تعود اليهم وحدتهم وقوتهم ليئدوا هذه الرسالة من جديد(٣)

رابعاً: الرسالة والإيمان : في عام ١٩٤٦ أشار القائد المؤسس إلى حقيقة فلسفية عميقة وهي أن الإيمان يسبق المعرفة وربط مفهوم الرسالة بالإيمان الذي يشكل الوقود الروحي لانبعاث الأمة من جديد فيقول) : الرسالة ألعربية إيمان قبل كل شيء ولا يعيبها هذا أو ينقص من قدرها. فالحقيقة العميقة الراهنة هي أن الإيمان يسبق المعرفة. أما الرسالة الخالدة فالقصد منها أن هذه الأمة لا تعترف بواقعها السيئ وموقفها المنفعل ولا تتنازل عن مرتبتها الأصيلة بين الأمم بل تصر على أنه لا تزال هي في جوهرها تلك الأمة التي بلغت في أزمان متعددة مختلفة من التاريخ درجة تبليغ رسالتها فهي إذن بصلتها ببعضها وبماضيها لا تزال واحدة ولا تزال فيها الكفاءة لاسترجاع تلك المرتبة التي فقدتها مؤقتاً (٤)

خامساً: الرسالة والخلود: إن مفهوم الخلود كثيرا ما ارتبط بالبطولة وتحدي الصعاب وتقديم التضحيات فالأنبياء والفلاسفة والعلماء والشهداء قد خلدهم التاريخ بناء على

التمسك بالمبادئ (أكانت دينية أم علمية أم فلسفية أم سياسية) والتضحية من أجلها وأصبح سفر الخالدين تذكاراً متجدداً للأجيال عبر الزمن. وبالتالي أصبح جيل البطولة هو الجيل الذي يعول عليه لحمل رسالة الأمة لذلك يقول القائد المؤسس في عام١٩٤٦)طلب العرب السماء فملكوا الأرض. فلما اقتصروا على طلب الأرض أضاعوها والسماء معاً!! لا يسيطر العرب على حياتهم حتى يؤمنوا بالخلود ولا تعود إليهم ملكية أرضهم حتى يؤمنوا بالجنة من جديد. (٥)

سادساً: القومية والرسالة: وفي المؤتمر القومي الأول عام ١٩٤٧ جاء نص حول الرسالة الخالدة في المبدأ الثالث من دستور الحزب يقول: الأمة العربية ذات الرسالة الخالدة تظهر بأشكال متجددة متكاملة في مراحل التاريخ وترمي إلى تجديد القيم الإنسانية وحفز التقدم البشري وتنمية الانسجام والتعاون بين الأمم ... فلكل أمة في مرحلة معينة من مراحل حياتها محرك أساسي...هذا المحرك الأساسي كان في وقت ظهور الإسلام هو الدين... أما اليوم فإن المحرك الأساسي للعرب هو القومية ...وحدها ... والإيمان القومي وحده . (٦)

سابعاً: ماهية الرسالة : وحول ماهية الرسالة الخالدة يقول المؤسس عام : ١٩٤٦أنها نزوع واستعداد اكثر من كونها أهداف معينه محدودة. (٧).

ثامناً: الرسالة والانقلاب :وحول صلة الرسالة بالانقلاب يقول القائد المؤسس عام ١٩٥٣ : الرسالة ليست إلا الانقلاب وثمراته .(٨).

تاسعاً: الرسالة والتراث :وحول صلة الرسالة بالتراث العربي الإسلامي يقول القائد المؤسس : (إن حزبنا منذ بدايته ومنذ التصور الأول استلهم تراثنا العربي تراثنا ألروحي وهذا متجل في جملة كتابات وشعارات في بداية الحزب متجل بصورة خاصة في شعار الحزب الذي يقول أن أمتنا أمة واحدة وبان لها رسالة خالدة) (٩) .ويواصل حديثه في مناسبة أخرى قائلاً: (إن الثورة هي من اجل القضاء على التخلف والاستغلال.....ومن اجل سعادة الإنسان ...إلخ ولكن كل هذا يأتي بالدرجة الثانية بعد الرسالة ....لأنك اذا لم تضع الرسالة في الدرجة الأولى لا تتحرر من الاستعمار ولا تتخلص من الصهيونية فهذه الأشياء هي المميزة لحركتنا لان التفكير الماركسي وشبه الماركسي لا يوصل إلى هذه الحقائق.....وأحياناً يوصل إلى الاستهزاء بها والتنكر لها ومجافاتها....وبالتالي إلى التعثر والفشل . (١٠) .

ويعبر مؤسس البعث عن الاتجاه الفلسفي الإيماني بدعوته إلى(ضرورة بناء العقل والفكر والنفسية الواثقة.....والعقيدة بأن الحياة إنما هي رسالة ليست للعيش الاستهلاكي وإنما هي للعطاء والبناء الخالد والبطولة)(١١) . ويترجم ذلك الاتجاه عندما يربط جزءا من الفلسفة الإيمانية (مع الإيمان بالقيم السماوية) حيث يعتبر أن الإسلام كدين سماوي هو افضل من عبر عنها ثم يعيد ربطها من جديد مع المضمون الفلسفي العام أي مع (القيم الإنسانية الرفيعة الخالدة. (١٢).

إن الأمة التي حملت رسالة الإسلام إلى شعوب الأرض قد كانت الأمة العربية. لذا يقول مؤسس البعث عام ١٩٧٦ولان الهدف هو (بعث حضاري) لأمة سبق لها (إن حملت إلى العالم رسالة الإسلام) كان لابد من مرجعية (قيمها وتراثها الروحي) باعتباره سلاحها الأول في معركتها مع أعدائها ذلك هو مستوى الأمة العربية.....مستوى الأمم التي لها رسالات إنسانية) (١٣).

إن البعث يرفض العودة إلى الماضي والتقوقع بشرنقة التراث كما يفعل الإسلام السياسي وبنفس الوقت يرفض القفز عن تراث الأمة وحضارتها كما يفعل الاتجاه الشيوعي العربي. فالبعث يربط الجذور التاريخية للأمة بمعطيات العصر ربطاً عضوياً وجدلياً يستند إلى مبدأ التفاعل. فمبدأ التفاعل مع معطيات العصر يبقى ديدنه . لذا يقول القائد المؤسس في عام١٩٨٠)لقد بدأ البعث بالتفاعل مع روح العصر ولكنه بدافع من صلته العميقة بالأمة أو صلة الموقف الثوري إلى رؤية الماضي الخالد ورسالة الأمة الخالدة في ضوء الحاضر حاضر العصر وحاضر العرب.....فاتخذ البعث هنا صورته بأنه تجديد للقيم الروحية والأخلاقية التي عرفتها ارض العروبة في عصرها الذهبي) (١٤).

الإسلام والرسالة : يقول القائد المؤسس :عندما تقارن القومية العربية بالقوميات الأوروبية أو غيرها كثيراً ما يتم تجاهل خصوصيتها وصلتها العضوية والروحية والتاريخية بالإسلام .فالإسلام روح العروبة والعربية لغة قرآنه الكريم ورموزه وإبطاله هم عرب أيضاً . فما علاقة رسالة الإسلام التي انتشرت على عدة قارات برسالة الأمة العربية؟ يقول القائد المؤسس في عام ١٩٨٢ (إن الأمة العربية قادرة على أن تنهض وقادرة على أن تكون ليس في مستوى العصر فحسب بل في مستوى رسالتها العظيمة التاريخية أيضاً في مستوى الرسالة الروحية التي تفردت بها بين الأمم والتي ستبقى إلى الأبد هي المدد والمعين الروحي الذي سيدفع أمتنا نحو التقدم والرقي والإنجازات الحضارية العظيمة ....إن نهضتنا العربية الحديثة هي من ذلك النبع من ينبوع الرسالة الأولى)(١٥).

الهوامش:

-١في سبيل البعث ج ١ص٢٠
-٢في سبيل البعث ج١ص ٥٣
-٣في سبيل البعث ج٣ ص ١١١عام١٩٧٦
-٤في سبيل البعث –دار الطليعة - ص ٩٧ و ٩٨ الرسالة ١٩٤٦
-٥آفاق عربية –ص٩ عدد أبريل ١٩٧٦
-٦نضال البعث ج٤ ص٢٥ دار الطليعة ١٩٧٦
-٧في سبيل البعث دار الطليعة ١٩٧٤ ص ٣٠٨ و٣٠٩
-٨في سبيل البعث دار الطليعة ١٩٧٤ ص ١٠٠
-٩في سبيل البعث ج٢ ص٢٣٣
--١٠في سبيل البعث ج٣ ص٢٥
-١١آفاق عربية –ص٩ عدد أبريل ١٩٧٦
-١٢ميشيل عفلق –الكتابات السياسية الكاملة –ج٥ ص ٣٥٠
-١٣في سبيل البعث ج-٣ص١١٦
-١٤في سبيل البعث ج-٣ص٩٦
-١٥في سبيل البعث ج٥ ص

في الذكرى
الثالثة والثلاثين لرحيله

ميشيل عفلق
رؤية ونضال

محمد حلاوي

بعد ثلاثة وثلاثين عاماً على غيابه، لا يزال ميشيل عفلق يزداد حضوراً، متألقاً زاهياً، مهما بهتت الألوان في لبنان وسائر بلاد العرب.

اسم الأستاذ ميشيل عفلق رافقنا منذ مطلع الشباب في المدرسة والجامعة والعمل، مفكراً مناضلاً، حاملاً هم الأمة على كتفيه مدى العمر، منذ ريعان شبابه في الثلاثينيات من القرن المنصرم وحتى الرحيل في العام ١٩٨٩. فكان الكاتب المحاضر والمرشد الذي لا يهدأ ولا يتعب.

كان ميشيل عفلق مؤسس البعث برؤيته الإنسانية حامل مشعل الحرية والحياة الكريمة للإنسان العربي متصدياً لزيف ورياء الحاكم الفاسد الممتثل لإرادة الأجنبي الذي يتربص أمتنا العربية شراً.

إن الكلام على ميشيل عفلق قد يبدو سهلاً في مستهله غير أنه من الصعوبة لا بل الاستحالة تحديد نهايته وخواتيمه، كونه الرجل المتعدد الميزات والخصائل: فهو الرجل الإنساني بكبريائه ودماثته وصمته الجاذب لمحدثه وسماع الرأي الآخر بانتباه واحترام، حتى غدا بنظر رفاقه وعارفيه ومحدثيه وبكل جدارة واستحقاق بوصلة الفكر القومي الرؤيوي والقائد المؤسس لحزب أمة الرسالة الخالدة، على مدى عشرات العقود من الزمن.

لذلك ستتضمن هذه الأسطر الإشارة إلى بعض العناوين من ميزاته الفكرية ومواقفه المبدئية النابعة من شخصيته الرصينة الحاملة بعقله وقلبه هموم الوطن لكي يصبح في الموقع المرموق بين الأوطان المقتدرة الراقية. ومن هذه العناوين على سبيل المثال:

-نهجه المنطقي وواقعيته الثورية – انفتاحه على الآخر– كلماته الملتزمة بإنقاذ الأمة ووحدة الوطن.

نهج المنطق والواقعية الثورية الرصينة

منذ البداية اختار ميشيل عفلق سلوك طريق المنطق والواقعية الرصينة لبث الأفكار والمبادئ التحررية التي يؤمن بها أينما إنوجد سواء أثناء دراسته في فرنسا أو أثر عودته إلى الوطن في العام ١٩٣٣ مدرساً لمادتي التاريخ والاجتماعيات في ثانوية مدرسة التجهيز الأولى التي كانت أكبر مدارس مدينة دمشق وأهمها، وشرع بنشر أفكاره التي أصبحت فيما بعد من طروحات حزب البعث العربي الاشتراكي وأهدافه، حتى أخذت هذه الأفكار تستقطب الشباب القوميين وطلبة المدارس والجامعات الذين تكوكبوا بموقف قومي واحد وعقيدة ثورية واحدة: فتوجه إليهم بالعقل والعاطفة في آن بالقول:

" اخترنا الكتابة طريقاً لبث أفكارنا، وهي عكس الخطابة، تتوجه إلى العقل الهادئ الرصين والعاطفة العميقة الصادقة". مشدداً بالقول: "نحن الجيل العربي الجديد نحمل رسالة لا سياسة، إيماناً وعقيدة، لا نظريات وأقوالاً، ولا تجمعنا تلك الفئة الشعبوية المدعومة بسلاح الأجنبي المدفوعة بالحقد العنصري على العروبة". كتاب في سبيل البعث في مواقفه لم تحد بوصلته يوماً عن هذه القناعة أو هذا الأسلوب لإيصال أفكاره بمنطق العالم المؤمن والعارف تاريخ الأمة وحضارتها وخصائصها وقضاياها وما تعانيه من جور المستعمر وما يلحقه بها من اضطهاد وتخلف واستغلال، متحاشياً بكامل القناعة والشجاعة الانزلاق إلى وسائل المهرجانات الإعلامية والشعبوية رغم ما وُجه إليه من سهام الأطراف المختلفة الاتجاهات والمواقع، سواء عن سوء نية أو عدم معرفة بحقيقة الإيمان بالعقيدة القومية العابرة للمفاهيم العنصرية والصراعات الطائفية والمذهبية، والمتصدية لكل أشكال العصبيات والأمور السطحية مشيراً الى أن المواقف البطولية والشجاعة ليست دائماً في المهاجمة، بل قد تكون كذلك في الصبر والثبات كما أن البطولة والشجاعة ليست دائماً في محاربة العدو الظاهري فحسب، بل إنما هي أيضاً وعلى الأخص تكون في خوض معارك محاربة العدو الباطني، أي أن يحارب المرء في نفسه اليأس والفتور وحب الراحة. سيما "أن فكر البعث يقوم على الاعتراف بما هو إيجابي وطرح ما هو سلبي مثل العصبيات... " مؤكدا: "نحن لا نعترف إلا بما في القومية من إيجابي يبقى، بعد طرح كل العصبيات والأمور السطحية، التأكيد أن قوميتنا لا تقوم على الحقد تجاه الأقوام الأخرى ولا تقوم على الحقد ضمن أبنائها. فالصراع الذي أقمناه في داخل أمتنا ليس مرسوماً بالحقد وإنما هو مرسوم بالحق والخير والحب... " غير أنه نبَّه في الوقت عينه إلى أن المواقف الخالية من الحقد تجاه الأقوام الأخرى لا تعني التخاذل والمساومة على الحقوق، وقد يلزم اللجوء إلى استعمال القوة المادية ضد الذين يحاولون الوقوف دون هذا الارتقاء قائلاً: "إننا لا نتهيب من استعمال القوة ضد الذين يحولون دون هذا الارتقاء والنمو، فأصحاب المصالح المادية والمعنوية من حكام وغيرهم الذين يعرقلون وحدة الأمة يجب أن يناضلهم الشعب نضالاً عنيفاً وحاسماً.... وإذا ما استدعى الأمر استعمال القوة". موضحاً أن هذا لا يعني انعزال الأمة عن بقية شعوب العالم، بل يقصد الوصول إلى نيل الاستقلال وتحقيق الحرية لشعبنا لأنهما حق وعدل وقد كتب في هذا الصدد: "لسنا نطلب الاستقلال لننعزل عن بقية الشعوب ونقيم سداً بيننا وبين الحضارة الإنسانية...

إننا نطلب الاستقلال والحرية لأنهما حق وعدل، ولكي نحقق على هذه البقعة من الأرض التي هي بلادنا، غايتنا وغاية كل إنسان- الإنسانية الكاملة."

الانفتاح على الآخر بمسؤولية قومية

مع مرور الزمن والأحداث النضالية المتتالية، لم يترك الأستاذ مناسبة حزبية داخلية أو علنية، إلا واستدعى الرفاق للانفتاح على الآخر والالتزام بمبدأ الحوار والتفاعل والدعوة لإقامة العلاقات الإيجابية مع القوى الوطنية والقومية المناضلة من أجل استقلال أقطارها وتحررها وتقدمها. وهذا يقتضي الارتقاء إلى مستوى المسؤولية التاريخية لمعالجة القضايا العربية الوطنية والقومية وفي طليعتها قضية تحرير فلسطين من المغتصب الصهيوني وداعميه من أعداء الأمة، مهما كلف ذلك من تضحيات مرددا بيقين الإنسان العربي المؤمن بقضيته أنه: "حيث ينبض عرق العروبة توجد فلسطين بكل معاناتها وبكل آمالها في التحرير.... وإن الأمة العربية مطالبة دوماً أن ترتقي إلى مستوى الألم الأعمق الذي هو اغتصاب فلسطين ومسؤولية تحريرها، لأن في تحرير فلسطين تحرير العالم". بل إن وحدة الأمة الوجودية طريقها منطلق من فلسطين، قائلاً: "إن الوحدة طريق فلسطين وفلسطين طريق الوحدة."

الكلمة الملتزمة بإنقاذ الأمة

لم يكن ميشيل عفلق يقول كلمته ويمشي، بل كان يعرف قسوة المهمة وضرورتها في آن، كان يقيس ذلك بمعيار الصدق وإنقاذ الأمة. ولذلك كان دأبه بناء حزب صلب متين يصارع الظلم كي تنهض الأمة من رمادها. وما كاد حلمه أن يتحقق ويؤذن بعصر عربي تقدمي جديد انطلاقا من نهضة العراق منذ العام ١٩٦٨ بقيادة بعثية مقدامة متفاعلة مع تطورات العصر، حتى جاء الغازي الأميركي واحتل العراق في العام ٢٠٠٣ بحجج وأكاذيب واهية لا تمت للحقيقة بصلة، فران صمت رهيب بسقوط مدينة العلم والنور والحضارة القديمة والمتجددة، المدينة العربية بغداد التي غدت غريقة في مهب التصارع العنصري والاثني والمذهبي، وساد القهر العميق الذي لا بد من أن يأتي أوان إزالته وإن طال زمانه. "وإن أحنت المعركة أكتاف الرفاق، لكنها لم تحنِ رؤوسهم"، طالما أن عقيدة حزب البعث العربي الاشتراكي- على حد قول القائد المؤسس- "هي من معدن هذه الأمة العربية فلا يسهل القضاء عليها وليس من السهل أيضاً، أن تُجتث وتُقتل"، وطالما أن صورة ميشيل عفلق بأفكاره ومواقفه الوطنية والقومية تكبر مع الأيام وتنمو في فكر وضمير البعثيين وسائر شرفاء الأمة الوطنيين والقوميين المناضلين الذين يواصلون مسيرة العروبة الجامعة لأبناء الأمة حتى إرساء الرسالة الخالدة وتحقيق الأهداف السامية في الوحدة والحرية والاشتراكية. وستظل رؤية ميشيل عفلق وأفكاره الاستراتيجية البعيدة المدى، الضوء المنير ولو في آخر النفق والسلاح الماضي في مواجهة أعداء الأمة وفي إعلاء شأن الوطن وتوحيده.

* * * * *

قراءة في رؤية القائد المؤسس للجيل العربي الجديد

المنصة الشبابية

انطلاقا من حقيقة ان الشباب هم صناع الحاضر العربي وجوهر قوته وحيويته وهم قادة مستقبله ، فقد تم تأسيس هذه المنصة الشبابية لتكون باباً جديداً من أبواب النشر لمكتب الثقافة والإعلام القومي لتطل على الشباب العربي من خلال مناقشة شؤونه و طرح قضاياه الراهنة و التعبير عن تطلعاته المستقبلية. وهي مخصصة حصرياً لنشر كتابات الشباب وإبداعاتهم في المجالات الفكرية والثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية وذلك لتعميق مساهمتهم في الدفاع عن قضايا امتنا العربية وصناعة مستقبلها. كذلك فان المنصة تعنى بمتابعه ما يصدر من موضوعات ثقافية وإعلاميه وفنية في وسائل الإعلام العربية ودول المهجر والتي لها علاقة بقضايا الشباب في الوطن العربي، وترجمة ونشر ما يخدم منها في مواجهة تحديات الأمة وتحقيق نهضتها الحضارية الشاملة .

في ذكرى رحيله...

قراءة في رؤية القائد المؤسس

للجيل العربي الجديد*

د. نادية الصمادي – الأردن

في أكثر من مناسبة تحدَّث القائد المؤسِّس أحمد ميشيل عفلق رحمه الله، عن الجيل العربي الجديد، موضحاً معنى التسمية ومواصفات من تنطبق عليه وما هي مهامه ودوره في نهضة الأمة. وهو لا يعني به مفهومه الضيق المحدد بالسن المبكرة لجيل الشباب بمعزل عن الفعل. وفي هذا يقول المؤسس: لا يُفهَم من الجيل الجديد أنَّه جيل الشباب، اذْ ليس الشباب فكرة، بل هو شرط مناسب لنموها، وقد يكون من الشباب مَن هم أشدّ من الشيوخ عداوة ومناقضة للجيل الجديد!. من هنا يرى المؤسس أنَّ الفكرة العربية الجديدة لن تتحقق الَّا في نوع معيَّن من الشباب. وهنا يضع تصوره في نتائج كل محاولات البعث التي قام بها في بدايات نشأته والتي تعامل فيها مع الشباب على أساس السنّ، وصفة أخرى هي

لثقافة (الاصطلاحية) فقط والتي لم تكن مآلاتها بمستوى الطموح. وقد قادته تلك النتائج إلى بلورة مفهوم أصيل للجيل العربي الجديد وتحديد المواصفات التي لابد أن تتوفر فيه كي يستحق هذه التسمية ولتشكِّل انعطافة في تاريخ الأمة ويستطيع بالتالي أن ينهض بمهام نهضتها.

ومن هنا فهو يرى أنَّ تحقيق الفكرة (القومية) العربية الجديدة، تكون مشروطة بوجود جيل يمتلك إرادة التغيير ويتوافر فيه فهم معيَّن للثقافة المقترنة بالفعل، ليمثل نوعاً معيناً من المثقفين المناضلين. ثم يضع القائد المؤسس معادلة تحدد مسؤولية هذا الجيل، امتازت بالواقعية وكانت في قمَّة الرقي من جهة والانسجام في نفس الوقت مع الواقع الحيّ للأمة، فيوجز هذه المعادلة بما يلي :

في الحالة التي تكون فيها الأمة في قوة ورقيّ، تخف مسؤولية الفرد، حيث يكون قادراً على نفع أمته، وعاجزاً عن الأضرار بها، ولا يكون هناك تناقض أو تقاطع بين أن يكون نافعاً لأمته، وبين انتفاعه منها، بل تتوافق المنفعتان في أكثر الأحيان .

ويضيف محدداً العلاقة بين دور الفرد وتأثيره في مجموع الأمة في هذه الحالة فيقول: عندما يحقق الإنسان العربي شخصيته، تتحقق على المستوى الجمعي شخصية الأمة كلها، وبالتالي فعندما يقوم الفرد بعمله الخاص، فإنَّه يخدم الحياة العامة للمجتمع. ويعود هذا التوافق بين الفرد والأمة كما يراه المؤسس، إلى أنَّها عندما تكون مسيطرة على ظروفها ومصيرها، فإنَّ حياتها تكون إيجابية دافقة بالحيويَّة، لذلك فإنَّ الفرد محمول على الصعود الى مستوى تيارها الصاعد، بما يخدمها بلا عناء ولا تكلّف.

أمَّا في حالة تأخر الأمة وضعفها، عندها تتضَّخم مسؤولية الفرد، حتى أنَّه يرى كل حركة من حركاته قادرة على الأضرار بأمته، في ذات الوقت تصبح خدمتها بالنسبة له، شاقة وقد تكون متعذّرة، وفي هذه الحالة يكون اهتمام الفرد بحياته الخاصة، ونفعه الخاص، ليس إهمالاً للخدمة العامة فحسب، بل في أكثر الأحيان موجَّهاً ضدّها، فلا يكون الفرد حينها خليةً في جسم الأمة، بل سيكون خصماً لهذا الجسم، لا يقوى إلا من ضعفه، ولا يسمن إلا من جوعه.

وفي حالة الضعف، يكون هناك تضارب بين ظروف الأمة التي تعيشها، ومصلحتها الحقيقية، وكذلك بين قدرتها وإرادتها. بمعنى أنَّ عملها يكون عكس نفعها، وواقعها نقيض حقيقتها. فحياتها سلبية، وتيارها غائر ومنكفئ، وفي هذه الحالة لا يجدي علم بعض الأفراد وكفاءتهم وإخلاص البعض الآخر ونزاهته، وغيرة الغيورين، وتضحيات المضَّحين، ذلك لأنَّ الآلة الكبرى للضعف والتخلف قادرة على أن تتحمَّل ما يجري لتهضمه وتطبعه بحركتها، كما يقدر المجتمع الراقي السليم على تحمّل بعض الفاسدين. لذا يرى المؤسس أنَّ كل علم يبقى ضمن اطار هذه الحركة أو الآلة، يكون ناقص، وكل إخلاص مشوب، وكل نزاهة مشتبهة.

إذن ما هو الحل في نظر القائد المؤسس؟ انَّه يكمن كما يقول في أن يكون العلم صحيحاً، وأن يكون الإخلاص تاماً،

وأن تكون النزاهة حقيقية، كيما يحرص صاحبها على نظافة أمته، أكثر من حرصه على نظافة سمعته .

ويطرح القائد صفة مهمة للجيل الجديد، تتمثَّل في الفرق بين النوايا والأماني المجرَّدة، وبين الأفعال الحقيقية لأفراد هذا الجيل. لهذا، فإنَّه يرى أنَّ الربط بين الأقوال والأفعال، يخلق أفراداً قلائل، يصمدون بوجه الواقع الفاسد والمتخلف، فيعاكسون السير بالاتجاه الخاطئ لحركة الأمة. وهؤلاء هم النخبة الواعية، التي يتشكل منها الجيل الجديد بفكره ووعيه وتضحياته العملية وليس بسن شبابه وحسب .

فعندما يتخلَّى العدد الأكبر من الأفراد عن مسؤوليته، يظهر هنا وهناك الأفراد الذين يتحملون كل المسؤولية، أي مسؤولية الكل. وهنا يرى المؤسس أن أولئك الأفراد يجب أن تتوحّد جهودهم، حتى يكونوا القوة القادرة على التغيير. ولأنَّ الجهد المطلوب ليس آنياً، ولا عادياً، بل هو تاريخيّ، كما انه ليس ممارسة سياسيةً بل هو رسالة، لأنَّه مكلَّف بتصحيح تراكم تخلف وانحراف عصور عديدة ماضية، وتهيئة انبعاث للأمة يؤتي أكله في عصور عديدة مقبلة، فلا بدّ إذن من جيل بكامله مهيَّأ لأن يضطلع بهذه المسؤولية، فيبدع في النضال، ويستمر فيه حتى بلوغ أهدافه. هذا هو الجيل العربي الجديد الذي يؤكِّد عليه القائد المؤسس رحمه الله، لتحقيق الرسالة الخالدة للأمة العربية .

ويحذر من جهة أخرى من بعض المبالغات غير الواقعية في هذا الشأن فيقول أنَّنا عندما ننسب إلى السنّ الشابة قوة خارقة في حدِّ ذاتها، فهذا وهمٌ علينا الابتعاد عنه. لماذا؟ لأنَّه هو نفس الوهم الذي ينتظر انتهاء الجيل القديم، وموت آخر مَن يمثِّله. وهنا يصف القائد المؤسس الجيل القديم وصفاً رصيناً معبِّراً، فيقول: أنه ليس مجموع أجسام مسنَّة، بل هو روح وتقاليد قادرة على أن تتجسَّد في الأجيال الشابَّة إلى ما شاء الله. فكما أنَّ الجيل الجديد لا يوجد إلا متى وجِدَت فكرته، كذلك الجيل القديم لا يموت مالم تمُت روحه وتقاليده، أو بالأحرى ما لم تقتل بظهور الروح التي تعارضها وتنفيها .

وفي مسألة الأخلاق والفضائل وعلاقتها بالجيل العربي الجديد وأهميتها لنجاحه في حمل الرسالة وتحقيق نهضة الأمة، يبيِّن لنا القائد المؤسس أنَّ اهتمام البعض الذهني بالأخلاق، وفشلَه العملي فيها، يعود إلى أنَّنا نحسبها سبب وهي في الحقيقة نتيجة. وما الفضائل المتعددة التي نطيل في ذكرها، في كتاباتنا وخطبنا، إلا نتيجة طبيعية لموقف حيوي يجب أن يهيّئه الفكر. ويتجلى هذا في ماضينا المجيد، و في حياة أبطالنا، فنحن ننظر إلى الأبطال من خلال ضعفنا وانحطاط حال الأمة الآن، لذلك نحمِّلهم أحمالاً لا يتناسب ثقلها مع ما كان لحياتهم من عفوية وطلاقة وتدفق، ولا يتفق تعدد تلك البطولات والفضائل مع ما كان لشخصيتهم من وحدة رائعة. لذا وبقدر تعلق الموضوع بالجيل الجديد، فأنَّنا لا نطلب جيلاً مؤمناً مخلصاً جريئاً صبوراً مضحياً فعَّالاً، بل نطلب جيلاً جديداً، يكون له موقفٌ حيوي جديد، يستنبع هو نفسه الفضائل التي يتضمنها ويحتاج إليها.

وعن علاقة الواقع المتخلف بميلاد الجيل الجديد الواعد، يؤكِّد القائد المؤسس أنْ لا نهضة إلا من الداخل، من رحم المعاناة مع التردي والانحطاط، فمن هذا الواقع الفاسد سيخرج الجيل الجديد، ولكنَّه سيكون نقيض هذا الواقع، لأنه سيولد منه وينفصل عنه. فميلاد هذا الجيل هو نتيجة الألم، إذ لا يشعر بألم الفساد إلا مَن عاش فيه وعانى منه .

وفي المقابل يضع الرفيق المؤسس رؤيته للجيل المتعالي الذي لا يساهم بالتغيير ويكتفي بالتفرج فيسمه ب (المنحط)، ويصفه بأنَّه الجيل الذي يحكم على الحاضر حكم مؤرِّخ، فيكون المفسِّر لا المؤثِّر، الذي يحوِّل الأسباب إلى أعذار، بل قد يحوِّل الأعذار إلى مبادئ فلسفية وقواعد أخلاقية .!

إن الاهتمام والغيرة على الجيل الجديد كما يقول، هي غيرة على المستقبل، وبالتالي فهي تفرض أسلوباً معيَّناً في وضع المسائل ومعالجتها، لأنَّ ثمة فرق كبير بين وضع المسألة بشكل يوصل إلى إيجاد أعذار ومسوّغات أو فضائل للجيل القديم، وبين وضعها بشكل يوصل إلى تكوين عقيدة ومُثُل ومفاهيم تمكِّن الجيل الجديد من القيام بمهمته التاريخية .

وفي رؤيته للعلاقة بين الجيل القديم والجيل الجديد، يذكر المؤسس أنَّ الجيل الجديد لن يتكون إلا بانفصاله عن الجيل القديم، ليس في الزمن (الاصطلاحي)، بل في الزمن النفسي وكذلك في الجوهر. من هنا ينظر القائد المؤسس إلى أصغر تلميذ قابل لأن تتجسَّد فيه الفكرة العربية الجديدة (وهي بعث الأمة)، على انه أثمن وأنفع لأمته من أكبر سياسي تقليدي حافل العمر بالحوادث والتجارب. ويستشهد المؤسس رحمه الله بصورة من المشاهد عند ظهور الإسلام، فيقول: أنَّ قيمة المسلم في كونه مسلماً، لأنَّ فكرة الإسلام كانت كفيلة برفعه إلى مستواها. وكان فساد المشرك، في كونه مشركاً بصرف النظر عن مواهبه وفضائله، لأنَّ فكرة الشرك كفيلة بخفضه إلى دركها، وتهديم هذه الفضائل، وذلك هو الفرق بين فكرة خلَّاقة وفكرة عقيمة.

وفي الختام يعطينا القائد المؤسس صورة مشرقة عن العلاقة التفاعلية للجيل الجديد مع امته، فيقول: إنَّ الجيل الجديد يؤمن بنفسه، لأنَّه يؤمن بأمته الخالدة، ويؤمن بأمته الخالدة وبقدرتها على أن تغلب انحطاطها، لأنَّه يؤمن بنفسه. و ما دام هو قد خرج منها، فهي قادرة أن تخرج من نفسها، ومادام هو قد ارتفع فوقها، فهي قادرة أن ترتفع فوق نفسها، ومادام هو قد انفصل عنها، فهي تستطيع بعمله وتأثيره أن تنفصل عن نفسها، لتعود إلى ذاتها الأصيلة، لتعود الأمة العربية الخالدة، ولكن كل ذلك يشترط أن يكون هناك ثمَّة جيل عربيّ جديد ...

---

*من كتاب في سبيل البعث للقائد المؤسس، ص ١٥٠-

في ذكرى رحيله عدم الانحياز في فكر القائد المؤسس

د. احمد أبو داود

المقدمة

يصعب الفصل بين الأفكار السياسية للقائد المؤسس لحزب العث العربي الاشتراكي الأستاذ احمد ميشيل عفلق، الخاصة ببناء المجتمع العربي الاشتراكي الديمقراطي الموحد، وبين فلسفة عدم الانحياز التي حدت الملامح الأساسية للكفاح ضد الاستعمار وضمان الحريات السياسية، والاعتراف بالحقوق القومية والإنسانية للشعوب والمساهمة في الجهود المبذولة لتحقيق التوازن الدولي لتجنيب العالم مخاطر الحروب والدمار النووي، عبر بناء عالم يسوده السلم والأمن والوفاق والتعاون.

إن البحث في موضوع: عدم الانحياز في فكره، يعني البحث في جوهر القضية التي ناضل من أجلها كمفكر وقائد سياسي من طراز فريد عبر ظروف معقدة، عاشها العالم العربي بعد الحرب العالمية الثانية ولغاية عصرنا الراهن، لقد كانت الأيدولوجية العربية التحررية بجانب الهندية واليوغسلافية، عوامل جوهرية في بناء فلسفة عدم الانحياز، وتميز الدور العربي في حركة عدم الانحياز، ببعدين، أيديولوجي واستراتيجي .

فمن الناحية الأيدولوجية ساد الاعتقاد بخطورة سياسة المعسكرات والانقسام العقائدي في العالم، الذي قاد الحرب الباردة، لذا عبرت سياسة الحياد الإيجابي عن الحل الجديد والفريد أمام شعوب ودول العالم الثالث لكي تمارس دوراً إيجابياً على صعيد العلاقات الدولية، كما عبر الحياد الإيجابي عن موقف حضاري عندما رفع شعار: "لا شرقية ولا غربية" لضمان السلم في العالم .

فمن الناحية الأيديولوجية يعني الحياد الإيجابي الوقوف على صعيد العلاقات بين الدول والتعايش ضمن إطار التباين بين الأحزاب والمنظمات في إطار الدولة الواحدة، فالحياد عندما يعني: التحرر من هيمنة القوى الكبرى، أي يقصد: منع تدخلها ثم تشويهها للقيم الحضارية الخاصة بكل شعب. أما من الناحية الاستراتيجية فإن العناصر الجيوبوليتيكية للعالم العربي متمثلة في ممرات وسواحل بحرية حيوية للأمن والتجارة الدولية إضافة لوجود ثروات مادية هامة كالبترول والغاز والمعادن، والقدرة على توسيع الإنتاج الزراعي والصناعي، كلها عوامل جوهرية دفعت القوى الكبرى للاستحواذ على الثروات واحتلاله عسكريا واقتصاديا وسياسيا، مما جعل لفلسفة عدم الانحياز قوة معنوية خاصة للنضال ضد الاستراتيجيات الإمبريالية، عبر العمل على تحرير الإنسان والثروات المادية من سيطرة الشركات وقوى الاحتكار .

لقد كان للمفكر احمد ميشيل عفلق سياسات فكرية رائعة في بلورة مسألة عدم الانحياز، وهذا ما دفع لدراسة تطور هذه الأفكار عبر تصنيف عناصرها، ولتحقيق هذا الهدف استخدمنا منهج تحليل المضمون الكيفي لعدد من النصوص والأحاديث السياسية له، حيث صنفت أبرز لثلاث موضوعات كالآتي :

١. قواعد السياسة الخارجية العربية
٢. مفهوم الحياد الإيجابي
٣. المبادئ الجديدة للعلاقات الدولية

أخيراً نأمل في إلقاء الضوء على جانب حيوي من فكر القائد المؤسس الخاص بدور الأمة العربية، وتأثيرها الإيجابي في الحياة الدولية المعاصرة نحو عالم يسوده السلم والأمن والوفاق .

قواعد السياسة الخارجية العربية

اختلفت نظرة حزب البعث العربي الاشتراكي في السياسة الخارجية عن نظرة النظم والأحزاب ذات الطبيعة الانتهازية والارتجالية التي تؤدي للتناقض أو الغموض والتذبذب الدائم، ويسمح بتسخير السياسة القومية للأغراض والمصالح الشخصية، كما تميزت سياسة حزب البعث عن سياسة الأحزاب الشيوعية العربية التي انطلقت من "نقطة مذهبية مصطنعة، هي خارج دائرة الأمة العربية وجو روحها ومصلحتها وظروفها"، فالبعث العربي يستمد سياسته من أيدولوجية حضارية خاصة، تتصل بمبادئه العربية الإنسانية، هذه السياسة ترتكز على القومية العربية، أي بعمل يوحي من مصلحة الأمة العربية وحاجتها ورسالتها الإنسانية ."

لقد جاءت مواقف البعث العربي في السياسة الخارجية تعبيرا عن روح الأمة العربية وإرادتها في مقاومة الاستعمار، عربيا ودوليا، وهذا يعني: "الدفاع عن حرية الشعب العربي وجميع الشعوب المستعمرة". لقد عارض الأستاذ احمد ميشيل عفلق السياسة الواقعية للحكام والأحزاب المؤدية لمهادنة الاستعمار، وندد بمواقف الأحزاب الشيوعية العربية التي تنسجم مع التوسع الاستعماري، بما يتلاءم مع المصالح الدولية للاتحاد السوفيتي. لذا قدم كمفكر بديلاً سياسياً يرى: "أن مصلحة الشعوب هي في أن يدافع كل شعب عن حريته واستقلاله، وأن يقوم بين الشعوب المتنافسة في سبيل حريتها تساند وتعاون حر، فليس ما يثبت إن كل دفاع من مصالح الاتحاد السوفييتي، وكل تمويه له يعود حتماً بالنفع على حرية الشعوب" ، لأن السياسة السوفييتية تخضع للمصالح وللأهداف الرأسمالية للدولة، التي لا تنسجم بالضرورة مع مشكلات الشعوب التي تناضل ضد الاستعمار .

لقد نظر الحزب إلى سياسة الصراع بين المعسكرات نظرة استقلال وحياد، مؤكداً على رفض سياسة الانحياز إلى أحد الطرفين، أي "رفض سياسة تقسيم العالم إلى كتلتين متصارعتين وطالب بالعمل على: "فسح المجال لتعايش الشعوب ضمن الأنظمة المختلفة الملائمة لحاجات وميزات كل منها"، إن سياسة الحياد في فكر القائد المؤسس تتصل بالموقف الأيديولوجي، فهو: "يؤمن باتجاه ثالث فوق

الاتجاهين البارزين في هذا العصر" ، والذي يتمثل بسياسة الحياد، لأن مصلحة البلدان العربية لا تكمن بالانحياز إلى جانب إحدى الكتلتين أو دولها، لذا يفترض أن تكون السياسة الخارجية للدول العربية "سياسة حياد في النزاع القائم بين الكتلتين العالميتين" ، أي التأكيد على رفض الارتباط بمعاهدات مع الدول الاستعمارية، لأنها عدوة الحرية واستقلال ووحدة العرب. إن السياسة الخارجية العربية وهي تعبر عن رفض الأحلاف فإنها تؤكد على عدم قبول الدول العربية الخضوع لإحدى المعسكرين، لأن التبعية تتناقض مع إيمانهم ببناء الاشتراكية والحرية والعمل لتحقيق الوحدة، للمساهمة بفعالية في دعم الجهود المبذولة لضمان السلام والأمن الدولي، فالسياسة الخارجية يجب أن تكون مستقلة لكي يتعزز استقلال البلاد، ولا يمكن أن تكون مستقلة إلا إذا التقت مع الأهداف القومية وبما ينسجم مع تحقيق المصالح العربية .

وبالفعل تعززت خلال الخمسينات وتوسعت جبهة الشعوب المتحررة من الاستعمار والمؤمنة بتطبيق سياسة مستقلة عن استراتيجيات الكتل العالمية .

وتطور موقف الاتحاد السوفييتي، حسب اعتقاد الأستاذ احمد ميشيل عفلق نحو القبول بفكرة: التعاون الحر الذي يحترم خصائص الشعوب وظروفها الخاصة، ومشروعية إقامتها أو وصولها إلى الاشتراكية بطرقها الخاصة. إن تغيير السياسة السوفييتية في عهد خروشوف شجع الحكومات العربية للمضي في سياسة الحياد الإيجابي والتعاون مع الاتحاد السوفييتي، لأن مصلحة الأمة العربية ومصلحة الاتحاد السوفييتي تلتقيان في النضال من أجل "التحرر السياسي والاقتصادي من الاستعمار الغربي" ، الذي يشكل وجوده في العالم العربي خطرا يهدد أمن وسلامة السوفييت. لذا فالدعم السوفييتي للقضايا العربية وتزويد عدد من الدول العربية بالسلاح وبالمعونات الاقتصادية كانت بهدف منع الاستعمار من استخدام العالم العربي كقاعدة لعملياته العسكرية، أو لتوسيع هيمنته الاقتصادية عبر السيطرة على الثروات العربية، إذا كل خطوة يخطوها الشعب العربي في طريق تحرره من قيود الاستعمار وتغلبه على أوضاعه المختلفة يجب أن يرافقها ارتفاع مقابل في المقاييس القومية، أي في العمل على "تعزيز الاستقلال من الداخل بتقوية جيشنا وتصنيع بلادنا واستثمار ثروات أرضنا، وتوحيد أجزاء وطننا العربي على أسس سليمة تكفل لنا الدفاع عن وجودنا وقوميتنا" .

لذا يعتقد "أن اندفاع العرب الطبيعي المشروع في طريق التحرر والتقدم يشكل بذاته خطرا كبيرا على مصالح الاستعمار" عربيا وعالميا، لأن النضال العربي اتخذ ملامحه الواضحة في المطالبة بالحرية لجميع الشعوب. أن الشعب العربي يطالب إذا: "بالتحرر من الاستعمار والاستثمار، ومعركته معركة شعب لا معركة طبقة في سبيل حياة حرة كريمة مبدعة وشعبنا في هذا يلتقي مع اتجاه العصر، أي مع اتجاه الشعوب ومع التقدم البشري العام. "

مفهوم الحياد الإيجابي

يفترض من القوى العالمية أن لا تنظر للعالم العربي باعتباره موقعا استراتيجيا ومصدرا للثروات لتبرير إخضاعه للمصالح الإمبريالية العسكرية والاقتصادية والسياسية، لأنها بذلك تنتزع من الأمة العربية حقها في تقرير مصيرها لتبقى مجزءة ومتنافرة، لذا يتوجب على الدول الكبرى في عصرنا الراهن الأخذ بنظر الاعتبار: الأماني المشروعة للشعب العربي في نضاله من أجل الحرية والوحدة القومية والتقدم، وهذا ما يشجع العرب على مد يد الصداقة والتعاون إلى الشعوب التي تظهر تفهما للقضايا، ومناصرة فعالة له، لكن الفروق المذهبية والعقائدية بينه وبين هذه الشعوب كبيرة .

إن الذي يبعد النفوذ السوفييتي عن البلاد العربية هو ابتعاد الاستعمار وجلاءه التام عنها ، وهذا ما يمكن الأمة العربية من تحقيق أهدافها القومية في التحرر والوحدة، لضمان استقلاليتها على صعيد العلاقات الدولية، فعلى هذا الأساس "آمن العرب بسياسة الحياد الإيجابي" ، "التي ترفض سياسة المعسكرات، وترى في الابتعاد عن الانحياز إلى أحد الطرفين ضمانة لحريتها ومساعدا لها على بلوغ طريقها المستقل" . لقد أدت هذه السياسة إلى ظهور الشعب العربي كقوة واحدة في مواجهة الكيان الصهيوني والإمبريالية، وكل ما يهدد السلم والاستقرار العالمي، مما عمق الإحساس بين "جميع الشعوب المتعلقة بالسلم، بوحدة المصلحة والمصير مع الحركة العربية التحررية". لقد دفع هذا الانسجام في الكفاح بين الأمة العربية والأمم والشعوب في العالم الثالث لاهتمام دول باندونغ "بالنضال العربي الذي حمل لواء تحقيق مبادئ باندونغ في تحرير شعوب آسيا وأفريقيا وتوطيد دعائم السلم العالمي . "

لقد عانت الأمة العربية من آثار الظلم والعدوان بفعل الهيمنة الاستعمارية "والتعصب العنصري والديني" مما أكسب النضال العربي تجربة إنسانية عميقة، تحولت إلى عنصر أساسي في تكوين العالم "العربي المعاصر" الذي يؤمن بأهمية التفاهم المتبادل والتعاون المشترك بين الشعوب، كبديل ضروري وحضاري عن سياسة التسلط الإمبريالي .

وللمفكر ميشيل عفلق رؤيا خاصة حول توازن مركزي الاستقطاب في العالم، حيث يعتقد أن "ليس من مصلحة الأمة العربية في المرحلة الحاضرة من التاريخ أن ينهار أي من المعسكرين الرأسمالي أو الاشتراكي"، لأن تراجع القوى الاشتراكية يعني هيمنة الإمبريالية على العالم الثالث، اقتصاديا وسياسيا، أما اندحار الرأسمالية، فبمعنى سيادة الشيوعية على العالم، وما يحمله من مخاطر في انكار الحقوق القومية للشعوب ومصادرة للحريات الإنسانية، لهذا آمن أبناء الأمة العربية بفكرة الحياد الإيجابي، الذي لا يجد مبرراته في الأهداف السياسية والاقتصادية فحسب، بل ليميز أيضا موقف العرب من مسألة الحرية في مجال العلاقة بين البلدان والأحزاب والمنظمات العربية، أو على صعيد الموقف من الصراع الدولي السياسي والأيديولوجي المؤثر على الدور الحضاري للأمة العربية .

لذا فإن مصلحة البلدان العربية ترتكز على تنمية علاقات التوافق بين القوتين الكبرى "يتطور المعسكر الرأسمالي نحو الاشتراكية ويتطور المعسكر الاشتراكي نحو الحرية في داخل الاتحاد السوفييتي، ونحو الاعتراف بحقوق القوميات الأخرى في طريق تحقيق الاشتراكية"، لأن رفض انهيار إحدى القوتين يعني رفض الحرب والتأكيد على أهمية السلم والأمن الدولي. هذا هو المعنى العميق للحياد الإيجابي الذي آمن به المفكر ميشيل عفلق، كما آمنت به شعوب آسيا وأفريقيا، والذي يعني: "التطلع إلى موقف جديد شامل، يرتفع فوق التضاد بين الاشتراكية والرأسمالية"، ويتعمق في وضع حلول جذرية للمشكلات الإنسانية بما يضمن العلاقات الدولية، على أساس من الاحترام المتبادل المبني على التعاون بين الشعوب والدول .

إن المستوى الجديد للعلاقات الدولية يتطلب "التحرر التام من كل نظرة مذهبية بغية إعادة النظر في جميع النظريات والمذاهب لتوفير الشروط التي تسمح بالتخلص النهائي من منطق الصراع بين هذه النظريات بشكل واقعي سلمي"، وهذا ما يؤكد الدور الإيجابي للحياد عبر إسهامه في خلق التعايش وتعميق التعاون، ليس بين شعوب العالم الثالث المؤمنة بهذه السياسة، بل بين شعوب وبلدان الشرق والغرب، لتنمية المصالح المشتركة .

إن سياسة الحياد كما يراها الأستاذ ميشيل عفلق: "لا تعني رفض التعامل مع الغرب بل رفض احتكار الغرب لهذا التعامل، وتقبل بالتعامل مع الغرب والشرق على السواء، تحقيقا لمصلحة شعوبها" ، لأن الحياد الإيجابي يتحمل مسؤولية منع انفجار الصراع بين الديمقراطية بمعناها العميق الشامل وبين العدالة الاجتماعية في صورتها الاشتراكية الكاملة .

إن النظرة العربية الإنسانية للعالم يجسدها: "حرصهم على حريتهم واستقلالهم ووحدتهم" وفي ذات الوقت "ينظرون إلى مستقبل العالم من خلال نظرتهم إلى مستقبلهم"، أي في "عالم يكون العرب فيه أمة حرة مستقلة موحدة"، أسوة ببقية الشعوب المقهورة، وهذا ممكن عند القضاء نهائيا على الاستعمار، وأخلاقه العسكرية والاقتصادية والسياسية. لقد حقق العرب في أقطارهم خطوات متباينة على طريق التقدم عندما انتصروا في كفاحهم ضد الاستعمار، إنه انتصار للحيوية، جسد تطورا في الفكر والاقتصاد وفي التربية السياسية والتنظيم، وكلما ازددنا تقدما في تحررنا الخارجي علينا أن نقضي على التفاوت بين الطبقات ، من أجل بناء المجتمع الديمقراطي التحرري .

إن سياسة الحياد والاستقلال ليست غاية في حد ذاتها بل هي سبيل لبلوغ أهداف سياسية تتمثل في الدعوة لإقرار سلام عالمي على أساس المساواة بين الشعوب وبما يمكن من إبعاد العرب عن مخاطر الحروب وعن صراع القوى الكبرى في محاولتها لتسيطر على الثروات الاستراتيجية البترولية والمعدنية "إن الفقر والحرب يهددان السلم والرخاء العالميين" بفعل عدم قدرة الشرق والغرب على تقديم حلول جذرية للمشاكل الرئيسية التالية: توفير مستوى لائق من المعيشة لجميع البشر، توفير الحرية لجميع الشعوب وتمكينها من تحقيق وحدتها القومية، منع الحروب .

إن جمع الأحزاب الاشتراكية المناهضة للاستعمار مع حركات التحرر الممثلة للشعوب المستغلة حديثا، شكلت العناصر الأساسية خلال الخمسينات والستينات، لإقامة معسكر السلم والاشتراكية، الذي يتمتع بالاستقلالية عن سياسة الأحلاف السياسية والعسكرية والاقتصادية، ويمثل الكتلة الدولية الجديدة للحفاظ على التوازن الدولي عبر العمل من أجل :

١. إلغاء جميع المعاهدات الأجنبية .

٢. إجلاء جميع القوات الأجنبية المحتلة ورفض مشاريع الدفاع المشترك .

٣. تأميم النفط، وكافة الشركات الاحتكارية وجميع المرافق العامة .

٤. إعلان الحياد الفعلي .

من المؤكد أن الاستعمار والاستعمار الجديد يتحمل جانبا من المسؤولية في بقاء العرب مجزئين ومتخلفين عن آفاق التطور الحضاري في العالم، كما كان إعلان تأسيس دولة الكيان الصهيوني أحد أهم العوامل المهددة للأمن القومي العربي بصورة دائمة .

بناء عليه يفترض أن يتسم موقف العرب من الصراع بين القوتين الكبرى: بالحياد والاستقلال، لأن الاستقلالية قادرة على المساهمة في التخفيف من مخاطر نشوب حرب عالمية نووية، لن تؤدي إلا لدمار وفناء الحياة الإنسانية .

المبادئ الجديدة للعلاقات الدولية

لقد بلغت القومية العربية مرحلة من النضج تمكنها من الانفتاح على مختلف الاتجاهات الأيدولوجية لتتفاعل مع تطور الوعي الإنساني، هذا الانفتاح: يغذيها ويقويها ويساعدها على توضيح معالم شخصيتها وخصائصها . وبعد النجاح الذي حققته القومية العربية وأفكار باندونغ تحول ميزان القوى إلى جانب البلدان العربية، وبلدان آسيا وأفريقيا، أي مع حركة التحرر والوحدة والسلم، فالنجاح في تحقيق التضامن بين شعوب العالم الثالث مكن من تطوير فعاليتها في مقاومة الاستعمار والاستعمار الجديد، وبما يؤمن وضع قواعد جديدة في الحضارة الإنسانية.

لقد تميزت حركة القومية العربية بالقدرة على "الإنشاء والبناء" في إطار الفكرة الإنسانية الشاملة القائمة على وحدة المصير الإنساني، ووحدة قضية السلم والحرية والتقدم لجميع شعوب الأرض، وهذا يعني أن القومية العربية تحولت إلى قوة إنسانية خلاقة من أجل:

١. الكفاح ضد الاستعمار

٢. العمل من أجل الحرية

٣. المساهمة في بناء السلم العالمي

لقد تميزت السياسة العربية التحررية بنقطتين :

الأولى مجابهة الأحلاف، والثانية كسر احتكار السلاح، وهذا يعني رفض السياسة النقدية القائمة على وقف التعاون مع

الدول الاشتراكية بهدف الانتقاص من استقلالية البلدان العربية لإبقائها خاضعة للنفوذ الرأسمالي، أما السياسة العربية التحررية فارتضت بموقف مبدأي تمثل: بالحياد الإيجابي الذي يمكن العرب من توفير فرص جديدة لتطوير قدرتهم الدفاعية لمنع العدوان ولمساندة حركات التحرر في آسيا وأفريقيا، إن الحياد الإيجابي يدعم تحرر العرب ويقرب خطواتهم نحو الوحدة، لأن الحياد يضمن القوة للوحدة العربية، وكلما اقترب العرب من الوحدة سيتعزز الحياد الإيجابي .

إن الحياد الإيجابي يعني للعرب: أنموذج في بناء المجتمع التقدمي العصري، وهذا النموذج يقدم فرصة لإعطاء الرسالة العربية معناها الإنساني المعاصر. "هكذا يشعر العرب أن في حرصهم على الحياد الإيجابي لا يحرصون فقط على حريتهم وإنما على وحدتهم أيضا، وإنهم في حفاظهم عليه وتمسكهم به إنما يحافظون على رسالتهم القومية ويتمسكون بها. فالسياسة العربية التحررية الملتزمة بالحياد الإيجابي كشفت عن دور الأمة العربية في النضال ضد مختلف أشكال الهيمنة، وأمدت هذا النضال بوسائله الفعالة في القوة العسكرية والاقتصادية، وساعدته على كسب تأييد الرأي العام العالمي لقضية العرب القومية، إن هذه السياسة، هي الوسيلة الوحيدة الضامنة لاستمرار سير الشعب العربي في الاتجاه التقدمي ، الذي يقي قوميته من كل استغلال وتشويه، ويسمح للأمة العربية أن تحتل مكانها في الكيان الدولي لتقوم بدور فعال في السياسة الدولية، وفي سبيل تخفيف حدة التوتر وتصفية المعسكرات وتدعيم الحرية والاستقلال لكل شعب من الشعوب، الأمر الذي لا سبيل بدونه لخلق الجو المناسب والشروط الملائمة لتدعيم السلم العالمي .

الحياد الإيجابي هو الذي يعكس هذه السياسة القومية العربية في المجال الدولي، هذه السياسة: "لا تريد أن تكون تابعة لأي من سياسة الكتلتين فهي تعني أول ما تعني التعامل مع جميع الدول دون تفريق بسبب نظامها الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي" ، "فسياسة القومية العربية تتعامل مع السياسة الدولية شرط استناد العلاقات الدولية على: "أساس من احترام السيادة، وعدم تدخل بلد ما في شؤون البلد الآخر" ، أي أن سياسة الحياد تمثل جوهر السياسة العربية القومية، التي تعمل على ضمان الاستقلال والحرية وتعزيز القدرات الدفاعية للأمة العربية، ومن أجل تحقيق الوحدة والتقدم ولبناء السلام في الشرق الأوسط والعالم .

إن تجربة الشعوب الآسيوية والأفريقية تعمقت منذ مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥م، ولغاية المؤتمر الأول لبلدان عدم الانحياز الذي انعقد في بلغراد عام ١٩٦١م، حيث تبلور مفهوم عدم الانحياز كبديل عن تعبير الحياد الإيجابي، لقد واكب حزب البعث العربي الاشتراكي هذا التغير، مؤكدا على عدم حيادية الحزب في الصراع بين التحرر والاستعمار أو بين الاشتراكية والرأسمالية، وعلي رفض سياسة المحاور أو التبعية، والعمل على تشجيع سياسة عدم الانحياز وتوسيع التعاون مع الأحزاب والدول التي تكافح مختلف أشكال الاستغلال، وتعمل على تحقيق المجتمع الاشتراكي .

إن عدم الانحياز يعني الاستقلالية تجاه المحاور والإيمان بأهمية تحقيق السلام العالمي على أساس من العدل، لأن في رفض المحاور: "خدمة لقضية السلم من حيث أنه يساعد في خلق قمة واسعة تخفف من حدة التناقض بين العملاقين المتصارعين" ، كما يوفر عدم الانحياز فرصة للشعوب للتعبير عن موقفها تجاه القضايا القومية والعالمية، ولتحقيق التوازن والتضامن والأمن والسلم بين الدول .

خاتمة واستنتاجات

لقد تبلورت الأفكار الأساسية للأستاذ احمد ميشيل عفلق حول أهمية مكافحة الاستعمار والاستعمار الجديد، والعمل على دعم الشعوب في نضالها من أجل الحرية، وتنمية التعاون بين الأمم لضمان الرفاهية والسلم، مع التأكيد على استقلالية السياسة العربية في الموقف والتطبيق، من صراع القوتين الكبرى في حينها، لقد جاءت مبادئ باندونغ منسجمة تماما مع تصورات مفكرنا العربي الكبير ونظرته حول أهمية إعادة بناء النظام الدولي الذي تكون بعد مؤتمر باندونغ بالشكل الذي يضمن احترام حقوق الإنسان، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، والالتزام بالامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم القيام أو التهديد بالحرب.

لقد بقيت حركة عدم الانحياز أمينة على المبادئ التي طرحها القائد المؤسس، وجمال عبد الناصر وجوزيف بروز تيتو، عبر التأكيد على: إزالة الاستعمار، وإنجاز التحرر والاستقلال الوطني، وضمان حق تقرير المصير للشعوب في اختيار طريق تطورها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي، لضمان التعايش السلمي كقاعدة لتأمين توسيع المشاركة الفعالة لجميع الدول في الحياة الدولية، وبما يمكن من تحقيق ديمقراطية العلاقات الدولية .

إن الأيدولوجية العربية تعبر عن سياق فكري ونضالي هدفه تحقيق الوحدة العربية كنموذج تتسع فيه إمكانات الحياة الديمقراطية والاشتراكية والإنسانية، وبما يحفز في الأمة العربية الروح الحضارية الجديدة للمساهمة بفعالية في بناء عالم جديد غير منحاز تسوده علاقات دولية قائمة على احترام الشعوب وحقها في تقرير مصيره .

لقد عبر إيمان البعث "بالحياد الإيجابي وعدم الانحياز عن نظرة مستقبلية" ، لأن العروبة الحديثة قد تجاوزت بمفهومها القومي الإنساني والاشتراكي المفهوم القومي الليبرالي، وكذلك المفهوم الأممي الماركسي المبني على التناقض بين الاشتراكية والقومية، "فالقومية العربية أصبحت تعني: الثقة بالأمة والنظرة الإيجابية إلى الإنسان"، وهي تعني: "الاستقلالية لتأكيد الخصوصية مع ضرورة الانفتاح على العالم وتجاربه المعاصرة . "

هذه هي أبرز عناصر مفهوم عدم الانحياز في فكر المؤسس احمد ميشيل عفلق الذي دافع عن قضية كبرى هي قضية الحرية والذي نجح بتحرير الأيدولوجية العربية من القوالب النظرية والعقائدية الجامدة، لأن الأفكار تكون دائما في حالة إعادة بناء .

بيان قيادة القطر السوري المؤقتة

في ذكرى وفاة القائد المؤسس

بمناسبة الذكرى السنوية لوفاة الأستاذ احمد ميشيل عفلق الذي رحل في ٢٣/٦/١٩٨٩ ذكرى أليمة على أمتنا العربية وعلى البعثيين في كل مكان.

الأستاذ والمؤسس والقدوة والبعثي والرفيق والقائد الأستاذ ميشيل عفلق هو تاريخ كبير وعظيم لجميع المناضلين البعثيين وغير البعثيين والعرب أينما وجدوا.

وعندما نستذكر قادة البعث العظام فذلك نوع من استذكار القيم والمبادئ والتضحيات التي مارسوها في سبيل تحقيق أهداف الأمة وسموها ورفعتها...

الأستاذ أحمد ميشيل عفلق كرس كل حياته ومنذ الصبا وحتى أن غادر إلى رحاب اللّه في النضال لتحقيق أهداف الأمة فهو من وضع مبادئ وقيم حزب البعث العربي الاشتراكي وهو من عمل لبعث منظمات قومية تناضل لتحقيق الأهداف الوطنية والقومية لرفعة المواطن ولحفظ كرامته وحريته وربط النضال في سبيل الوحدة بالنضال من أجل تحقيق العيش الأفضل للمواطن العربي وفق رؤيا اشتراكية متميزة ونابعة من واقعنا العربي..

وأكد أن كل ذلك مترادفات لا تتم ولا تتحقق دون تحقيق الحرية للمواطن وحقه في الرأي والمشاركة في القرار ووفق منظومات ديمقراطية تحفظ كرامة المواطن وحقوقه وواجباته.

المفكر القومي الأستاذ احمد ميشيل عفلق بقدر ما كان داعيا للقيم والمبادئ فقد شارك في حرب ٤٧ كمقاوم ومقاتل وأكد على ضرورة استمرار المقاومة أينما وجد احتلال أجنبي ودعمها بكل الإمكانيات الممكنة.

المعلم الأستاذ عفلق كان هو ورفاقه في القيادة القومية للحزب البوصلة التي يعود إليها قادة البعث ومناضلوه في كل الأقطار العربية لأجل تصحيح مسيرتهم النضالية وتصويبها عند أي خلل.

المجد والخلود لشهداء الأمة العربية.

رحم اللّه القائد المؤسس أحمد ميشيل عفلق!!..

قيادة القطر السوري المؤقتة.

2022/6/23

لبـــنان

- انتخب أعضاء مجلس النواب رئيس ونائب رئيس وهيئة مكتب المجلس ورؤساء ومقرري اللجان النيابيّة.
- تكليف رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي بتشكيل حكومة جديدة بعد نيله ٥٤ صوتاً في الاستشارات النيابيّة التي أجراها رئيس الجمهوريّة.
- سجّل المجلس الدستوري ١٥ طعناً بنتائج الانتخابات النيابيّة.
- أعلنت رابطة موظّفي القطاع العام الإضراب المفتوح اعتباراً من ١٢ حزيران الحالي.
- نفّذ الجيش عمليّة مداهمات في حيّ الشراونة في مدينة بعلبك ضمن حملة مكافحة المخدّرات والعمل على اعتقال أحد مروّجيها، على منذر زعيتر الملقّب ب "أبو سلّة". أدّى ذلك إلى مقتل رقيب وعدد من العسكريّين، واعتقال عدد من المطلوبين وفرار "أبو سلّة"، كما ضُبطت أنواع مختلفةً من المخدّرات والأسلحة والذخائر من بينها رمّانات بندقيّة لقاذف "Launcher" تحمل كتابات عبريّة.
- أصدرت المحكمة الدوليّة الخاصّة بلبنان الحكم بالسجن المؤبّد على كلّ من حسن مرعي وحسين عنيسي لمشاركتهما في تفجير ١٤ شباط ٢٠٠٥ والذي أودى بحياة ٢٢ شخصاً من بينهم الرئيس رفيق الحريري وضمّتها بالإدانة إلى سليم عيّاش الذي أدانته في آب ٢٠٢٠ بتهمة القتل عمداً، وحكمت عليه في ك١ من العام ذاته بالسجن المؤبّد، وهي أقصى عقوبة ينصّ عليها النظام الأساسي للمحكمة وقواعدها.
- أجرى المبعوث الأميركي آموس هوكشتاين مباحثات مع رؤساء الجمهورية والبرلمان والحكومة ووزير الخارجيّة وخمسة نوّاب من "كتلة التغيير"، وقد تبلّغ من رئيس الجمهوريّة ردّاً شفويّاً متعلّقاً بالترسيم البحري والذي يستند إلى الخطّ ٢٣ على أن يشمل "حقل قانا" كاملاً مع تجاهل الخطّ ٢٩ الذي يطالب باعتماده عدد من الخبراء العسكريّين والمدنيّين والأحزاب السياسيّة من بينهم حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي. هذا وقد اعتبر البعض أنّ عدم تعديل المرسوم ٦٤٣٣ باعتماد الخط ٢٩، وتوقيعه وإرساله إلى الأمم المتحدة خيانةً وتخلّ عن حقوق لبنان.

ســـوريا

- عُقدت الجولة ١٨ من مباحثات "مسار أستانا" بمشاركة وفدي النظام والمعارضة ووفود كلّ من روسيّا وإيران وتركيا. جدير بالذكر أنّه لم تتحقّق خطوات جوهريّة منذ انطلاقة هذا المسار عام ٢٠١٧.
- تعرّض مطار دمشق الدولي لاستهداف صهيوني أدّى إلى تدمير ثلاثة مستودعات وتضرّر أحد مدارج المطار وتوقّف حركة الطيران لمدة ١٣ يوماً، حيث تمّ تحويلها في تلك الفترة إلى مطار حلب.
- تعرّض باص على طريق الرّقة-حمص لهجوم أدى إلى مقتل مدنيّين إثنين و ١١ عسكريّاً وجرح ثلاثة آخرين استناداً إلى وكالة "سانا". تبنّى تنظيم "داعش" مسؤوليّة الهجوم.

العـــراق

- قدّم نواب الكتلة الصدريّة الـ ٧٣ استقالتهم من مجلس النواب على خلفيّة الصراع بين أركان العمليّة السياسيّة ما بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣، ممّا يتيح للقوى الأكثر ولاءً وتبعيّةً لإيران والمنخرطة في تحالف "الإطار التنسيقي" من الحصول على معظم المقاعد بعمليّة ملء الشواغر بنواب من الحائزين على أعلى الأصوات بين الخاسرين في الانتخابات التي جرت في تشرين الأول من العام الماضي. هذا وقد أوقف الصدر لقاءً مع مناصريه قائلاً أن ذلك أفضل لأمنه الشخصي وأمنهم ممّا يشير إلى تهديدات قد تعرّض

هو ومناصروه لها.

- قامت قوّة أمنيّة خاصّة بتطويق قناة "العراقيّة" بسبب انتقادات وجّهها الكاتب والمحلّل السياسي سرمد الطائي لرئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان والمرشد الإيراني علي خامنئي والقائد السابق لما يسمى "فيلق القدس" التابع للحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني في برنامج "المحايد"، وتعرّضت القناة والعاملين فيها لتهديد من قبل الموالين لإيران حيث أطلقوا عليها تسمية "شبكة العهر السياسي".

السـودان

- قُتل أكثر من ١٠٠ شخص وأُصيب آخرون في صراعات قبليّة في إقليم دارفور. هذا وقد تفاقمت الاضطرابات الأمنيّة بعد انقلاب المجلس العسكري برئاسة عبد الفتاح البرهان ونيابة محمد حمدان دقلو {حميدتي} على مخرجات المرحلة الانتقالية في ٢٥ ت١ العام الماضي.

فلسطين

- عُقدت اجتماعات اللجنة الإستشاريّة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين "الأونروا" في بيروت برئاسة لبنان، واختتمت بمؤتمر صحفي تكلّم فيه المفوّض العامّ للوكالة فيليب لازاريني ورئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني باسل الحسن تناولا فيه التوصيات الصادرة عنها. أكّد الحسن على ضرورة إصلاح الوكالة وتطويرها لتقدّم أفضل ما يمكن إلى اللاجئين الفلسطينيّين تحت سقف القرار ١٩٤. شارك في الاجتماعات وفود ٢٩ دولة وممثّل وزير الخارجيّة والمغتربين أمين عام الوزارة هاني شميطلي، وعضو اللجنة التنفيذيّة بمنظمة التحرير الفلسطينيّة أحمد أبو هولي، ومراقبون من الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربيّة ومنظّمة التعاون الإسلامي. هذا وكانت الدول العربيّة المضيفة للاجئين الفلسطينيّين قد رفضت أيّة إجراءات تستهدف تفويض الأونروا الممنوح لها بموجب القرار ٣٠٢ {١٩٤٩} من خلال قيام بعض المنظمات الدوليّة بمهامّ الأونروا نيابةً عنها أو التحوّل عن وظيفتها. كما قدّمت هيئة العمل الفلسطيني المشترك، واللجان الشعبيّة، والاتحادات والنقابات الفلسطينيّة في لبنان مذكّرة أكّدت فيها كذلك على رفض نقل مهام الأونروا إلاّ بعد عودة اللاّجئين الفلسطينيّين إلى ديارهم وممتلكاتهم. وقد جُدّد للبنان رئاسة اللجنة الاستشارية سنةً جديدة.
- استشهد كلّ من براء لحلوح ويوسف صلاح وليث أبو سرور وأُصيب عشرة آخرون في عمليّة شنّتها قوّات الاحتلال في جنين.
- تعرّض علي حسن حرب لعمليّة طعن بسكين من أحد المستوطنين أدت إلى استشهاده في قرية أسكاكا شرق مدينة سلفيت أثناء قيامه مع آخرين بردع المستوطنين مدعومين بقوّات الاحتلال من نصب خيمة في أرض تقع قرب القرية بهدف الاستيلاء عليها.
- استشهد الفتى محمد عبدالله حامد في بلدة سلواد في محافظة رام الله بعد إصابته برصاص قوّات الاحتلال.

اليمـن

- أعلن المبعوث الأممي هانس غروندبرغ موافقة الحكومة اليمنيّة والحوثيّين على تمديد الهدنة الإنسانيّة التي بدأت أوائل نيسان الماضي شهرين إضافيّين.
- اغتيل الصحفي صابر الحيدري بعبوّة ناسفة استهدفت سيارته في العاصمة المؤقّتة عدن وأُصيب عدد من زملائه. هذا الاغتيال هو حلقة في سلسلة إختراقات أمنيّة تقع في مناطق سيطرة الحكومة اليمنيّة الشرعيّة.

مصـر

- وقّع وزير البترول والثروة المعدنيّة طارق الملاّ ووزيرة الطاقة في الكيان الصهيوني كارين الحرار ومفوّض الطاقة والمناخ في الاتحاد الأوروبي بحضور رئيسة المفوضيّة الأوروبيّة أورسولا فون دير لاين إتفاقيّة تقوم بمقتضاها القاهرة وتلّ أبيب بتصدير الغاز إلى دول الاتحاد الأوروبي تحت مظلّة " منتدى غاز شرق المتوسط". يتزامن توقيع الاتفاقية مع استمرار تخبّط السلطة اللبنانيّة في إدارة ملف ترسيم الحدود البحريّة وبدء عمليّات التنقيب والاستخراج.

تونـس

- عزل الرئيس قيس سعيد ٥٧ قاضياً اتهموا بالفساد والتواطؤ والتستر على متهمين في قضايا إرهاب. قوبلت عمليّة العزل بتأييد عدد من القوى والأحزاب التونسيّة ومعارضتها من قبل أطراف أخرى من بينها الاتحاد العام للشغل الذي نفّذ إضراباً ليوم واحد شمل عشرات مؤسّسات القطاع العام وتوقّف حركة الملاحة الجويّة.

الجزائـر

- توقيف معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون مع إسبانيا المبرمة في ٨ ت١ ٢٠٠٢، وحظر التجارة ما عدا الغاز ردّاً على اعتراف إسبانيا بصيغة الحكم الذاتي في الصحراء المغربيّة {الصحراء الغربيّة} التي تعتبرها الجزائر منحازة إلى المغرب.

وحدة البعث وثوريته
تجسدهما قيادته القومية
القيادة القومية هـــي التعبيـر العملـي لنظام الحـزب عن هذه الوحدة، وبالتالـــي عن ثورية الحـــزب، وهـــي تعنـــي وجـــود عدد من القادة من أقطار مخـــتلفة، حسـب مؤهلاتهم وثقة المؤتمـــرات بهم، تنتخبهم المؤتمـــرات ويقودون الحزب.
الرفيق القائد المؤسس
ميشيل عفلق